

سنه سکز یوز اوچ ذی الحجه سنه یکرمی یدی
کونی ایکی ملکه ابتدا اولنمشدر مختصره
کونی اول ابتدا اولنمشدر

مختصره ابتدا
٢٠ جمادی الاولی

کتاب ملا جامی
١٩

سنه سکز یوز اوچ شوال ایلک
کونی ابتدا اولنمشدر
ایکی ملکه ابتدا اولنمشدر
اول مختصره ابتدا ایلدک

زبرجد
ان هو جل بغیر شکیس

نقش مضمونی تصور وقت
اشکال تشخ ایدی کلی ...

[illegible]

[illegible]

صوو قله قوللونجه كافیدر

بر اقچه لك طارو

بر اقچه لك بصدرمه طوزی

بر اقچه لك پاپاطیه قوروسی

كتاب الجامي

مجلد اول

كفى للمرء واعظاً أن يقولوا فيما
ملكته كان هذا قبلاً لفلان من
نعم المنعم المتعال على عبده العاجز
الحاج بشير آغا دار السعادة والراجي
الشريفة رحمه الله له بالحسنى ووقفه
الواقع في سنة اثنى وخمسين

الملك لله دخل في حفظ عبده
الحاجي بشير آغا دار السعادة الشريفة
نسمة ثمان وعشرين ومائة
والف

هذه النسخة الجليلة والمجلة الجميلة من وقف حضرت مولانا صاحب الخيرات الحسان
سحب ذيل الجود والاحسان منور مصابيح المقاصد بانوار العناية
مفتح معاقد المراصد بمفتاح الكفاية جامع محاسن العلم والعمل
حائز مجامع البر الاكمل الا وهو آغا دار السعادة الحاج بشير
وفقه للخير المزيد والبر الكثير من هو على كل شيء قدير
حرره الفقير الى الله سبحانه وتعالى محمد امين المفتش
باوقاف الحرمين المحترمين
عفي له





٥٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين
بادابه وبعد فهذه فوايد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة
المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله
بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير
للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات
التلهف والتأسف وسميته بالفوايد الضيائية لانه لهذا
الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين
من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل
اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله
سبحانه بان جعله جزءًا منها هضمًا لنفسه بتخييل ان كتابه
هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى
يصدر به على سننها لا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى
يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد لله من غير ان يجعله جزءًا
من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب

عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم
الكلمة لكون افرادها جزءًا من افراد الكلام ومفهومها جزءًا
من مفهومه فقال **الكلمة** قيل هي والكلام مشتقان من الكلم
بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس
كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح
حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح
اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله
تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على
الثلث فصاعدًا والكلم الطيب متأول ببعض الكلم واللام
فيهما للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف
الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد
وذاك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة
الكلمة المذكورة على السنة النحاة **لفظ** اللفظ في اللغة الرمي
يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها ثم نقل في عرف
النحاة ابتداءً او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق
الى ما يتلفظ به الانسان حقيقةً او حكمًا مهملًا كان او
موضوعًا مفردًا او مركبًا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب
والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف
والصوت اصلًا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باتيان بالتعار



لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ
فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد
يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان وكلمات الله تعالى
داخلة فيه اذ هى مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات
الملائكة والجن والدوال الاربع وهى الخطوط والعقود والنصب
والاشارات غير داخلة فى اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال
لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة
لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص
شئ بشئ بحيث متى اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الشئ
الثانى قيل تخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق
بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا
صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد
باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان فى محاوراتهم وبيان
مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد لمعنى المعنى ما يقصد
بشئ فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمى
بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمى ولما كان المعنى
ماخوذا فى الوضع فذكر المعنى بعده مبنى على تجريده عنه فخرج به
المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص
اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء

المعنى

المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا
بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء
بعض لفظ اخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا
المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون
لفظا او غيره فان قلت قد وضع الكلمات المفردة بازاء
الالفاظ المركبة كلفظ الخبر والجملة فكيف يكون موضوعا
لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها
مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة
وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء
لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلى افراده
الفظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها
ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة
الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان
كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلى هو
الموضوع له فى الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى
ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ
هو موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان اتصاف
المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغى ان يرتكب
فيه تجوز كما يرتكب فى مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه

صفة للفظ ومعناه ح مالا يدل جزؤه على جزء معناه ولابد
ح من بيان نكتة فى بيان ايراد احد الوصفين جملة فعلية
والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على
الافراد حيث اتى بصيغة المضى بخلاف الافراد واما نصبه
وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من الضمير المستكن
فى وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته
ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه
مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية
وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت
كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل
وقائمة وبصرى وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على
جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب
باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه
معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغوص من علم
النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب
المفصل فى تعريف الكلمة حيث قال هى اللفظة الدالة على معنى
مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة
واحدة ويبقى مثل الرجل قائمة وبصرى مما يعد لشدة الامتزاج
لفظة واحدة واحتاج فى اخراجه بقيد الافراد ولو لم يخرج بتركه

لكان

لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان
الدلالة كون الشىء بحيث يفهم منه شىء اخر فمتى تحقق الوضع
تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة
كما وقع فى هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع
لامكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء
الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اخ على وجع
الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما فى المفصل
وهى اى الكلمة اسم وفعل وحرف اى منقسمة الى هذه الاقسام
الثلثة منحصرة فيها لانها اى الكلمة لما كانت موضوعة
لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهى اما من صفتها ان تدل
على معنى كائن فى نفسها اى فى نفس الكلمة والمراد بكونه فى نفسها
ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها
لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى
فى نفسها بل على معنى يحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام
كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجىء تحقيق
ذلك فى بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثانى
وهو ما لا يدل على معنى فى نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتا
جان فى الدلالة على معنيهما اعنى الابتداء والانتهاء الى كلمة
اخرى كالبصرة والكوفة فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة

وانما سمى هذا القسم حرفا لان الحرف فى اللغة الطرف وهو فى طرف
اى فى جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة فى الكلام
وهو لا يقع كذلك فتعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى
فى نفسها اما من صفتها ان تقترن ذلك المعنى المدلول عليه
بنفسها فى الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعنى الماضى والحال
والاستقبال اى حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة
الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك
المعنى فى الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثانى
وهو ما يدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الاسم مأخوذ من السُّمُوِّ وهو العُلُوُّ لاستعلائه على اخويه
بحيث يتركب منه وحده الكلام دون أَخَوَيه وقيل من الوَسْمِ
وهو العلامة لانه علامة على مُسَمَّاهُ والقسم الاول وهو
ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الفعل سمى به لتضمنه
الفعلَ اللغوىَّ وهو المصدرُ وقد علم بذلك اى بوجه حصر الكلمة
فى الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اى من تلك الاقسام
وذلك لانه قد علم به اى بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى
فى نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل
على معنى فى نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم
كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة

فالكلمة

قوله فالكلمة مشتركة بين هذه الاقسام الثلثة قال بعض المحققين لا دخل فيما هو بصدده من انه علم بذلك لكل واحد حد
بمعنى المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون فى المعرف قدر مشترك بل يتحقق بمجرد التميز
الا انه اراد تحقيق المعرف بكل توضيحه انتهى ويمكن ان يقال ان كونه معرف كل منها جامعا لجميع
افراده يعلم من ذكر قدر المشترك الذى بصدده على جميع افراد كل منها وكونه مانعا يعلم من قيد الذى
اعتبر فى كل منها وامتاز به غيره الا حرف فلهذا الكلام دخل فيما هو بصدده تامل عصمه

فالكلمة مشتركة بين هذه الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن
اخَوَيه بعدم الاستقلال فى الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم عن الحرف بالاستقلال
وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع
لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا
الا المعرف الجامع المانع ولله در المص حيث اشار الى حدو
دها فى ضمن دليل الحصر ثم نبّه عليها بقوله وقد علم بذلك
ثم صرح بها فيما بعدُ بناءً على تفاوت مراتب الطِباع الكلام
فى اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفى اصطلاح
النحاة ما تضمن اى لفظ تضمن كلمتين حقيقةً او حكما
بان يكون كل واحدة منهما فى ضمنه فالمتضمِنُ اسم فاعل
هو المجموع والمتضمَّن اسمُ مفعولٍ كلّ واحدة من الكلمتين
فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اى تضمنا حاصلا بسبب
اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين
حقيقةً او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فايدة تامة
فقوله لفظ يتناول المهملاتِ والمفرداتِ والمركباتِ
الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت
المهملاتُ والمفرداتُ وبقيد الاسناد خرجت المركباتُ
الغير الكلامية مثل غلامُ زيدٍ ورجلٌ فاضلٌ وبقيت

المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيدٌ وضربت هندٌ و زيد قايم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فايدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقةً او حكماً دخل في التعريف مثل زيد ابوه قايم او قام ابوه او قايم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب و دخل فيه ايضا مثل جسق مهمل و ديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر في ان نحو ضربت زيداً قايماً بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب ومن كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربتُ والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصوداً لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيد به ح يصدق الجملة على الجملة الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام

عند المصنف ايضا اخص من الجملة **ولا يتاتى** اى لا يحصل **ذلك** الكلام **الا في** ضمن **اسمين** احدهما مسند والاخر مسند اليه **او في** ضمن **اسم** مسند اليه **و فعل** مسند وفي بعض النسخ او في فعلٍ واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسنداً فالمسند اليه مفقود وان كان مسنداً اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيدُ بتقدير ادعو زيداً فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذى هو المنوي في ادعو **الاسم ما دل** اى كلمة دلت **على معنى** كائنٍ **في نفسه** اى في نفس ما دل يعنى الكلمة فتذكير الضمير بناءً على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اى ما دل على معنى باعتباره

فى نفسه وبالنظر الى المنضم اليه فى نفسه لا باعتبار امر خارج عنه
كقولك الدار فى نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج
عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى فى غيره اى حاصل
فى غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره فى نفسه انتهى
كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان
فى الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك
فى الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا فى ذاته يصلح لان
يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة
غيره فلا يصلح لشئ منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل
قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا فى ذاته
ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة
فى الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه
وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كاينا فى نفس
الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة
بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان
معنى غير مستقل بالمفهومية وح لا يمكن ان يتعقل الا
بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم
كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع

لمعنى

لمعنى كلى ولفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات المخصوصة
المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف
احوالها وذلك المعنى الكلى يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ
فى حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ايضا ان يكون محكوما
عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية
ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد فى كل
منها ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة
بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر
متعلقاتها لكونها آلة لملاحظة احوالها وهذا هو
المراد بقولهم ان الحروف يدل على معنى فى غيرها واذا
عرفت هذا علم ان المراد بكينونة المعنى فى نفسه
استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى فى نفس الكلمة
دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى لاستقلاله
بالمفهومية فرجع كينونة المعنى فى نفسه وكينونته فى
نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله
بالمفهومية ففى هذا الكتاب الضمير المجرور فى نفسه
يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التى هى عبارة عن الكلمة
وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق فى وجه الحصر من
كينونة المعنى فى نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها

قوله ولا يصلح ايضا ان يكون محكوما عليه وبه
كلمة الاسم لاصطلاح الفن وتخصيص الاسناد بالفعل
والاسم انتقال فلا يصلح لانه يكون مسند اليه ومن
محاسن

تمت الحاشية

على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة
فى المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها
بما يدل على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة ولهذا جزم
المصنف هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق
ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء
اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف
الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية
ملحوظة فى حد ذاتها لزمها تعلق متعلقاتها اجمالا
وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة
باستعمالها فى مفهوماتها مضافة الى متعلقات
مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه
الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهى دالة على معا
نيها معتبرة فى حد نفسها لا فى غيرها فهى داخلة فى
حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى
فى نفسه باعتبار معناه التضمنى اعنى الحدث وكان
ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة فى الفهم
عن لفظ الفعل اخرجه بقوله **غير مقترن باحد**
الازمنة الثلثة اى غير مقترن مع احد الازمنة
الثلثة فى الفهم عن اللفظ الدال عليه وهو صفة

نعقل ح

بعد

بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم
وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون
بحسب الوضع الاول فيدخل فيه اسماء الافعال لان
جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان
النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا
ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا
الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التى كانت
فى الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف والجار والمجرور نحو
امامك زيدا او عليك زيدا فليس لشىء منها الدلالة على
احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معانيها به
بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على
تقدير الاشتراك بين الحال والاستقبال يدل على زمانين
معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا
فى ضمنها اذ لا يقدح فى الدلالة على معين الدلالة على ما
سواه نعم يقدح فى ارادة المعين ارادة ما سواه واين
الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان
يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال
ومن خواصه منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها

وبمن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع
خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي
اما شاملة بجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة
للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص
الاسم **دخول اللام** اى لام التعريف ولو قال دخول
حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام
ليس مِنَ امبرِّ امصيامُ فِي امسفَرِ لكنه لم يتعرض له لعدم
شهرته وفي اختياره اللام اشارةٌ الى ان المختار عنده
ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها
زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما
الخليل فقد ذهب الى انها اَلْ كهَلْ والمبرد الى انها الهمزة
المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة
الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم
لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ
مطابقة والحرف لا تدل على المعنى المستقل والفعل يدل
عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة
لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضماير واسماء
الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك ساير الخواص
الخمس المذكورة ههنا **و**منها دخول **الجر** وانما اختص دخول

الجر

الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا و
في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول
الجر لفظا او تقديرا مختص بالاسم لانه لافضاء معنى
الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم لتقضى معنى الفعل
اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي
ان لا يخالف الاصل بان يختص لما يخالف به الاصل اعني
الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل **و**منها دخول
التنوين باقسامه الا تنوين الترنم ويجيء في اخر الكتاب
انشاء الله تعالى تعريفه بيان اقسامه على وجه يظهر
جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص
تنوين الترنم به **و**منها **الاسناد اليه** هو بالرفع عطفا
على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر
في الاول او اللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد
وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما
اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا
مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه **و**
منها **الاضافة** اى كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر
لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها
من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة

بكون الشئ مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا
اليه كما فى قوله تع يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد
يقال هذا بتأويل المصدر اى يوم نفع الصادقين
فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا مختص بالاسم
وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض
بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة
حرف الجر لفظا **وهو** اى الاسم قسمان **معرب ومبنى**
لانه لا يخ اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما
ان يشبه مبنى الاصل اولا وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه
مبنى الاصل هو المعرب وما عداه اعنى غير المركب والمركب
الذى يشبه مبنى الاصل مبنى **فالمعرب** الذى هو قسم
من الاسم **المركب** اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا
يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقايم وهؤلاء فى قولك
زيد قايم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من
الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد وعمرو وبكر وبخلاف
ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام
فى غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص
الذى لم يشبه اى لم يناسب مناسبة مؤثرة فى منع
الاعراب **مبنى الاصل** اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء

العامل اذ لا عامل لمبنى الاصل
فذكر الاسم 2 للتحقيق عد الفقر

فالاضافة

فالاضافة بيانية وهو الماضى والامر بغير اللام والحرف
وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء فى مثل قام هؤلاء لكونه
مشابها المبنى الاصل كما يجئ فى بابه ان شاء الله تعالى
اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة
العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع
فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت
فان ذلك لا يحصل الا باجزاء العراب على الكلمة بعد
التركيب بل فى المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد
الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو ظاهر فى كلام
الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول
الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب فى تعريفه
واما وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا فلم
يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة
وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب
ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين
علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم فى التركيب من لم
يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منها فان
العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فايدة له
معتد بها فى معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة

المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره فی كلامهم
ليجعل اخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة
انه مما يختلف اخره فلو كان معرفته حاصلة بمعرفة هذا
الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف
اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشئ على نفسه
فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرف
به من جملة احكامه كما فعل المص **وحكمه** اى من جملة احكام
المعرب واثاره المرتبة عليه من حيث معرب **ان يختلف اخره**
اى الحرف الذى هو اخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف
اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل
صفة بصفة حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة **باختلاف العوامل**
اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه فى العمل بان يعمل
بعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر وانما خصصنا اختلا
فها بكونه فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب
وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العوامل فى زيد
فى هذه الصور مختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان
اخر المعرب لم يختلف باختلافه **لفظا او تقديرا** نصب على التميز
اى يختلف لفظ اخره او تقديره او على المصدرية اى يختلف
اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما فى قولك

جاءنى زيدٌ ورايت زيدًا ومررت بزيدٍ وتقديرا كما فى قولك
جاءنى فتىً ورايت فتىً ومررت بفتىً فان اصله فتيٌ
وفتيًا وبفتيٍ انقلب الياء الفا فصار الاعراب تقديريا
والاختلاف اللفظى والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة
او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد
ومررت احمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين
مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف
فى اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب
علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال فى التثنية
والجمع فاخر المعرب فى هذه الصور يختلف باختلاف
العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف
لا فى اخر المعرب ولا فى العوامل اذا ركب بعض الاسماء
المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداء
ويترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب
بدخول العامل قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب
والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين فى الاخر
لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكرها هنا فليكن
هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم
لا يكون من خواصه الشاملة **الاعراب ما** اى حركة

هذا اذا كان الاعراب بالحركة واما اذا كان
بالحروف فالاختلاف لفظا كقولك جاءنى
ابوك ورايت اباه ومررت بابيه وتقديرا
كقولك جاءنى اخو القوم ورايت
اخا القوم ومررت باخى القوم
منه

او حرف **اختلف اخره** اى اخر المعرب من حيث هو
معرب ذاتا او صفة **به** اى بتلك الحركة او الحرف وحين
يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يراد العامل و المقتضى
ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به
فان المتبادر من السبب القريب والعامل و المقتضى من
الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامى
لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على
اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل
ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا
لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب
فضم اليه قوله **ليدل** وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس
هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام فى ليدل
متعلق بامر خارج عن الحد يعنى وضع الاعراب المفهوم
من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام
فيه بقوله اختلف اخره يعنى اختلف اخره ليدل الا
ختلاف او ما به الاختلاف **على المعانى** يعنى الفاعلية
والمفعولية والاضافة **المعتورة** على صيغة اسم الفاعل
عليه اى على المعرب على تضمين مثل معنى الورود و
الاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه

اى اخذه

اى اخذه جماعة واحدة بعد واحدة على سبيل المناوبة و
البدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى
المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة
لتضادها ينبغى ان يكون علامتها ايضا كذلك فوقع بسببها
اختلاف فى اخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على
تلك المعانى ووضع بحيث يختلف به اخر المعرب لا
ختلاف تلك المعانى وانما جعل الاعراب فى اخر الاسم
المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب
على صفة فلا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف
فالا نسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال
عليه وهو ماخوذ من أعرب اذا اوضح فان الاعراب
يوضح المعانى المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت
على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد
سمى به لانه يزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض
وانواعه اى انواع اعراب الاسم ثلثة **رفع ونصب**
وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف
الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف
الضمة والكسرة فانها مستعملة فى الحركات البنائية
غالبا وفى الحركات الاعرابية على قلة **فالرفع** حركة كان

والفتحة

الفاء للتفسير

اوحرفا علم الفاعلية اى علامة كون الشئ فاعلا حقيقة
اوحكما ليشتمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتداء والخبر
وغيرهما والنصب حركة كان اوحرفا علم المفعولية
اى علامة كون الشئ مفعولا حقيقة اوحكما ليشتمل
الملحقات به والجر حركة كان اوحرفا علم الاضافة اى
علامة كون الشئ مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها
مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما فى الفا
علية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب
بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى
الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها
خمسة فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه
علامة غير الجر جعل علامة له والعامل لفظيا كان اومعنويا
ما به يتقوم اى يحصل المعنى المقتضى اى معنى من المعانى
المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففى جاءنى زيد
جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية فى زيد فجعل الرفع
علامة لها وفى رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى
المفعولية فى زيد فجعل النصب علامة لها وفى مررت
بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة فى زيد فجعل
الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اى الاسم المفرد المنصرف

الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل و
كذا الجمع المكسر المنصرف اى الاسم لم يكن الواحد فيه
سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب
فى هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما
ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة
واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث
فى الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث فى الا
حوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اى حالة
الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة
جرا اى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا
على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحا
لية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءنى رجل ورايت
رجلا ومررت برجل والقسم الثانى مثل جاءنى طلبة
ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم
وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر
فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان
النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل
الذى هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر
كما سيجئ ذكره مثل جاءنى مسلمات ورايت مسلمات

ومررت بمسلماتٍ غيرَ المنصرف بالضمة رفعا والفتحة
نصبًا وجرًّا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جائنى
احمدُ ورايت احمدَ ومررت باحمد اخوكَ وابوكَ
وحموكِ بكسر الكاف لان الحم قريبُ المرأة من جانب
زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوكَ والهَن الشيءُ
المنكر الذى يُستحيَى ذكرُه كالعورة والصفات الذميمة
والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات
واوية وفوكَ وهو اجوف واوى لامه هاءٌ اذ اصله
فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله
ذَوُوٌ وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف
لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه
الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبًا والياء جرًّا
ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرةً اذ مصغراتها معربة
بالحركات نحو جاءنى اخيّك ورايت اُخيّكَ ومررت
باخيّك وموحّدَةً اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب
التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاءً
بالامثلة و مضافةً لانها اذا كانت مكبرةً وموحدة ولم
يكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءنى اخٌ ورايت
اخًا ومررت باخٍ فينبغى ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء

المتكلم

المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كحال
الاسماء المضافة اليها ولم يكتف فى هذا الشرط بالمثال
لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل
اعرابُ هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى
وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض
الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة
ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماءً ستةً لان اعراب
كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا فى مقابلة كل اعراب
اسمًا وانما اختاروا هذه الاسماءَ الستةَ لمشابهتها للمثنى
فى كون معانيها منبئةً عن تعدد ولوجود حرف صالح
للاعراب فى اواخرها حينَ الاعراب سماعا بخلاف ساير
الاسماء المحذوفة الاعجاز كيدٍ ودمٍ فانه لم يسمع فيها
من العرب اعادة الحرف المحذوفة عند الاعراب المثنى
ومايلحق به وهو كلاً وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع
كلا مضافا اى حال كون كلا اوكلتا مضافا الى المضمر
وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار
معناه مثنى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه
يقتضى الاعراب بالحروف فروعى فيه كلا الاعتبارين
فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب

لفظ الذى هو الاصل واعرب بالحركات التى هى الاصل
لكن يكون حركاته تقديرية لان اخره الف تسقط بالتقاء
الساكنين نحو جاءنى كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى
هو الفرع روعى جانب معناه الذى هو الفرع واعرب
بالحروف التى هى الفرع نحو جاءنى كلاهما ورايت كليهما
ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف
بكونه مضافا الى مضمر **واثنان** وكذا اثنتان فان
هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة
التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها **بالالف**
رفعا **والياء** المفتوحة ما قبلها نصبا وجرا كما يجىء
جمع المذكر السالم والمراد به ما سمى اصطلاحا وهو
الجمع بالواو والنون او بالياء والنون فيدخل فيه
نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو
والنون وما الحق به وهو **اولو** جمع ذو لا عن لفظه **وعشرون**
واخواتها اى نظايرها السبع وهى ثلثون الى تسعين
وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح
اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة
واطلاق ثلثين على التسعة لانه ثلثة مقادير الثلثة

وعلى

وعلى هذا القياس فى البواقى وايضا هذه الالفاظ تدل
على معان معينة ولا تعين فى الجموع **بالواو** رفعا **والياء**
نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع
مع ملحقاته بالحروف لانهما فرع للواحد وفى اواخرهما
حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب
ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما
فرعا للاعراب كما انهما فرع له لان الاعراب بالحروف
فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان
حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة
للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف
الثلثة ولو خص المثنى بها بقى المجموع بلا اعراب ولو خص
المجموع بها بقى المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا
الالف علامة الرفع فى المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية
فى الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع فى المجموع
لانه الضمير المرفوع للمجموع فى الفعل نحو يضربون وضربوا
وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما
بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية
وكسروه فى المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب
على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة

لوقوع الاثنين صح

فى الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف
وبيان موضعها المختلفة شرع فى بيان مواضع الاعراب
اللفظى والتقديرى اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما
سبق ولما كان التقديرى اقل اشار اليه اولا ثم بين ان
اللفظى ماعداه فقال **التقدير** اى تقدير الاعراب **فيما**
اى فى الاسم المعرب الذى **تعذر** الاعراب فيه اى
امتنع ظهوره فى لفظ وذلك اذا لم يكن الحروف الذى
هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما فى الاسم
المعرب بالحركة الذى فى اخره الف مقصورة سواء كانت
موجودة فى اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة
بالتقاء الساكنين **كعصًا** بالتنوين فان الالف المقصورة
فى الصورتين غير قابلة للحركة **و** كما فى الاسم المعرب بالحركة
المضاف الى ياء المتكلم نحو **غلامى** فانه لما استثقل ماقبل
ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع
ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقةً لها ومخا
لفةً فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم
فى حالة الجر لفظى غير مرضى **مطلقًا** اى فى الاحوال الثلث
يعنى كون الاعراب تقديريًا فى هذين النوعين من الاسم
المعرب انما هو فى جميع الاحوال غير مختص ببعضها **او استثقل**

عطف

عطف على تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او فى الاسم
الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه وذلك اذا كان محل
الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره ثقيلا
على اللسان كما فى الاسم الذى فى اخره ياء مكسورة ما
قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين **كقاضٍ**
او غير محذوفة كالقاضى **رفعًا وجرًا** اى حالتى الرفع
والجر لا فى حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة
على الياء دون الفتحة **ونحو مسلمىَّ** عطف على قوله كقاض
يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب
بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف نحو مسلمى بخلاف
تقدير الاعراب المتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة
رفعًا يعنى تقدير الاعراب فى نحو مسلمى انما هو فى حالة
الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاء فى مسلمى فان
اصله مسلموى لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو
والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياءً وادغمت
الياء فى الياء وكسر ماقبل الياء فلم يبق علامة الرفع
التى هى الواو فى اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا
بخلاف حالتى النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء
عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب

فى اللفظ نحو

منها نحو

بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلث مثل جاءنى ابو القوم
ورايت ابا القوم ومررت بابى القوم فانه لما اسقط حرف
الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب
لفظا بل صار تقديريا واللفظى اى الاعراب المتلفظ به
فيما عداه يعنى فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب
او استثقل ولما ذكر فى تفصيل المعرب المنصرف و
غير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف
وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديرى
واللفظى عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير
المنصرف ما اى اسم معرب فيه علتان تؤثران
باجتماعهما واستجماع شرايطهما فيه اثرا سيجئ ذكره
من علل تسع او علة واحدة منها اى من تلك العلل
التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اى مقام ها
تين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهى اى العلل
التسع مجموع ما فى هذين البيتين من الامور التسعة
لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل وا
حد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتا
نيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول
فى عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة

على الوزن

على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن
الفعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب
على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة
وقوله الف فاعل الظرف اعنى من قبلها او مبتداء خبره
الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيا
دة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف
والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة
والظرف متعلق بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون
اشتراكهما فى وصف الزيادة وتقدم الالف عليها فى
هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت
جاءنى زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما
فى وصف الركوب وتقدم اخيه عليه فى هذا الوصف
وقوله وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر العلل بصورة
النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل
او القول بان يكون كل واحد من الامور التسعة علة
قول تقريبى لا تحقيقى اذ العلة فى الحقيقة اثنتان
منها لا واحدا والقول بانها تسع تقريب لها الى الصواب
لان فى عددها خلافا فقال بعظهم انه تسعة وقال بعضهم
انها اثنتان وقال بعضهم انها احد عشر لكن القول بانها

انها تسع صح

تسع تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم
انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها فى البيتين
فقال **مثل عمر** مثال للعدل **واحمر** مثال للوصف
وطلحة مثال للتأنيث **وزينب** مثال للمعرفة وفى ايراد
زينب مثالا للمعرفة وبعد طلحة اشارة الى قسمى التأ
نيث اللفظى والمعنوى **وابراهيم** مثال العجمة **ومساجد**
مثال للجمع **ومعدى كرب** مثال للتركيب **وعمران**
مثال للالف والنون **واحمد** مثال لوزن الفعل
وحكمه اى حكم غير المنصرف والاثر المرتب عليه من
حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما
ان لا كسر فيه **ولا تنوين** وذلك لان لكل علة فرعية
فاذا وقع فى الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه
الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم
احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من
المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر و
التنوين الذى هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة
فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع
الموصوف والتأنيث فرع التذكير لانك تقول قايم
ثم قايمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل

ثم الرجل

ثم الرجل والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل
فى كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع
لما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل
كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد
فيه هذا الوزن كان فرعا للوزن الاصلى **ويجوز** اى لا يمتنع
سواء كان ضروريا او غير ضرورى **صرفه** اى جعله فى حكم
المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا
حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او
واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم
خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوى
لا الاصطلاحى والضمير فى صرفه راجع الى الحكم **للضرورة**
اى لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير
المنصرف فى الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار
يخرج عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول
فكقوله صُبَّتْ عَلَىَّ مَصَائِبٌ لو انها صبت على الايام
صرن لياليا واما الثانى فكقوله اَعِدْ ذِكْرَ نُعمانٍ لنا
انَّ ذِكْرَهُ هو المِسْكُ ما كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ فانه لو فتح نون
نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف

وقل

والظاهر ان المراد بالصرف معناه الاصطلاحى
والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الى غير
المنصرف كما هو الظاهر وايضا
ينبغى ان يكون الظاهر الاول
فلا حاجة الى ذكر الثانى فافهم
عصام الدين

يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت
الاحتراز عن الزحاف ليس بضرورى فكيف يشمل
قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات
اذا امكن الاحتراز عنه ضرورى عند الشعراء واما
الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما فى قوله سلام
على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد بشيرٌ
نذيرٌ هاشمىٌّ مكرّمٌ عطوفٌ رؤفٌ من تسمّى باحمدَ
فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقا
فية فان حرف الروىّ فى ساير الابيات الدال
المكسورة **او للتناسب** صرف غير المنصرف ليحصل
التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب
بين الكلمات امر مهمّ عندهم وان لم يصل الى حد
الضرورة **مثل سلاسلًا واغلالًا** حيث صرف سلاسلا
للتناسب اى لتناسب المنصرف الذى يليه اعنى اغلالا
فقوله سلاسلا واغلالا مثال لمجموع غير المنصرف الذى
صرف والمنصرف الذى صرف غير المنصرف لتناسبه
وما تقوم مقامهما اى العلة الواحدة التى تقوم
مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل
واحدة منهما مقام علتين لتكررهما احديهما **الجمع** البالغ

الى صيغة

الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة
كاكالب واساور واناعيم او حكما كالمجموع الموافقة
لها فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصا
بيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه
وهو الف التانيث المقصورة والممدودة اى كل وا
حدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا
لا تنفكان عنها اصلا فلا يقال فى حبلى حبل ولا فى حمراء
حمر فيجعل لزومها للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التا
نيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة
بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر و
المؤنث فلو عرض اللزوم العارض كالعلية مثلا لم يقو
قوة اللزوم الوضعى **فالعدل** مصدر مبنى للمفعول
اى كون الاسم معدولا **خروجه** اى خروج الاسم
اى كونه مخرجا **عن صيغة الاصلية** اى عن صورته التى
يقتضى الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا
يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فبا اضا
فة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان
المتبادر من خروجه عن صيغة الاصلية ان يكون المادة
باقية والتغيير انما وقع فى الصورة فقط فلا ينتقض

بما حذف منه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز
مثل يَدٍ ودَمٍ فانّ المادة ليست باقية فيها وان خروجه
عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله فى صيغة اخرى اى
مغايرة للاولى ولا يَبْعُدُ ان يعتبر مغايرتها لها فى كونها
غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى دا
خلةً تحته مخرجة عنه المغيرات القياسية واما المغيرات
الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغة الاصلية فانّ
الظ مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة
عما هو القياس فيهما اعنى اقواسا وانيابا بل انما جعل
القوس والناب ابتداءً على اقوس وانيب على خلاف
القياس من غير ان يعتبر جمعهما اوّلا على اقواس وانياب
واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين
قد جوّز بعضهم تعريف الشئ بما هو اعمّ منه اذا كان
المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود
ههنا تميز عدل عن ساير العلل لا عن كل ما عداه فحيث
حصل بتعريفه هذا التميز لا بأس بكونه اعم منه فلا حاجة
فى تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكليفات واعلم
انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث وَمَثْلَثَ واُخَرَ وجُمَعَ
وعُمَرَ غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية

اوالعلمية

او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولما لم يصلح
للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها الا انهم تنبهوا
للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف
للعدل وسبب اخر ولكن لا بدّ فى اعتبار العدل
من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول و
ثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق
الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففى بعض تلك
الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل
المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفى بعضها لا
دليل غير منع الصرف فنفرض له اصل ليتحقق العدل
باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقى
والتقديرى انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا
او مقدّرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل
ليتحقّق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى
هذا قوله **تحقيقا** معناه خروجا كائنا عن اصل محقق
يدل عليه دليل غير منع الصّرف **كثلاث ومَثْلَثَ**
والدّليل على اصلهما انّ فى معناهما تكرارا دون لفظهما
والاصل انه اذا كان المعنى مكرّرا يكون اللفظ ايضا مكرّرا
كما فى جاءنى القوم ثلثةً ثلثةً فعلم ان اصلهما لفظ مكرّر

وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال فى احاد موحد وثناء ومثنى
الى رباع ومربع بلا خلاف وفى ماوراهما الى عشار ومعشر
خلاف والصواب مجيئها والسبب فى منع صرف ثلث
ومثلث واخواتها العدل والوصف لان الوصفية العر
ضية التى كانت فى ثلثة ثلثة صارت اصلية فى ثلث
ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا **واخر** جمع اخرى مؤنث
اخر واخر اسم التفضيل لان معناه فى الاصل اشد
تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان
يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل
بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم
انه معدول عما فيه اللام اى عن الاخر وقال بعضهم
هو معدول عما ذكر معه من كلمة اى عن اخر من وانما
لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها يوجب التنوين او
البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقيل ويايتم
يتم عدى وليس فى اخر شئ من ذلك فتعين ان يكون معدولا
عن احد الاخرين **وجمع** جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك
كتع وبتع وبضع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة
ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على
فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات

فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات واذا اعتبر اخراجها
عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل
التحقيقى والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة
فى باب التاكيد اسما وفى اجمع واخواته احد السببين
وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ماذكرنا لا يرد
الجموع الشاذة كانيب وقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو
القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما
اولا على انياب واقواس فلا شذوذ فى هذه الجمعية ولا قا
عدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين
يحكم فيها بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ و
المعدول **او تقديرا** اى خروجا كاينا عن اصل مقدر
مفروض يكون الداعى الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير
كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم
يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل
ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما
دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما
عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر **و** مثل **باب قطام**
المعدولة عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو على فعال
علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء **فى لغة بنى تميم**

فانهم اعتبروا العدل فى هذا الباب حملا على ذوات الراء
فى الاعلام المؤنثة مثل حضار وطمار فانهما مبنية
وليس فيهما الا السببان العلمية والتانيث والسببان
لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما العدل ليحصل سبب
البناء فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر
فى ما عداها فما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا
على نظايره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين
لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه
انما هو للحمل على نظايره لا لتحصيل سبب منع الصرف
ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس فى محله لان الكلام
فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال
فى بنى تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه
والمراد من بنى تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا
ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة
الى اعتبار العدل منها لتحصيل سبب البناء وحملها على ما
عداها عليه **الوصف** وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة
ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب
الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ماخوذة مع بعض
صفاتها التى هى الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع فى مررت

عليها نخ

بنسوة

بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد
فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرض الوصفية
كما فى المثال المذكور فانها لما اجرى فيه على النسوة
التى هى من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناها
مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفى
عرض له فى الاستعمال لا اصلى بحسب اصل الوضع
فالمعتبر فى سببية منع الصرف هو الوصف الاصلى
لاصالته لا العرضى لعرضيته فلذلك قال المص رح
شرطه اى شرط الوصف فى سببية منع الصرف
ان يكون وصفا فى الاصل الذى هو الوضع بان يكون
وضعه على الوصفية لا ان تعرض الوصفية بعد الوضع
فى الاستعمال سواء بقى على الوصفية الاصلية او زالت
عنه **فلا تضره** بان يخرجه عن سببية منع الصرف **غلبة**
اى غلبة **الاسمية** على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه
ببعض افراده بحيث لا يحتاج فى الدلالة عليه الى قرينة
كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله
فى الحية السوداء بحيث لا يحتاج فى الفهم عنه الى قرينة
فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وهو عدم
مضرة الغلبة **صرف** لعدم اصالة الوصفية **اربع فى** قولهم

قلية

مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مقرة
الغلبة **اسود وارقم** حيث صارا اسمين **للحية** الاول
للحية السواد والثانى للحية التى فيها سوادٌ وبياضٌ **وادهم**
حيث صار اسمًا **للقيد** من الحديد لما فيه من الدهمة
اعنى السواد فان هذه الاسما وان خرجت عن الوصفية
لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف
لم يهجر استعماله فى معانيها الاصلية ايضا بالكلية
فالمانع من الصرف فى هذه الاسماء الصفة الاصلية
ووزن الفعل واما عند استعمالها فى معانيها الاصلية
فلا اشكال فى منع صرفها لوزن الفعل والوصف فى
الاصل والحال **وضعف منع افعى** اسمًا **للحية** على زعم
وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الخبث
وكذلك منع احدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم
اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة **واخيل للطائر** اى
لطائر ذى خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الخيال ووجه ضعف منع الصرف فى هذه الاسماء عدم
الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعانى
الوصفية مطلقا لا فى الاصل ولا فى الحال مع ان الاصل
فى الاسم الصرف **التأنيث** اللفظى الحاصل **بالتاء**

لا بالالف

لا بالالف فانه لا شرط له **شرط** فى سببية منع الصرف
العلمية اى علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما
لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان
العلمية وضعٌ ثانٍ وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك
عن الكلمة **والتأنيث المعنوى كذلك** اى كالتأنيث
اللفظى بالتاء فى اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها
فى التأنيث اللفظى بالتاء شرط لوجوب منع الصرف
وفى المعنوى شرط لجوازه ولا بد فى وجوبه من شرط اخر
كما اشار اليه بقوله **وشرط تحتم تأثيره** اى شرط وجوب
تأثير التأنيث المعنوى فى منع الصرف احد امور ثلثة
زيادة على الثلثة اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل
زينب **او تحرك الاوسط** من حروفها الثلثة مثل سقر
او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط فى وجوب تأثير
التأنيث المعنوى احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة
بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التى من شانها ان
تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تأثيره وثقل الاولى
ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب **فهند
يجوز صرفه** نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث
المعنوى اعنى احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه

الحروف نحو

نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما للطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتأنيث المعنوى مع شرط تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتأنيث المعنوى مع شرط تحتم تأثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتأنيث المعنوى مع شرط تحتم تأثيره وهو العجمة فان سمى به اى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه فى سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة ان الحرف الرابع فى حكم تاء التأنيث قايمة مقامها فقدم وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل منصرف لان التأنيث الاصلى زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل ممتنع صرفها لانه وان زالت التأنيث لعلميته للمذكر فالحرف الرابع قايمة مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قايم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل

امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمى المعرفة اى التعريف لان سبب منع الصرف وهو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اى شرط تأثيرها فى منع الصرف ان تكون علمية اى كون هذا النوع من جنس التعريف على ان تكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة فى ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجئ فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمى وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهى كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتأثيرها فى منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اى منسوبة الى العلم فى اللغة العجمية بان تكون متحققة فى ضمن العلم فى العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس سمى به احد رواة القراء لجودة قراءته

قبل ان ينصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما
جعلت شرطا لئلا ينصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم
فيضعف فيه العجمية فلا يصلح فيه سببا لمنع الصرف
فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علمية
في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين **وتحرك** الحرف
الاوسط او زيادة على الثلثة اي على ثلثة احرف لئلا
يعارض الخفة احد السببين **فنوح منصرف** هذا تفريع
بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء
الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف
لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط
واما التانيث فانه علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات
فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الوسط وان لا يعتبر
فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون
الوسط فيما سبق فلم يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما
سبق انما هو لقوة سببين اخرين لئلا يقاوم سكون
الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اخر
اعتبار سببيتها بالاستقلال **وشتر** وهو اسم
حصن بديار بكر **وابراهيم ممتنع** حرفهما لوجود
الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط

حصين نحـ

وفي ابراهيم

وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط
الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف
نحو نوح ولذا اقدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء
الشرط الثاني الاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده
كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام
ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود
لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا
كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان
العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس
بعربي وهود عليه السلام فيما نذكر فكان كنوح
الجمع وهو سبب قايم مقام سببين **شرطه** اي شرط
قيامه مقام سببين **صيغة منتهى الجموع** وهي الصيغة
التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان
او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهي التي لا يجمع جمع التكسير
مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت
في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير
للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز
ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين
وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت

ليكون صيغة مصونة عن قبول التغيير فتؤثر بغير هاءٍ
منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف والمراد بها
تاء التأنيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد
نحو فواره جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء
لانها لو كانت مع هاءٍ كانت على زنة المفردات
كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة
والطاعة فيدخل فى قوة جمعية فتور ولا حاجة الى
اخراج نحو مداينى فانه مفرد محض ليس جمعاً
لا فى الحال ولا فى المآل وانما الجمع مداين وهو لفظ
اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرازن
بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على
قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون
بها فاما ما كان بغير هاءٍ فممتنع صرفه لوجود شرط
تأثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح
مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما
فرازنة وامثاله مما هى على صيغة منتهى الجموع مع الهاء
فمنصرف لفوات شرط تأثير الجمعية وهو كونها بلا هاء علم خ
وحضاجر علماً للضبع هذا جواب سؤال مقدر تقديره
ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير

كما ان

كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة
منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هى شرط
للجمعية فينبغى ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف
وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع
غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه
منقول عن الجمع فانه كان فى الاصل جمع حضجر
بمعنى عظيم البطن يسمى به الضبع مبالغة فى عظم بطنها
كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر فى منع
صرفه اعتبار هو جمعية الاصلية فان قلت لا حاجة فى
منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية
والتأنيث لان الضبع هى انثى الضبعان قلنا علمية
غير غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتا
نيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا
وانما اكتفى المص فى التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية
بهذا القول ولم يقل الجمع شرط ان يكون فى الاصل
كما قال فى الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف
قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية غير
معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض
فى الجمعية وسراويل جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال

قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع
بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل
فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب
بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف
وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على
قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم
اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع
الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية
كاناعيم ومصابيح فانه في حكمهما من حيث الوزن فهو
وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فا
لجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقية
او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على
زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على
الموازين وقد قيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا
لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع
سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف
ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع
الصرف قدر لهذا القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي

كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على
سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقيق جمعية
تحقيقا والاصل في الاسماء الانصراف فلا اشكال
بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه
ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان
او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالة
الرفع والجر كالقاضي اي حكمه حكم القاضي بحسب
الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول
جاءني جوارٍ ومررت بجوارٍ كما تقول جاءني قاضٍ ومررت
بقاضٍ واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة
نحو رايت جواريَ فلا اشكال في حالة النصب لان
الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف
حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم
الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الا
علال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي
هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوارٍ في قولك
جاءني جوارٍ جواريٌ بالضم والتنوين بناءً على ان الاصل
في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت
الضمة للثقل والتنوين والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ

كقاض نحو

على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع
فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه
للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم
الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة
منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجرى
الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه
لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة
او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر
بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة
الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجوارى كما تقول
رايت جوارى وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف
على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر
والفتحة خفيفة فما وقع فيه من الاعلال واما في حالة
الرفع فاصل جوار جوارى بالضم بلا تنوين حذفت الضمة
للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء
الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا
في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال
في حالتين كما عرفت **التركيب** وهو صيرورة كلمتين
او اكثر كلمة واحدة من غير حرف فيه جزء فلا يرد النجم وبصرى

فيه اعلال نخ

علمين

علمين **شرط العلمية** ليامن الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها
في منع الصرف **وان لا يكون باضافة** لان الاضافة تخرج
المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه
ما يضاده اعنى منع الصرف **ولا اسناد** لان الاعلام
المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا
فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية
فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قضية غريبة فلو
تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة و
اذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع
الصرف الذى هو من احكام المعربات فان قلت كان
على المص ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب
صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونحو
ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه
اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات
واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناؤها
اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها **مثل بعلبك** فانه
علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب
هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما
نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما **الالف والنون**

فيحصل نخ

المعدودان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين
لانهما من الحروف الزوايد وتسميا[ن] مضارعتين ايضاً
لمضارعتهما الفى التأنيث فى منع دخل تاء التانيث
عليهما وللنحاة خلاف فى ان سببيتهما لمنع الصرف
واما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشا
بهتهما لالفى التانيث والراجح هو القول الثانى ثم
انهما **ان كانا فى اسم** يعنى به ما يقابل الصفة فان الاسم
المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ
معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب
ومضروب فالاول يسمى اسما والثانى صفة فالمراد بالاسم
المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة
فشرط اى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف
وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط
ذلك الاسم فى امتناعه من الصرف **العلمية** تحقيقا
للزوم زيادتهما وليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفى
التانيث **كعمران او كانا فى صفة فانتفاء فعلانة**
اى ان كان الالف والنون فى صفة فشرط انتفاء فعلانة
يعنى امتنع دخول تاء التانيث عليه لبقى مشابهتهما
لالفى التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه

دخول..
اختلاف..

صفة لان مؤنثه عريانة **وقيل** شرط **وجود فعلى** لانه
متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فبقى مشابهتهما
لالفى التأنيث على حالها **ومن ثمة** اى من اجل المخالفة
فى الشرط **اختلف فى رحمن** فى انه منصرف او غير منصرف
فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله
تعالى لا يطلق على غيره تع لا على المذكر والمؤنث فعلى مذهب
من شرط انتفاء فعلانة وهو غير منصرف وعلى مذهب
من شرط وجود فعلى وهو منصرف **دون سكران** فانه
لا خلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان
مؤنثه سكرى لا سكرانة **و**دون **ندمان** فانه لا خلاف فى
صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا
ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان
بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه
ندمى لا ندمانة **ووزن الفعل** وهو كون الاسم على وزن
يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفى فى سببية منع
الصرف بل **شرط** فيها احد الامرين اما **ان يختص** فى
اللغة العربية **بالفعل** بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الا
منقولا من الفعل **كشمر** على صيغة الفعل الماضى المعلوم
من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس

وكذلك بذّر لماءٍ وعثّر لموضع وخضّم لرجل افعال نقلت
الى الاسمية واما نحو بقّم اسما لضبع معروف وهو العَنْدَم
وشلّم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة
الى العربية فلا يقدح فى ذلك الاختصاص **و** مثل **ضُرِب**
على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير
منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيد بالبنا للمفعول
فانه على البناء للفاعل غير مختصّ بالفعل ولم يذهب
الى منع صرفه الا بعض النحاة **او يكون** غير مختص لكن
يكون **فى اوّله** اى اوّل وزن الفعل او اوّل ما كان
على وزن الفعل **زيادة** اى زيادة حرف او حرف زائد
من حروف اتين **كزيادته** اى مثل زيادة حرف او حرف
زائد فى اوّل الفعل **غير قابل** اى حال كون وزن
الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل **للتاء** لانه
يخرج الوزن بهذا التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان
الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذى
امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمّى به
لحوق التاء به للتذكر فلا يكون قبلا ولا اسود فان
مجئ التاء فى اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف
الاصلى الذى لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار علمية

الاسمية

الاسمية العارضية **ومن ثمّة** اى ومن اجل اشتراط
عدم قبول التاء **امتنع احمر** عن الصرف لوجود الز
المذكورة مع عدم قبول التاء **وانصرف يعمل** لقبول
التاء لمجئ يعملة للناقة القوية على العمل والسير **وما**
فيه علمية مؤثرة اى كل اسم غير منصرف يكون فيه
علمية مؤثرة فى منع الصرف بالسببية او مع شرطية لسبب
اخر واحترز بذلك عما يجامع الفى التانيث او صيغة
منتهى الجموع فان كل واحد منهما كافٍ فى منع الصرف لا
تأثير فيه للعلمية **اذا نكر** بان يؤول العلم بواحدة من
الجماعة المسمّاة به نحو هذا زيدٌ ورايت زيدًا اخر فانه
اريد به المسمى بزيدٍ او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر
صاحبه به فى قولهم لكلّ فرعونَ موسى اى لكل مبطلٍ
محقٌ **صرف لما تبين** اى ظهر حين بيّن اسباب منع
الصرف وشرايطها فيما سبق **من انها** اى العلمية **لا**
تجامع مؤثرة الا ما اى سبب الذى **هى** اى العلمية **شرط**
فيه وذلك فى التأنيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة
والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد
من هذه الاربع مشروط بالعلمية **الا العدل ووزن**
الفعل استثناء مما بقى من استثناء الاول اى لا تجامع

يادة

غير ما هي شرط فيه الا العدل و وزن الفعل فان
العلمية يجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا
فيهما كما في ثلث واحمر **وهما** اى العدل ووزن الفعل
متضادان لان الاسماء المعدودة بالاستقراء على
اوزان مخصوصة ليس شئ منهما من اوزان الفعل
المعتبرة في منع الصرف **فلا يكون** اى لا يوجد شيء
من الامر الداير بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما
فقط **الا احدهما** فقط لا مجموعهما **فاذا نكر** الغير
المنصرف الذى احد اسبابه العلمية **بقى بلا سبب**
اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه
من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين
الذى هو العلمية بذاتها والسبب الاخير المشروط
بالعلمية من حيث وصف سببية فلم يبق فيه سبب من حيث
سبب **او على سبب واحد** فيما هي ليست بشرط فيه من
العدل و وزن الفعل هذا وقيل على قوله وهما متضادان
اصمت بكسرتين علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود
العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء
بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب
ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين

وان لم

وان لم يشتهر فالاوزان التى تحقق فيها العدل تحقيقيا
كان او تقديريا لم يجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت
فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار
العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه
واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا
تقتضيه لوجود سببين في اصمت وراء العدل وهما
العلمية والتأنيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر
علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله
وخالف سيبويه الاخفش الاخفش المشهور وهو
ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر
موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخا
لفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على
ذلك **في** انصراف **نحو احمر علما اذا نكر** والمراد
بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا
غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل
التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق
لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى
كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية
فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية

مع نحو

فيه حتى صار افعل وان كان معنى من فلا ينصرف بلا
خلاف لظهور معنى الوصفية فيه لسبب من التفضيلية
اعتبار للوصفية الاصلية اى انما خالف سيبويه
الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية **بعد التنكير**
فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار
الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة
الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل والالف والنون
المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الو
صفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها
وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعنى منع الصرف قبل
الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال
الوصفية عنهما ج وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما
بالكلية بل بقى فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود
اسم للحية السوداء والارقم للحية التى فيها سواد وبياض
وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية
فيهما اعتبارها فى احمر بعد التنكير لانها قد زالت
بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الو
صفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزايل
لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد

وهو

وهو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر
ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى بعد التنكير وان كان
زايلا لزمه ان يعتبره فى حالة العلمية ايضا فيمتنع نحو
خاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية فاجاب
عنه المص بقوله **ولا يلزمه** اى سيبويه من اعتباره الو
صفية الاصلية بعد التنكير فى مثل احمر علما **باب خاتم**
اى كل علم كان فى الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان
اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه
للعلمية والوصفية الاصلية **لما يلزمه** خاتم على تقدير
منعه من الصرف **من اعتبار متضادين** يعنى الوصفية
والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم **فى حكم
واحد** وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت
الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما فى اسود وارقم فان
قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين
الوصفية الاصلية الزايلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية
الاصلية والعلمية فى منع صرف مثل خاتم لا يلزم اجتماع
متضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد
اخر فى حكم واحد وانه لم يكن من قبيل اجتماع متضادين
لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن **وجميع الباب**

اى باب غير المنصرف **باللام** اى يدخول لام التعريف
عليه **او الاضافة** اى اضافته الى غيره **ينجر** اى يصير
مجرورًا **بالكسر** اى بصورة الكسر لفظا او تقديرًا
وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون
بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحر
كات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا
الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من
ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه
انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة
بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى اللام او الاضافة
قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف
فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجمع مع اللام
والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا
والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين و
سقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف
مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه
الذى هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لا
متناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان
كانتا باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف

الحركات نخ

وان

وان زالتا معًا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان
ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت
العلمية شرطًا للسبب الاخر زالتا معًا كما فى ابراهيم
وان لم يكن شرطا كما فى احمد زالت احديهما وان لم
يكن هناك علمية كما فى احمر بقيت العلتان على حالهما
وهذا القول نسب بما عرف المص غير المنصرف **المرفوعات**
جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه اسم وهو مذكر
لا يعقل ويجمع بهذا الجمع مطردا صيغة المذكر الذى لا
يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات
اى ضخمات وكالايام الخاليات **هو** اى المرفوع الدال
عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للا
فراد **ما اشتمل** اى اسم اشتمل **على علم الفاعلية** اى
علامة كون الاسم فاعلا وهى الضمة او الواو او الالف
والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها
لفظا او تقديرًا او محلًا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع
المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان ثم معرب
لكان مرفوعا لفظا او تقديرًا وكيف يختص الرفع بما عدا
الرفع المحلى وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان
مضمرا متصلًا كما سيجئ **فمنه** اى فمن المرفوع او مما اشتمل

بحث المرفوعات

على علم الفاعلية **الفاعل** انما قدمه لانه اصل المرفوعات
عند الجمهور ولانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولانه
عامله اقوى من عامل المبتداء وقيل اصل المرفوعات المبتدأ
لانه باقٍ على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم
بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكمٍ جامدٍ ومشتقٍ
فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق
وهو اى الفاعل **ما** اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل
قولهم اعجبنى ان ضربتَ زيدًا **اسند اليه الفعل**
بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا
المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها **او شِبْهُهُ** اى
ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل
والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل
والظرف **وقدّم** اى الفعل او شبهه **عليه** اى على ذلك
الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيدٌ ضَرَبَ لانه مما اسند
اليه الفعل لان الاسناد الى الضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة
لكنه مؤخر فيه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتداء
المقدم عليه خبره نحو كريمٌ من يكرمُكَ فان قلت قد يجب
تقديمه اذا كان المبتداء نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجلٌ

قلت

قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب
تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل **على جهة قيامه**
اى اسنادًا واقعًا على طريقة قيام الفعل او شبهه به
وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في
حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد
من مفعول ما لم يسمّ فاعله كزيد في ضُرِبَ زيدٌ على
صيغة المجهول فالاحتياج الى هذا القيد انما هو على
مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمص واما
على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل
فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به **مثل**
زيد في **قام زيدٌ** فهذا مثال لما اسند اليه الفعل **و**
مثل ابوه في **زيد قايم ابوه** فهذا مثال لما اسند اليه
شبه الفعل **والاصل** في الفاعل اى ما ينبغي ان يكون
الفاعل عليه ان لم يمنع مانع **ان يَلِيَ الفِعْلُ** المسند اليه
اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه اخر من معمولاته
لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياجه اليه يدل على ذلك
اسكان اللام في ضربتَ لانه لدفع توالى اربع حركات
فيما هو بمنزلة كلمة واحدة **فلذلك** الاصل الذى يقتضى
تقديم الفاعل على ساير معمولات الفعل **جاز ضرب غلامه**

زيدٌ لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رُتبةً فلا يلزم
الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جايز
وامتنع ضرب غلامُهُ زيداً لتاءخر مرجع الضمير
وهو زيد لفظا ورتبةً ويلزم الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبةً وذلك غير جايز خلافا للاخفش وابن
جنى ومستندهما في ذلك قول الشاعر جَزَى رَبُّهُ عَنِّى
عَدِىَّ بْنَ حَاتِمٍ • جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ •
واجيب عنه بانّ هذا لضرورة الشعر والمراد عدم
جوازه في سَعَةِ الكلام وبانّه لانسلم انّ الضمير يرجع الى
العدىّ بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل اى جزى
ربّ الجزاء واذا انتفى الاعراب الدّال على فاعلية
الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما
اى في الفاعل المقدّم ذكره صريحاً في ضمن الامثلة
والمفعول المقدّم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اى
الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يُعْهَدُ ان يطلق
على ما وضع بازاء شىءٍ انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب
مستغن عنه اذ القرينة شاملة له وهى اما لفظية نحو ضربت
موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى اوكان الفا
عل
مضمراً متصلاً بالفعل بارزا كضربت زيداً او مستكناً

كزيد

كزيد ضرب غلامَهُ بشرط ان يكون المفعول متاءخرا
عن الفاعل لئلا ينتقض بمثل زيداً ضربتُ اووقع
مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الّا بشرط توسطها
بينهما في صورتى التقديم والتاءخير نحو ما ضرب زيد
الّا عمروا او بعد معناها نحو انّما ضرب زيد عمروا
وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول في جميع
هذه الصّور امّا في صورة انتفاء الاعراب فيهما
والقرينة فللتحرّز عن الالتباس واما في صورة كون
الفاعل ضميراً متصلا فلمنافاته الانفصال واما في صورة
وقوع المفعول بعد الّا لكن بشرط توسّطها بينهما
في صورتى التقديم والتاءخير فلئلا ينقلب الحصر
المطلوب فانّ المفهوم من قوله ما ضرب زيد الّا عمروا
انحصار ضاربيّة زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو
مضروبا لشخص اخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمروا
الّا زيدٌ انحصار مضروبيّة عمرو في زيد مع جواز ان
يكون زيد ضاربا لشخص اخر فلو انقلب احدهما بالاخر
انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسّطها بينهما
في صورتى التقديم والتاءخير لانّه لو قدّم المفعول على
الفاعل مع الّا فتعال نحو ما ضرب الّا عمروا زيدٌ فالظاهر

الاتصال نخ

ان معناه انحصار ضاربية زيد فی عمرو واذ الحصر انما هو فيما
يلی الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل
لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها
وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه
ماضرب احدا احد الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة
كل منهما فی الاخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب
تقديمه عليه فی صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان
الحصر ههنا فی الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى
قطعا **واذا اتصل به** ای بالفاعل **ضمير مفعول** نحو
ضرب زيدا غلامه **او وقع** ای الفاعل **بعد الا** المتوسط
بينهما فی صورتی التقديم والتأخير نحو ماضرب عمرا
الا زيد وفايدة هذا القيد مثل ماعرفت انفا **او وقع**
الفاعل بعد **معناها** ای معنى الا نحو انما ضرب عمرا
زيد **او اتصل مفعوله** بان يكون المفعول ضميرا متصلا
بالفعل **وهو** ای الفاعل **غير** ضمير **متصل** به نحو ضربك
زيد **وجب تأخيره** ای تأخير الفاعل عن المفعول فی
جميع هذه الصور اما فی صورة اتصال ضمير المفعول به
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما فی صورة
وقوعه بعد الا او معناها لئلا ينقلب الحصر المطلوب واما فی صورة

كون

كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنا
فاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين
الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا
فانه يجب ح تقديم الفاعل نحو ضربتك **وقد يحذف**
الفعل الرافع للفاعل **لقيام قرينة** دالة على تعيين
المحذوف **جوازا** ای حذفا جايزا **فی مثل زيد** ای
فيما كان جوابا لسؤال محقق **لمن قال من قام** سائلا
عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بخلاف قام
ای قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر
الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة
وتقدير الفعل حذف جزئها والتقليل فی الحذف اولى
وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر
فی نحو قول الشاعر فی مرثية يزيد بن نهشل **ليُبكَ**
على البناء للمفعول **يزيدُ** مرفوع على انه مفعول مالم
يسم فاعله **ضارعٌ** ای عاجز ذليل وهو فاعل الفعل
المحذوف ای يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو
من يبكيه واما على رواية ليَبكِ يزيدَ على البناء للفاعل
ونصب يزيد فليس مما نحن فيه **لخصومة** متعلق بضارع
ای يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهرا

للعجزة الاذلاء واخو البيت **ومختبط مما تطيح الطوايح** والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوايح جمع مطيحة على غير القياس كلوا قح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعنى ويبكيه ايضا من سائل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان يعطى السائلين بغير وسيلة **و** قد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه **وجوبا** اى حذفا واجبا **فى مثل وان احد من المشركين استجارك** اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جائنى رجل اى زيد فتقدير الاية وان استجارك احد من المشركين فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثانى وانما وجب حذفه لان مفسره قايم مقامه معنى عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل **وقد يحذفان** اى الفعل

والفاعل

والفاعل **معا** دون الفاعل وحده **مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد** اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم مقامه وهذا الحذف جايز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى كلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه جملة فعلية **واذا تنازع الفعلان** بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان **ظاهرا** اى اسما ظاهرا واقعا **بعدهما** اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه مجال تنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فح لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل لان الضمير المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا

للاوّل كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما
نحو ما ضرب واكرم الّا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن
قطعه كما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل فى
الاوّل عند البصريّين وفى الثانى عند الكوفيين لانه
لا يمكن اضماره مع الّا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه
لفساد المعنى لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل والمقصود
اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه
اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع
الواقع فى الضمير المنفصل فعلى مذهب السكاكى يقطع
بالحذف وعلى مذهب الفرّاء فيعملان معا واما على مذهب
غيرهما فلا يمكن قطعه لانّ طريق القطع عندهم الاضمار
وهو ممتنع لما عرفت **فقد يكون** اى تنازع الفعلين
فى الفاعلية بان يقتضى كلّ منهما ان يكون الاسم الظاهر
فاعلا له فيكونان متفقين فى اقتضاء الفاعلية **مثل ضربنى
واكرمنى زيدٌ و** قد يكون تنازعهما **فى المفعولية**
بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له
فيكونان متفقين فى اقتضاء المفعولية **مثل ضربت واكرمت
زيدًا و** قد يكون تنازعهما **فى الفاعلية والمفعولية**
وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضى كلّ منهما فاعلية

الكسائى صح

اسم

اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر فيكونان متفقين
فى ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرًا وليس
هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين
الاوّلين وثانيهما ان يقتضى احدُ الفعلين فاعلية
اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه
ولا شكّ فى اختلاف اقتضاء الفعلين فى هذه الصّورة
وهذا هو القسم الثالث المقابل للاوّلين فقوله
مختلفين لتخصيص هذه الصّورة بالارادة يعنى قد يكون
تنازع الفعلين واقعا فى الفاعلية والمفعولية حال
كون الفعلين مختلفين فى الاقتضاء وذلك لا يتصوّر
الّا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدًا وانما لم
يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعلٌ من المثال
الاوّل وفعل من المثال الاخر حصل مثال القسم الثالث
وذلك يتصوّر على وجوه كثيرة **مثل ضربنى وضربتُ
زيدًا واكرمنى واكرمت زيدًا** واكرمنى وضربت زيدًا
وضربنى واكرمت زيدًا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر
مرفوعًا **فيختار** النحاة **البصريّون اعمال الفعل الثانى**
لقربه مع تجويز اعمال الاوّل **و** يختار النحاة **الكوفيّون
الاوّل** اى اعمال الفعل الاوّل مع تجويز اعمال الثانى

لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر **فان اعملت**
الفعل **الثانى** كما هو مذهب البصريين وبداء به لان
المذهب المختار الاكثر استعمالا **اضمرت الفاعل فى**
الفعل **الاول** اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل
الذكر فى العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر
وامتناع الحذف **على وفق** الاسم **الظاهر** الواقع بعد
الفعلين اى موافقة افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا لانه
مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع
فى هذه الامور **دون الحذف** لانه لا يجوز حذف الفاعل
اذا سد شئ مسده **خلافا للكسائى** فانه لا يضمر الفاعل
بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف
فى نحو ضربانى واكرمنى الزيدان عند البصريين و
ضربنى واكرمنى الزيدان عند الكسائى **وجاز** اى اعمال
الفعل الثانى مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل **خلافا**
للفراء فانه لا يجوز اعمال الثانى عند اقتضاء الاول
الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر
كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب
الكسائى بل يجب عنده اقتضى اعمال الفعل الاول
فان اقتضى الثانى الفاعل اضمرته وان المفعول حذفته

او اضمرته

او اضمرته تقول ضربنى واكرمنى الزيدان ولا يلزم ح
محذور وقيل روى عنه شركة الرافعين او اضماره بعد
الظاهر كما فى صورة تاخير الناصب تقول ضربنى واكرمنى زيد
هو ضربنى واكرمت زيدا هو رواية المتن غير مشهورة عنه
وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن
الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لو اضمر **ان استغنى**
عنه والا اى وان لم يستغن عنه **اظهرت** اى المفعول
نحو حسبنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز
حذف احد مفعولى باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا
يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة **وان اعملت الفعل**
الاول كما هو مختار الكوفيين **اضمرت الفاعل فى**
الفعل **الثانى** لو اقتضاه نحو ضربنى واكرمنى زيد
واذا جعلت زيدا فاعل ضربنى واضمرت فى اكرمنى ضميرا
راجعا الى زيد لتقدم رتبته فلا محذور فيه ح لا حذف
الفاعل والاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا
فقط وهو جائز **و** اضمرت **المفعول** فى الفعل الثانى
لو اقتضاه **على** المذهب **المختار** ولم تحذفه وان جاز
حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الثانى مغاير للمذكور و
يكون الضمير ح راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول

واكرمنى

منى زيد

ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما
هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير
المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف
لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما المنطلقين
الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان
فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما
واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه
لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف
المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع
في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما
دالا على اتصاف ذات ما بانطلاق من غير ملاحظة تثنيته
وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول
الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا
مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل
الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس
وَلَوْ اَنَّ مَا اسعى لِاَدْنى معيشةٍ كفاني ولم اطلب قليل من
المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب
الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه
بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرءُ القيس هو افصح

شعراء

شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى
لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المص
عن طرف البصريين وقال وقول امرء القيس كفاني
ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب تنازع
الفعلين لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني
ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى
معيشة ولانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه
المنافي لكل واحد منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله
المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا
والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول
لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه
البيت المتأخر اعني قوله • ولكنما اَسعى لِمجدٍ مُؤَثَّلٍ • وقد
يدرك المجدَ المُؤَثَّلَ اَمثالي • وح يستقيم المعنى يعني انا
لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني
اطلب المجدَ الاصيل الثابت واسعى له مفعولُ ما لم يسم
فاعله اي مفعول فعلٍ او شبهِ فعل لم يذكر فاعله وانما
لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتداء حيث
قال ومنها المبتداء لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض
النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول

د قول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال اعلم ان البيت المذكور دليل نقلي للكوفيين
[illegible] اختارهم ان علماء يختار اعمال الاول [illegible] ان كفاني ولم اطلب تنازعا في قليل
فا[illegible] العمل للاول دون الثاني وهو من الفصحاء فلو لم يكن اعمال الاول [illegible] من الثاني مع امكان اعماله
هنا اذ لا تفاوت في النظم بين رفع قليل ونصبه ومع لزوم حذف المفعول من الثاني على تقدير اعمال
الاول وهو ضعيف غير مختار
وعدم لزوم حذف شيء على تقدير
اعمال الثاني لما اختاره فعلم منه
ان اعمال الاول افصح لان الفصيح
لا يختار الا الافصح وقوله ليس منه
اشارة الى رد ذلك اي ليس هذا
البيت مما تنازع فيه العاملان
حتى يتم به الاستدلال عاقبه

واتما اضيف الى المفعول للابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به
واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد
الفعل اوشبهه اليه وشرط اى شرط مفعول مالم يسم فاعله
فى حذف فاعله واقامته مقامه اذا كان عامله فعلا ان تغير
صيغة الفعل الى فعل اى الماضى المجهول اويفعل اى
المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل و
يفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهول المزيد
فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى
باب علمت لانه مسند الى الفعل الاول اسنادا تاما فلو
اسند الفعل اليه ولايكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا
ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف
اعجبنى ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر
غير تام والمفعول الثالث من مفاعيل باب علمت اذ حكمه
حكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسندا والمفعول له
بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات
النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب
للتأديب والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثانى و
الثالث من باب علمت وعلمت فى انهما لا يقعان موقع
الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه لانه لا يجوز

اقامته

اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهو
دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم
يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به
فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع
الفاعل تعين اى المفعول به له لوقوعه موقع الفاعل
لشدة به اى بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما فان
الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا
يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانها
ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به
مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف
مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة و
فايدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم
مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فايدة فيه لدلالة
الفعل عليه فى داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم
مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اى وان لم
يوجد فى الكلام المفعول به فالجميع اى جميع ما سوى
المفعول به سواء فى جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول
الاول من باب اعطيت اى الفعل المتعدى الى مفعولين
ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من

المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعل بالنسبة الى
الثاني لانه عاطٍ اى آخذ نحو اعطى زيدٌ درهماً مع جواز
أُعطِيَ درهم زيداً وذلك عند الامن من اللبس واما
عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد
عمرواً ومنها المبتداء والخبر وفي بعض النسخ ومنه
يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتداء
والخبر في فصل واحد لتلازم الواقع بينهما على ما هو
الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتداء
هو الاسم لفظا او تقديراً ليتناول نحو وان تصوموا
خيرٌ لكم المجرد عن العوامل اللفظية اى الذي لا يوجد
فيه عامل لفظي اصلا واحترز عن الاسم الذي فيه
عامل لفظي كاسمي انّ وكانّ وكانه اراد بالعامل اللفظي
ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم
مسندا اليه واحترز عن الخبر وثاني قسمي المبتداء
الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين
او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروبٍ
وحسنٍ او جارية مجريها كقرابتي الواقعة بعد حرف
النفي كما ولا والف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن
وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح

كفو بنتي صح

والاخفش

والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخيرٌ
نحن عند الناس منكم فخيرٌ مبتداءٌ ونحن فاعل ولو
جعل خير خبراً عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله
هو من باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء
رافعةً لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل
لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى أَرَاغِبٌ اَنْتَ عَنْ آلِهَتِي
واحترز به عن نحو اقايمان الزيدان لانّ اقايمان رافع
لضمير عايد الى الزيدان ولو كان رافعًا لهذا الظاهر
لم يجز تثنيته مثل زيد قايم مثال للقسم الاول
من المبتداء وما قايم الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد حرف النفي واقايم الزيدان مثال للصفة الوا
بعد الف الاستفهام فان طابقت اى الصفة الواقعة
بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفرداً مذكورا بعدها
نحو ما قايمٌ زيدٌ واقايم زيد واحترز به عما اذا طابقت
مثنىً نحو اقايمان الزيدان او مجموعا نحو اقايمون الزّ
فانها ح ليس الا خبر جاز الامران كونُ الصفة مبتداءً
وما بعدها فاعلها ليسدّ مسدّ الخبر وكون ما بعدها
مبتداءً وصفةٍ خبراً مقدّماً عليه فهنا ثلث صور احدها
اقايمان الزيدان ويتعيّن ح ان يكون الزيدان مبتداءً

قعة

يدون

وقايمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقايم الزيدان ويتعين
ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها
اقايم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت **والخبر هو**
المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان
الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب
في يضرب زيد المجرد **المسند به المغاير للصفة المذكورة**
لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز به
عن القسم الاول من المبتداء لانه مسند اليه لا مسند به
المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتداء واحترز به
عن القسم الثاني من المبتداء ولك ان تقول المراد
المسند به الى المبتداء او يجعل الباء بمعنى الى والضمير
المجرور راجعا الى المبتداء وعلى التقديرين يخرج به
القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة
المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتداء والخبر
هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية
ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل
في المبتداء والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند
غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتداء والمبتداء
في الخبر وقال اخرون كل واحد من المبتداء والخبر عامل

في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العامل اللفظي
واصل المبتداء اي ما ينبغي ان يكون المبتداء عليه
اذا لم يمنع مانع **التقديم** على الخبر لفظا لان المبتداء
ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على
احوالها **ومن ثمه** اي من اجل ان الاصل في المبتداء التقديم
لفظا **جاز** قولهم **في داره زيد** مع كون الضمير عايدا
الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقدم
وامتنع قولهم **صاحبها في الدار** بعود الضمير الى
الدار وهو حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود
الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جاير **وقد يكون**
المبتداء نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان
للمعرفة معنى معينا والمراد المهم الكثير الواقع في الكلام
انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الا
طلاق بل **اذا تخصصت** تلك النكرة **بوجه ما** من
وجوه التخصيص يقل اشتراكها فيقرب من المعرفة
مثل قوله تعالى **وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ**
فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن
تخصص بالصفة فجعل مبتداء وخير خبره **و** مثل قولك
أرجل في الدار أم امرأة فان المتكلم هذا الكلام يعلم

ان احدهما فى الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه
فكانه قال اىّ من الامرين المعلوم كون احدهما فى
الدار كاين فيها فكل واحد منهما تخصص هذه الصفة
فجعل مبتداءً وفى الدار خبره **و** مثل قولك **ما احدٌ
خيرٌ منك** فانّ النكرة فيها وقعت فى حيز النفى
فافادت عمومَ الافراد وشمولها فتعيّنت وتخصصت
فانّه لا تعدّد فى جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا
كل نكرة فى الاثبات قصد بها العموم نحو تمرٌ خيرٌ
من جرادةٍ **و** مثل قولهم **شرٌّ اهرّ ذا نابٍ** لتخصّصه
بما يتخصّص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل فى موضع
ما اهرّ ذا ناب الا شرٌّ وما يتخصّص به الفاعل قبل ذكره
هو صحّة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانّك اذا
قلتَ قام عُلم منه انّ ما يذكر بعده امر يصحّ ان يحكم
عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو فى قوّة رجل موصوف
بصحّة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهرّ للكلب بالنباح
المعتاد قد يكون خيراً كما اذا كان بمجئ حبيب مثلا
وقد يكون شرًّا كما اذا كان بمجئ عدوٍّ والمهرّ له بنباح
غير معتاد تتشاءم به يكون شرًّا لا خيرا فعلى الاول يصح
القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شرٌّ لا خير اهرّ ذا ناب

وعلى الثانى لا يصحّ فيقدّر وصف حتى ان صحّ القصر
فيكون المعنى شرٌّ عظيم لا حقير اهرّ ذا ناب وهذا مثل
يضرب لرجل قوىّ اَدركه العجز فى حادثةٍ **و** مثل قولك
فى الدار رجل لتخصّصه بتقدّم الخبر لانه اذا قيل فى
الدار علم انما يذكر بعده موصوف بصحّة استقراره
فى الدار فهو فى قوّة التخصيص بالصفة **و** مثل قولك
سلام عليك لتخصّصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلّمت
سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والا (ستمرار)
فكانه قال سلامى اى سلامٌ من قبلى عليك هذا هو المشهور
فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحّة الاخبار
عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات
التى يحتاج فى توجيهاتها الى هذه التكليفات الركيكة
الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقضّ الساعة
لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجلٌ قايمٌ لعدمه
وهذا القول اقرب الى الصّواب ولمّا كان الخبر المعرّف
فيما سبق مختصًّا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة
داخلة فيه اراد ان يشير الى انّ خبر المبتداء قد وقع جملة
ايضا فقال **والخبر قد يكون جملةً** اسميةً **مثل زيد
ابوه قائم و** فعليةً مثل **زيد قام ابوه** ولم يذكر الظرفية

لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة
بنفسها لا يقتضى الارتباط بغيرها **فلا بدّ** فى الجملة الوا
قعة خبرا من المبتداء **من عايد** يربطها به وذلك العايد
اما ضمير كما فى المثالين المذكورين او غيره كاللام فى نعم
الرجل ووضع المظهر موضع المضمر نحو الحاقة ما الحاقة
وكون الخبر تفسيرًا للمبتداء نحو قل هو الله احد **وقد
يحذف** العايد اذا كان ضميرًا لقيام قرينة نحو البرّ
الكرّ بستّين والسمن منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان
منه بقرينة ان بايع البرّ والسمن لا يسعر غيرهما **وما وقع
ظرفًا** اى الخبر الذى وقع ظرف زمان او مكان او جارًا
او مجرورًا **فالاكثر** من النحاة وهم البصريّون على **انه**
اى الخبر الواقع ظرفا **مقدّر** اى مأوّل **بجملة** بتقدير
الفعل فيه لانه اذا قدّر فيه الفعل يصير جملةً بخلاف ما قدّر
فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاوّل وهو الكوفيون
فانه يصير مفردًا وجه الاكثر انّ الظرف لا بدّ له من متعلق
عامل فيه والاصل فى العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير
فالاصلى اولى ووجه الاوّل انه خبر والاصل فى الخبر
الافراد ثم انّ الاصل فى المبتداء التقديم وجاز تأخيره
لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله **واذا كان**

المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام اى على معنى
وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه
حفظا بصدارته **مثل مَنْ ابوك** فانّ مَنْ مبتداءٌ مشتمل
على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فانّ معناه اَ انّ
اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه
وذهب النحاة الى ان ابوك مبتداء لكونه معرفةً ومن خبره
الواجب تقديمه على المبتداء لتضمّنه معنى الاستفهام **او
كانا** اى المبتداء والخبر **معرفتين** متساويين فى التعريف
او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتداءً والا
خبرًا نحو زيد المنطلق **او كانا متساويين** فى اصل
التخصيص لا فى قدره حتى لو قيل غلامُ رجلٍ صالح خير
منكَ لوجب تقديمه ايضا **مثل افضلُ منّى افضل
منك** دفعًا للاشتباه **او كان الخبر فعلا له** اى للمبتداء
احترازًا عما لا يكون فعلا له كما فى قولك زيد قام ابوه
فانه لا يجب فيه تقديم المبتداء لجواز قام ابوه زيدٌ لعدم
الالتباس **مثل زيد قام وجب تقديمه** اى تقديم
المبتداء على الخبر فى هذه الصور امّا فى الصورة الاولى
فلما ذكرناه وامّا فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتداء
بالفاعل اذا كان الفعل مفردًا مثل زيد قام فانه اذا قيل

قام زيد التبس المبتداء بالفاعل او بالبدل عن الفاعل
اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما
والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون
يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل
فالتبس المبتداء به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على
قول من يجوز كون الالف والواو حرفاد الا على تثنية
الفاعل وجمعه كالتاء فى ضَرَبَتْ هِنْدٌ **واذا تضمن
الخبر المفرد** اى الذى ليس بجملة صورةً سواء كانت
بحسب الحقيقة جملة او غير جملة **ماله صدر الكلام**
كالاستفهام **مثل اَيْنَ زَيْدٌ** فزيد مبتداء واين اسم
متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل
كان الخبر جملة حقيقية مفردا صورةً وان قدر باسم الفاعل
كان مفردا صورةً وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة
صورةً واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره
صدارة ماله صدر الكلام لتصدره فى جملته **اوكان
الخبر** بتقديمه **مُصَحِّحًا له** اى للمبتداء من حيث انه مبتداء
فبتقديمه يصح وقوعه مبتداء **مثل فى الدار رجل**
فان فى الدار خبر يخصص المبتداء بتقديمه كما عرفت
فلو اخر بقى المبتداء نكرةً غير مخصصة **او كان لمتعلقه**

بكسر اللام

بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعية يمتنع
معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل
ضمير كاين **فى** جانب **المبتداء** راجع الى ذلك المتعلق
اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى **مثل
على التمرة مثلها زُبُدًا** فقوله مثلها اى مثل التمرة
مبتداءٌ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر
هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء
بالكل **او** كان الخبر **خبرًا عن انّ** المفتوحة الواقعة
مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتداء او فى تأخيره
خوف ليس ان المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ لامكان
الذهول عن الفتحة لخفائها او فى الكتابة **مثل عندى
اَنك قايم وجب تقديمه** اى تقديم الخبر على المبتداء
فى جميع هذه الصور لما ذكرنا **وقد يتعدد الخبر** من
غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدًا وذلك
التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك
على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير
العطف **مثل زيد عالم عاقل** واما بحسب اللفظ فقط نحو
هذا حلو خامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مُز
وفى هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة

عند السامع نحو

الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال
مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعد د
بالعاطف لاخفاء لا فى الخبر ولا فى المبتداء ولا فى غير هما
وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه
ولهذا اورد فى المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو
جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن
المبتداء معنى الشرط وهو سببية الاول للثانى
او ليحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله
فشبه المبتداء الشرط فى سببيته للخبر سببية الشرط
للجزاء فيصح دخول الفاء فى الخبر ويصح عدم
دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتداء معنى الشرط
واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ فيجب
دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله
فيه بل يجب عدمه وذلك المبتداء المتضمن معنى الشرط
اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذى جعلت
صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية
ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا
او ظرفا مأولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط
لانه لا يكون الا فعلا وفى حكم الاسم الموصول المذكور

الاسم

الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما
وفى حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذى يأتينى
هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذى فى الدا ر
هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال
الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى اِنَّ
المَوْتَ الذى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَاِنَّهُ مُلاَقِيكُمْ ومثل كل رجل
يأتينى هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل فى
الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما
مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقو لك
كل غلام رجل يأتينى او فى الدار فله درهم وليت ولعل
من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتداء الذى
يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخول الفاء عليه
لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتداء والخبر
للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة
لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشر ط
والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفا ق
من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذى يأتينى او فى الدار
فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان
بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما

ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا
ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع
فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه انّ المكسورة بهما
اى بليت ولعلّ فى المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح
انها لا يمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى
الانشائية يؤيده قوله تعالى انّ الذين كفروا وماتوا وهم
كفارٌ فلن يقبل فان قيل قد الحق بعضهم انّ المفتوحة
ولكن بليت ولعلّ فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق
قيل بعضهم الذى الحق انّ بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره
ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع انّ كل القولين لا
يساعدهما القران وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان
المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم
منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا
انما غنمتم من شئ فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله
ما فارقتكم قاليا لكم ولكنّ ما يقضى فسوف يكون وقد
يحذف المبتداء لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى
حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع
نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم
انه كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذمّ او غير ذلك

فلو ظهر

فلو ظهر المبتداء لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال
فى نعم الرجل زيدٌ انّ تقديره هو زيد كقول المستهل اى
المبتداءُ المحذوف جوازا مثل المبتداء المحذوف فى مقول
المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلالُ
والله اى هذا الهلال والله بقرينة الحالية وليس من باب
حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لانّ مقصود المستهل تعيين
الشئ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظر
ويرونه كما يراه وانما اوتى بالقسم جريا على عادة المستهلين
غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف
الخبر جوازا اى حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة الشئ
مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا فى قولك خرجت فاذا
السبعُ فانّ تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب
اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان
للخبر المحذوف غير سادٍ مسدّه اى ففى وقت خروج السبع
واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا
فيما التزم اى فى تركيب التزم فى موضعه اى موضع الخبر
غيره اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب على ما ذكره المص
اولها المبتداء الذى بعد لولا مثل لولا زيدٌ لكان كذا
اى لولا زيدٌ موجودٌ لانّ لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل

على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه
لقيام قرينة والتزم قايم في مقامه هذا اذا كان الخبر عامًّا
واما اذا كان الخبر خاصًّا لا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر
بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب
البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدّرٍ
اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي
بعدها وثانيها كل مبتداء كان مصدرًا صورةً او بتاويله منسوبًا
الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم التفضيل
مضافًا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلًا وضرب زيدٍ
قايمًا اذا كان زيد مفعولًا ومثل ضربي زيدًا قايمًا او قايمين
وان ضربت زيدًا قايمًا واكثر شربي السويق ملتوتًا واحطب
ما يكون الامير قايمًا فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدًا
حاصل اذا كان قايمًا فحذف حاصل كما يحذف متعلقات
الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع
شرط العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال
معنى الظرفية فالحال قايم مقام الظرف القايم مقام الخبر
فيكون الحال قايمًا مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل وفيه
تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضافة اليها
ولم يثبت في غير هذا المضاف ومن العدول عن ظاهر

معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة والذي يظهر لي
ان تقديره بنحو ضربي زيدًا يلابسه قايمًا اذا اردت الحال
عن المفعول في المعنى وضربي زيدًا يلابسني قايمًا اذا
كان عن الفاعل في المعنى اولى ثم نقول حذف المفعول
الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدًا يلابس قايمًا ويجوز
حذف ذي الحال على ما اورد مع قيام القرينة نقول
الذي ضربت قايمًا زيدًا اي ضربته ثم حذف يلابس
الذي هو خبر المبتداء والعامل في الحال وقام الحال
مقامه كما تقول راشدًا مهديًّا اي سر راشدًا مهديًّا
فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة
وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدًا قايمًا حاصل بجعل
قايمًا من متعلقات المبتداء ويلزمهم حذف الخبر من
غير سد مسده وتقييد المبتداء المقصود عمومه بدليل
الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت
الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي
زيدًا ضربه قايمًا وذهب بعضهم الى ان هذا المبتداء
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدًا
الا قايمًا وثالثها كل مبتداء اشتمل خبره على معنى المقارنة
وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل

كل رجل وضيعته اى كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا
الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذى هو مقرون
واقيم المعطوف فى موضعه ورابعها كل مبتداء يكون مقسما به
وخبره القسم **و** ذلك مثل **لعمرك لافعلن كذا** اى وبعمرك
وبقاؤك قسمى اى ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على
القسم المحذوف وجواب القسم قايم مقامه فيجب حذفه
والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح
لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله **خبر ان واخوا**
تها اى من المرفوعات خبر ان واخواتها اى اشباهها من
الحروف الخمس الباقية وهى أن وكأن ولكن وليت ولعل وهو
مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها
لما شابهت الفعل المتعدى كما يجئ عملت رفعا ونصبا مثله
هو اى خبر ان واخواتها هو **المسند** الى شئ اخر **بعد دخول**
احد **هذه الحروف** عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان
وخبر المبتداء وخبر لا لنفى الجنس وغيرها وقوله بعد دخول
هذه الحروف اخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف
عليهما ورودها عليهما لايراث اثر فيهما لفظا او معنى
فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم فى قولنا ان زيدا يقوم
ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس

مما يدخل

مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه
فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند
الى سماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول
هذه الحروف ولا الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند الاسم
المسند فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها
جملة مثل ان زيدا يقوم مأول بقايم **مثل** قايم فى
ان زيدا قايم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف
وامره كاخبر المبتداء اى حكمه كحكم خبر المبتداء فى اقسامه
من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه من كونه
واحدا ومتعددا ومثبتا ومنفيا محذوفا وفى شرايط
من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد ولا يحذف الا اذا
علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود
شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح
ان يكون خبرا للمبتداء يصح ان يقع خبرا لباب ان حتى
يراد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال
ان اين زيد او ان من اباك **الا فى تقديمه** اى ليس امره
كامر خبر المبتداء فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم
وقد جاز تقديم الخبر على المبتداء وذلك لان هذه الحروف
فروع على الفعل فى العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا

فروع الفعل

والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع
والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل
الفرعي لم يتصرف في معمولها بتقديم ثانيهما على الاول كما
يتصرف في معمول الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا
ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه
حكمه
الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن في جواز التقديم اذا
كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى انّ الينا ايابهم وفي
وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو انّ من البيان لسحرا و
انّ من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا
يتوسع في غيرها **خبر لا** اي الكاينة **لنفي الجنس** اي لنفي
صفته اذ لا رجل قايم لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه
هو المسند الى شيء اخره هذا شامل لخبر المبتداء وخبر انّ
وكان وغيرها **بعد دخولها** اي بعد دخول لا فخرج به
ساير الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر انّ فلا يرد
نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه **نحو لا غلام رجل ظريف**
انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار
لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لانّ
غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو
الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف

والاحال

ولا حال لانّ الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به
لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا
لنوعي خبرها الظرف وغيره **ويحذف** خبر لا هذه حذفا
كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه
نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله **وبنو تميم لا**
يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم
واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا
فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال
فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يجعلون ما يرى
خبرا في مثل لا رجل قايم على الصفة دون الخبر **اسم ما ولا**
المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتداء والخبر
ولهذا يعملان عملها **هو المسند اليه** هذا شامل للمبتداء
ولكل مسند اليه **بعد دخولهما** خرج به غير اسم ما ولا وما عرف
من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قايم **مثل ما زيد**
قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لانّ
لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة
هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون
الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخو
لهما
وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا **وهو** اي عمل
ليس

في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهته لا لليس لان
ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما
فانه ايضا النفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو
قوله مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا) فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ لِي ولا يجوز
ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما
بعدها الرفع ما لم يكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد
بالمسند او المسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا
او مسند اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما
بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع
بالمنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب
فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية وقد تبين
شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون
الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف
والياء نحو رايت زيدا او مسلمات واباك ومسلمين فمنه اي
من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق
سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالبا
او مع او اللام بخلاف غيره من مفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح
اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة
منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول

المطلق

المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه
قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا
اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا
وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول
المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور
صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان
مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو
فَضَرْبَ الرِّقَابِ او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا
وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو
الضربُ واقعٌ على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس
المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء
معناه بل المراد معنى الفعل يشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء
فخرج به مثل تأديبا في قولك ضربته تأديبا فانه وان كان مما فعله
فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك
خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان لكراهتي اعتبا
رين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق
منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها ح
وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت
بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهةً

صفة لفعل والضمير في معناه عائد الى الاسم او الى ما رضي رحمه الله

فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في
قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ
ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع
عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار
عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد
يكون المفعول المطلق للتأكيد ان لم يكن في مفهومه
زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض
انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسًا
للتأكيد وجلسةً بكسر الجيم للنوع وجلسةً بفتحها للعدد
فالاول اى الذى للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الما
هية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزم ان
التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد
النوع او العدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد نحو
جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون
المفعول المطلق بغير لفظه اى مغاير اللفظ فعله اما بحسب
المادة مثل قعدت جلوسًا واما بحسب الباب نحو انبته
الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اى قعدت و
جلست جلوسًا وانبته الله فنبت نباتًا وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا

كقولك

كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اى قدمت قدوما
خير قدوم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف
او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف
اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا
على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك
الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبةً اى خاب
خيبةً من خاب الرجل اذا لم ينل ما طلب وجدعا اى
جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد
وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا
اى عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال
العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف فيهما عا
قيل عليه قد قالوا احمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت
عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء
وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو
حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له ضابط
كلي يحذف معها الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اى
من هذه المواضع موضع ما وقع اى مفعول مطلق وقع مثبتا
اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب

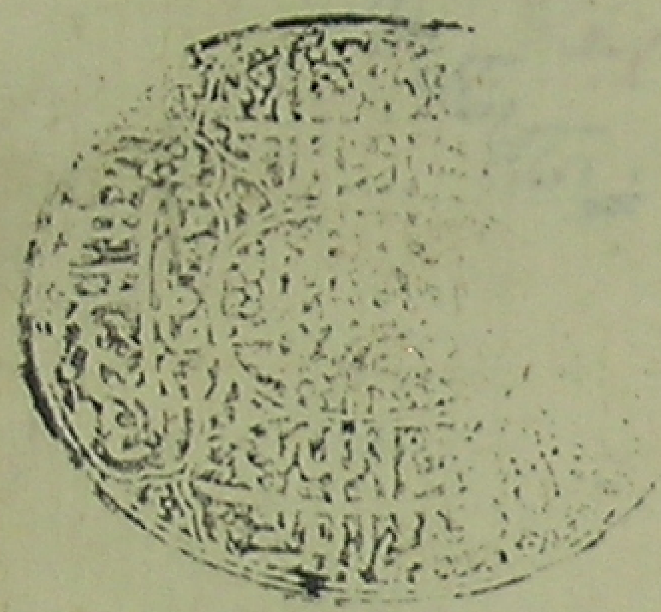
حذفه بعد نفي دخل على الاسم لايكون المفعول المطلق خبرا عنه
او بعد معنى نفي داخل على اسم لايكون المفعول المطلق خبرا
عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على الاسم لانه لو دخل على فعل
نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لايكون منه وانما و
صف الاسم بان لايكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان
خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية
او وقع المفعول المطلق مكررا اى فى موضع الخبر عن اسم لايصلح
وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع
بين الضابطين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لايكون
خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا وما انت الا سير
البريد اى تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى
وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم
الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتداء والى ما يشبه به فعله
او المحفود ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع
بعد معنى المنفى وزيد سيرا سيرا اى يسير سيرا مثال لما وقع
مكررا ومنها اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع
تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة
مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرض المطلوب

منه

منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى
فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما
فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق
والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل
الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد و
اما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون
فداء ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول
مطلق وقع للتشبيه اى لان شبه به امر اخر واحترز به عن
نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا
اى حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به
عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من
افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت
حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى
المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له
ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم
الذى قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به
صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار
اى يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت
تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة

هي قوله صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو
صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور
في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ
صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اى من تلك
المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مضمون
جملة لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق
نحو له على الف درهم اعترافا اى اعترف اعترافا فاعترافا
مصدر وقع مضمون جملة وهي له على الف درهم لان مضمونه
الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول
المطلق تأكيدا لنفسه اى نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد
نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع
مضمون جملة لها اى لهذه الجملة محتمل غيره اى غير المفعول
المطلق نحو زيد قايم حقا اى حق حقا من حق يحق اذا
ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد
قايم ولها محتمل غيره لانها يحتمل الصدق والكذب والحق
والباطل ويسمى هذا النوع من مفعول المطلق تاكيدا لغيره
لانه منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل
الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال
فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر

ويحتمل



ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا
ينبغي ان يكون بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر
ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اى على
صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد
في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى
الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تع ثم ارجع البصر
كرتين اى رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة
التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب
البابين اى اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني
اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد
الى الثلاثي بحذف زوايده ثم حذف حرف الجر من المفعول وا
ضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى
الب فلا يكون محذوف الزوايد وعلى هذا القياس سعديك
اى سعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الآن اسعد
يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به
هو ما وقع اى هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر
اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل
الفاعل تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت
زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد

كد

لك

فصار لبيك نحو

يك

ان المجرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلثة
الباقية فانه لايقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه
او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل
الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل
فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به
مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده
الى فاعله ولا يشكل بمثل أُعطِيَ زيدٌ دِرهمًا فانه يصدق على
درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل
اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر
فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان
اخصر **نحو ضربت زيدا** فان زيدا وقع عليه الفعل بلا واسطة
حرف او فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم
وقد يتقدم المفعول به **على الفعل** العامل فيه لقوة الفعل
في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل اللهَ اَعبُدُ
ووجهَ الحبيب أَتَمَنّى واما وجوبا فيما تضمن معنى استفهام او شرط
نحو مَن رايتَ ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقدم
كوقوعه في خبر ان نحو من البر اَن تَكُفَّ لِسانَك **وقد يحذف
الفعل** العامل في المفعول به **لقيام قرينة** مقالية او حالية
جوازا نحو زيدا لمن قال من اَضرِبُ اى اِضرِب زيدا فحذف

الفعل

الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكةَ للمتوجه اليها
اى تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية **ووجوبا في اربعة
مواضع** تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب
الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها
بالنسبة الى هذه الابواب **الاول** من تلك المواضع الاربعة
سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة
بان يقاس عليها امثلة اخرى **نحو امرءًا ونفسه** اى اترك
امرءا ونفسه **وانتهوا خيرا لكم** اى انتهوا عن التثليث و
اقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد **واهلا وسهلا** اى اتيت
اهلًا اى مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت
سهلا من البلاد لا حزنا **و**الموضع **الثاني** من تلك المواضع الا
المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه
كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل
يا سماءُ ويا جبالُ ويا ارضُ فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية
النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم
من يطلب اقبالُه بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه
حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه
فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المص لاحكامه
بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم

مناذى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمد
اه فكانك تناديه وتقول له تعالى فانى مشتاق اليك فالاولى
ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر
من كلام سيبويه ايضا انه داخل فى المنادى **بحرفٍ نايبٍ مناب**
ادعوا من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا واى والهمزة
واحترز به عن نحو ليقبل زيد **لفظا او تقديرا** تفصيل
للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو
يا زيد او تقديريا بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض
او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النايب لفظيا
ملفوظا او تقديريا بان يكون النايب مقدرا كما فى
المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل
يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا
وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه
الفعل المقدر واصل يا زيد ادعوا زيدا فحذف الفعل
حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء
عليه وافادته فايدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد
الفعل وقال ابو على فى بعض كلامه ان يا واخواته اسماء
افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما
انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب

كلها

كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند
سيبويه جزءا الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد
حرف النداء قايم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل
مقدر وعند ابى على احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير
مستتر فيه **ويبنى** اى المنادى قدم بيان البناء والخفض
والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب
الاختصار فى بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما
على ما يرفع به اى على الضمة او الالف او الواو التى يرفع بها
المنادى فى غير صورة النداء او الفعل مسند الى الجار و
المجرور اعنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم
غير ملايم لسوق الكلام **ان كان** اى المنادى **مفردا** اى لا يكون
مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام
امر اخر اليه **معرفة** قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف
الخطاب الحرفية وكونها مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا
بمنزلة ادعوك وهذه الكاف كاف ذلك لفظا ومعنى وانما
قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل و
لا يبنى لمشابهة الاسم المبنى **مثل يا زيد ويا رجل** مثالان
لما هو مبنى على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما

معرفة بعد النداء **ويازيدان** مثال المبنى على الالف **ويا**
زيدون مثال المبنى على الواو **ويخفض** اى يجر المنادى **بلام**
الاستغاثة اى بلام يدخله وقت الاستغاثة به وهو لام التخصيص
ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله
بالدعاء **نحو يالزيد** وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له
اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا قوم فانه لو لم يفتح
لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث
او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث
واقع موقع كاف الضمير التى تفتح لام الجر معها نحو لك
بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان
عطفت على المستغاث بغير يا نحو يالزيدٍ ولعمروٍ كسرت
لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل
بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلابد من فتح
لام المعطوف ايضا نحو يالزيد ويالعمرو وانما اعرب المنادى
بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته
للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فيدخل ما ضعفت
مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض
المنادى بلامى التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو
يا للماء ويا للدواهى ولام التهديد نحو يالزيدٍ لاقتلنك

فلم

فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب
ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الا
ستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول
ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب
يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقتضى منه العجب ويتلخص
منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص فى الايضاح
وهو ان المنادى فى قولهم يا للماء ويا للدواهى ليس الماء
والدواهى وانما المراد ويا قوم ويا هولا اعجبوا للماء والدواهى
ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر
اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضى
فتحها هو ظاهر مما سبق **ويفتح** اى يبنى المنادى على الفتح
لالحاق الفها اى الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف
فتح ما قبلها **فلا لام** فيه لان اللام يقتضى الجر والالف الفتح
فبين اثريهما تنافٍ فلا يحسن الجمع بينهما **مثل يازيداه** بالحاق
الهاء به للوقف **وينصب ما سواهما** اى وينصب بالمفعولية
ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع
اللام او الالف لفظا او تقديرا اذا كان معربا قبل دخول
حرف النداء لان علة النصب وهى المفعولية متحققة
فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما

ما لايكون مفردًا بان يكون مضافًا او شبه مضاف واما مايكون
مفردا ولكن لايكون معرفة واما ما لايكون مفردا ولا معرفةً
فالقسم الاول وهو ما لايكون مفردا لكونه مضافا **فمثل يا عبد
الله** القسم الثاني وهو ما لايكون مفردا لكنه شبه مضاف
مثل **يا طالعًا جبلاً و** القسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن
لايكون معرفةً مثل **يا رجلاً** مقولا **لغير معيّن** اى لرجل غير
معين وهذا توقيت لنصب رجلا لاتقييدٌ له لانه منصوبا
لايحتمل المعيّن والقسم الرابع وهو ما لايكون مفردا ولا معرفة
مثل يا حسنًا وجهه ظريفًا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا
اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصوّر
انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثاله على انفراده مع انّ
المثال الثاني محتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعًا جبلا غير
معيّن هذه العبارة اعمّ من ان يراد بها معيّن او غير معيّن
فامثلةُ الاقسام باسرها مذكورةٌ وهذه الامثلة كلّها مثال
لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة
وتوابعُ المنادى المبنيّ على ما يرفع به **المفردةُ** حقيقةً او حكما
انما قيّد المنادى بكونه مبنيًّا لانّ توابع المنادى المعرب تابعة
للفظ فقط وقيّدنا المبنيّ بكونه على ما يرفع به لانّ توابع
المستغاث بالالف لايجوز فيها الرفع نحو يا زيدًا وعمرًا

لا وعمرو ولان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها
مفردة لانها لو لم تكن مفردةً لاحقيقةً ولا حكما كانت مضافة
بالاضافة المعنوية وح لايجوز فيها الا النصب وانما تعمّ
المفردة اعمّ من ان تكون مفردة حقيقةً بان لاتكون مضافا
معنويا ولفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان تكون مضافا
لفظيًّا او مشبّها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة
المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة
اللفظية والمشابهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في
جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه
ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولمّا لم يجر الحكم الآتي في
التوابع كلّها بل في بعضها ولم يجز فيما هو جائز فيه مطلقا
بل لابد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم
فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال **من التأكيد** اى
المعنوى لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا
وبناء نحو يا زيدُ زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان
المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيّد التأكيد بالمعنوى
والصفة مطلقا **وعطف البيان** كذلك **والمعطوف** بحرف
الممتنع دُخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل و
المعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فانّ حكمهما غير حكمها كما يجيء

توفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي
فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعا للفظه وتنصب على محله
لان حق التابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب
المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد
ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها
لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان
ويا زيد والحارث والحارث في المعطف بحرف الممتنع دخول
يا عليه والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف
الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب
لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي
ان يكون على حالة تجاري عليه على تقدير مباشرة حرف النداء
لو وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره
حرف النداء جعلت ملك الحالة اعرابا فصارت رفعا
وابو عمرو بن العلاء النحوي القارئ المقدم على الخليل
يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه
تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا
فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو
العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي
اسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس

مثل الخليل

مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا
بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم
الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي
عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع
جعله منادى مستقلا والمضاف عطف على المفردة اي وتوابع
المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية
تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت
توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد
ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان
ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا بالا
ضافة الحقيقية لان اللام ممتنع دخولها على المضافة بالاضافة
الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي
ذكره من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي
لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى
المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو
المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص
منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء
عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل
منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي

سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او
نكرتين فالبدل مثل يا زيدُ زيدو يا زيدُ اخا عمرو و يا زيدُ
طالعًا جبلا و يا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيدُ وعمرُو
و يا زيد واخا عمرو و يا زيد وطالعا جبلا و يا زيد و رجلًا
صالحًا **والعَلَمُ** اى العلم المنادى المبنىّ على الضمّ امّا كونه منادى
فلانّ الكلام فيه واما كونه مبنيّا على الضمّ فلا يفهم من اختيار
فتحه المبنىّ عن جواز ضمّه فانّ جواز الضمّة لا يكون الّا فى
المبنىّ على الضمّ **الموصوف بابنٍ** مجرّد عن التاء او ملحوق لها اعنى
ابنةً بلا تخلّل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر
الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيدُ الظريفُ ابن عمرو **مضافًا**
اى حال كون ذلك الابن مضافا **الى علم اخر** فكل علم يكون
كذلك يجوز فيه الضمّ لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما ير
فع به لكن **يختار فتحه** لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات
والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركته الا
صلية لكونه مفعولا **واذا نودى المعرّف باللّام** اى اذا اريد نداؤه
قيل مثلا **يا ايها الرجل** بتوسط اىّ مع هاء التنبيه بين حرف
النداء والمنادى المعرف باللّام تحرّزا عن اجتماع آلتَيِ التعريف
بلا فاصلة **ويا هذا الرّجل** بتوسط هذا **ويا ايهذا الرّجل**
بتوسط الامرين معا **والتزموا** يعنى العرب **رفع الرّجل** مثلا

وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مرّ
لانّه اى الرجل مثلا هو **المقصود بالنداء** فالتزم رفعه ليكون حركته
الاعرابيةُ موافقةً للحركة البنائية التى هى علامة المنادى فيدل
على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة
جواز الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج
صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة **وتوابعه** بالجرّ عطف
على الرجل اى والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردةً
نحو يا ايها الرجلُ الظريفُ و يا ايها الرجل ذو المال **لانها**
منادى **معرب** وجواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى
المبنىّ **وقالوا** بناءً على قاعدة يجوز اجتماع حرف النداء
مع اللام وهى اجتماع امرين احدها كون اللام عوضا عن محذوف
وثانيهما لزومها الكلمة **يا الله** لانّ اصله الالٰه حذفت الهمزة
وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام
لاه ولمّا لم تجتمع هذان الامران فى موضع اخر اختص هذا
الاسم بذلك الجواز ولهذا قال **خاصّةً** واما مثل النجم والصعق
وان كانت اللام لازمةً فيه لكن ليست عوضا عن محذوف
واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لانّ
اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس فى
سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجمُ و يا الناسُ ولعدم

بناء نخ

توابع

وف

جوبان هذه القاعدة فى التى فى قولهم من اجلك يا التى تيمت
قلبى لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة
للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفى الغلامان فى قولهم فيا الغلامان
اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذ
وكذلك اى جاز ذلك فى مثل يا تيم تيم عدى اذ فى تركيب
تكرر فيه المنادى المعرفة المفرد صورة والى الثانى اسم مجرور
بالاضافة فى الاول الضم والنصب وفى الثانى النصب
فحسب اما الضم فى الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو
الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى
تأكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب
سيبويه او مضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور
وذلك مذهب المبرد والسيرافى اجاز الفتح مكان النصب
على ان يكون فى الاصل يا تيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا للنصب
الثانى كما فى زيد بن عمرو وتعين النصب فى الثانى لانه
اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدى
لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر البيت لجرير حين اراد
عمر التيمى الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبنى تيم
لا تتركوا عمر ان يهجونى فيلقينكم فى سوءة اى مكروه من قبلى
يعنى مهاجة اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه

وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامى وسكونها مثل يا غلامى و
اسقاط الياء اكتفاءً بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا
عن نحو يا فتاى مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذا
ن الوجهان يقعان غالبا فى النداء لان النداء موضع تخفيف
لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص
الى المقصود من الكلام مخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء
وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف و
الفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اى هذان الوجهان
وان كانا واقعين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن
لا يقعان فى كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة
الى ياء المتكلم واشتهر بها ليدل الشهرة على الياء المغيرة
بالحذف او القلب فلا يقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء
شاذا فى المنادى نحو يا غلام بالفتح اكتفاءً بالفتحة عن
الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء
فى هذه الوجوه كلها وقفا فى حال الوقف تقول يا غلاميه
وغلامه وغلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اى
العرب فى محاوراتهم يا ابى ويا امى على الوجوه الاربعة كساير
ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زايدة عليها لكثرة
استعمال هذين فى كلامهم كما اشار اليه بقوله ويا ابت ويا امت

اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء **فتحا**
وكسرا اى حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او
مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابتُ ويا امتُ
لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة **و**قالوا يا ابتا و
يا امتا **بالالف** بعد التاء جمعا بين العوضين **دون الياء**
فما قالوا يا ابتى ويا امتى احترازا عن الجمع بين العوض
والمعوض منه فانه غير جائز **و**قالوا **يا ابن امّ ويا ابن عمّ خاصّة**
هذا الاختلاف الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لا يقال
يا ابن اخ وابن خال الا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون
بنت ام وبنت عم على الوجوه الاربعة **مثل باب يا غلامي**
فقالوا يا ابن امّى ويا ابن عمّى بفتح الياء وسكونها
ويا ابن امّ ويا ابن عمّ بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة
ويا ابن امّا ويا ابن عمّا بابدال الياء الفا **و**قالوا بزيادة وجه
اخر فى المضاف الى ياء المتكلم **يا ابن امَّ ويا ابن عمَّ** بحذف
الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ
وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم
شرع فى بيانه فقال **وترخيم المنادى جائز** اى يقع فى سعة
الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه
ضرورة فالطريق الاولى **وهو فى غيره** اى غير المنادى

واقع

واقع **ضرورة** اى لضرورة شعرية داعية اليه لا فى سعة
الكلام **وهو** اى ترخيم المنادى **حذف فى اخره** اى اخر المنادى
تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف
المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا
بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة
ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع
الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم **وشرطه**
اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم
اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى امور
اربعة ثلثة منها عدمية وهى **ان لا يكون مضافا** حقيقة
او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف
من الاول لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى
ولا من الثانى لانه ليس اخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع
الترخيم فيهما بالكلية **وان لا يكون مستغاثا** لا مجرورا
باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء
فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصايص المنادى
ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافى الحذف
ولم يذكر المندوب لانه غير داخل فى المنادى عنده وما
وقع فى بعض النسخ ذكر المندوب فكانه من تصرف النا

سخين

مع ان وجه اشتراط عند خوله فى المنادى ظاهر وهو ان الاغلب
فيه زيادة الالف فى اخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه
الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملةً لان الجملة محكية بحالها
فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين وجوديين وهو ان
يكون المنادى اما علما زايدًا على ثلثة احرف لانه لعلميته تناسبه
التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقى منه
دليل على ما القى ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقض الاسم
عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما ملتبسا بتاء
تانيث وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلثة لان وضع التاء
على الزوال فكيفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا
يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة بعد
الترخيم على حرفين لان بقائه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء
ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا ترخيم
بغير ضرورة منادى لم يستوف الشرط المذكورة الا ما شذ من
نحو يا صاح فى يا صاحب ومع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة
استعماله ولما فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع فى بيان كمية المحذوف
بسببه فقال فان كان فى اخره اى اخر المنادى زيادتان
كاينتان فى حكم الزيادة الواحدة فى انهما زيدتا معًا واحترز به
عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا

ثم

ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخر كاسماء
هذا اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اى الحسن على ما هو
مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره
لانه ح من باب عمار ومروان او كان فى اخره حرف صحيح
اى صحيح اصلى لتبادره الى الذهن لان الغالب فى الحرف
الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه
الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل مثل
مرمى ومدعو فان الحرف الاخير منهما فى حكم الصحيح فى الاصالة (قبله مدة صح)
اى الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة
الزايدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو
مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اى والحال انما
فى اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف كمنصور
عمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقاء
اقل ابنية المعرب وانما لم يأخذ هذا القيد فى قوله زيادتان
فى حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه
لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اى الحرفان
فى كلا القسمين اما فى الاول فلما كانتا فى حكم الواحدة فكما زيدتا (تا)
معا واما فى الثانى فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته
حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد

وبلت عن النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرايط
الترخيم انه لايكون مضافا ولاجملة مثل بعلبك وخمسة
عشر علمين حرف الاسم الاخير فيقال فى بعلبك يا بعل
وفى خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث فى كون
كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير
ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد فيحذف
حرف واحد لحصول الفايدة المقصودة وعدم موجب
حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال فى يا حارث ويا مالك
وهو اى المنادى المرخم فى حكم المنادى الثابت بجميع
اجزائه فيبقى الحرف الذى صار اخر الكلمة بعد الترخيم على
ماكان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال فى يا حارث
يا حار بكسر الراء على ماكان قبل الترخيم وفى يا ثمود
يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفى كروان يا كرو بواو
متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اى ويجعل
المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه
لم يحذف منه شيء فيكون فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم
نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حارُ بالضم كانه اسم مفرد
ومعرفة برأسه فيضم ويا ثمى لانه لما جعل ثمو اسما برأسه
صارت الواو طرفا بعد ضمة فلاجرم قلبت ياء وكسر

في المندوب

ماقبلها كما في ادل ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع
مانع الاعلال وهو وقوع الساكنين بعد الواو فانقلب
الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وقد استعملوا يعنى
العرب صيغة النداء يعنى يا خاصة لانه لا يدخل عليه سواها لكونها
اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير
المنادى والمندوب فى اللغة ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه
ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه فى البكاء ويشاركوه
فى التفجع وفى الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما
بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت
الذى يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع
على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة
والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل القسم
المندوب مثل يا زيداه ويا عمرواه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه
واختص المندوب بوا ممتازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه
بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب فى الاعراب
والبناء حكم المنادى اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب على صورة
قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك
القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا
او مشبها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع

اقسام المنادى لبرد انه لا يقع نكرةً لانه لا يندب الا المعرفة
وجاز لك زيادة الالف فى اخره اى اخر المندوب لمد الصوت
المطلوب فى الندبة فان خفت اللبس اى التباس ذلك اللفظ
عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة
اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام
مخاطبة قلت واغلامكيه لا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام
مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت
واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا غلامكماه لالتباسه بندبة
غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اى الحاقها بهذه
المدات فى حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب
المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذى اشتهر المندوب به
لتعذر النادب بمعرفته فى ندبته والتفجع عليه فلا يقال
وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل
الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع
الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف
مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال
المضاف بالمضاف اليه لانه جئ به لتمام المضاف فهو كالجزء
بخلاف الصفة فانه جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص
او التوضيح فلهذا اجاز مثل يا اميرَ المؤمنيناه ولم يجز

مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجيز الحاق الالف باخر
الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان فى اللفظ
انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه
اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل
هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما
متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال
واجمجمتى الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة
حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس
يعنى به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء
كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر
كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق
الذهن الى انه منادى والاشارة اى [illegible] الاشارة
لانه كاسم الجنس فى الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب
فيهما مد الصوت والحذف ينافيه فبقى على هذا من المعارف
التى يجوز فيها حذف الحرف العلم سواء كان مع بدل عن حرف
النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة
منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف
ولفظ اىّ اذا وصف بذى اللام نحو ايها الرجل اى يا ايها
الرجل او بالموصوف بذى اللام نحو يا ايهذا الرجل فلا يجوز

الحذف من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذ اللام والموصوف
الى اى معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات
نحو من لا يزال محسنا احسن الى وما المضمرات فيشذ
نداؤها نحو يا انت ويا اياك **وشذ** حذف حرف النداء
من اسم الجنس فى **اصبح ليل** اى صر صبحا يا ليل حذف حرف
النداء من الليل مع انه اسم الجنس شذوذا قالته امرأة امرئ
القيس حين كرهته وفى افتد مخنوق اى يا مخنوق قاله شخص
وقع فى الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق
حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا
وفى اطرق كرا اى يا كروان وفى شذوذان حذف حرف
النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هى رقية
يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا ان النعامة
فى القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد ومعنى ان النعام
الذى هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى
ايضا **وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا**
بتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم
اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة
الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان
ناصبة للمضارع ادغمت نونها فى لام لا ويسجدوا فعل

مضارع

مضارع سقط نونه بالنصب **الثالث** من تلك المواضع
الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها **ما** اى
مفعول به **اضمر** اى قدر **عامله** الناصب له **على شريطة التفسير**
الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية
اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل
بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر
والمفسر **وهو** اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير **كل اسم**
بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه
الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام
الذى بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه **مشتغل**
ذلك الفعل او شبهه **عنه** اى عن العمل فى ذلك الاسم **بضميره**
اى بالعمل فى ضميره **او فى متعلقه** اى متعلق ذلك الاسم
او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا
بالعمل فى ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب
ذلك الاشتغال لا بسبب اخر بحيث **لو سلط** لمجرد رفع ذلك
الاشتغال **عليه** اى على ذلك الاسم **هو** اى احد الامرين الفعل
او شبهه بعينه **او مناسبه** اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم
لنصبه اى لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية
كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه

خرج نحو زيداً اضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه
بجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربت فان المانع
من العمل ضربته في زيد ليس بجرد اشتغاله بضميره فان
عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك
وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو
زيد اكنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال
الفعل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه والثانية اشتغا[له]
بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة
اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم
والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور ح الا تقدير
تسليط المناسب باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة
ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل
بالمتعلق والاحسن في ترتيبها ح تأخير مثال المشتغل با
لمتعلق كما لا يخفى نحو زيداً ضربته مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليط بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه بالترادف فان مررت
بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه
مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيداً حُبِسْتُ عليه مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزو[م]

فان

فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه ينصب
زيد في هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل
المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان
الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود
مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت
فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما (بستلزمه)
اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة
سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست
عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة
التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع والنصب
او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار
المص فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء
اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية مصحح
رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة
ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متسا (ويتان)
لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتا
لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع لسلامته عن الحذف
نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن
يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة

للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اى
بشرط ان لايكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهى و
الدعاء نحو لقيتُ القوم واما زيد فاكرمته فالعطف
على الفعلية قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهى اقوى
لانها لايقع بعدها غالبا الا المبتداء بخلاف عطف الاسمية
على الفعلية فانه كثير الوقوع فى كلامهم مع انها ما بدت
بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب
احترازا عما اذا كان مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختا
ح هو النصب فان الرفع يقتضى وقوع الطلب خبرا وهو لايجوز
الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم
المذكور للمفاجأة فى كونه من اقوى القراين مثل خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فاذا للمفاجأة
لايدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع فى بحث الظروف
من ان اذا للمفاجأة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم
الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب
فى الاسم المذكور بالعطف اى بسبب عطف جملة هو فيها
على جملة فعلية متقدمة للتناسب اى لرعاية التناسب
بين الجملة المعطوفة عليها فى كونهما فعليتين نحو خرجت
فزيد القيته وبعد حرف النفى يعنى ما ولا وان وليس لم ولما

ولن

ولن من هذه الجملة اذ هى عاملة فى المضارع ولا يقدر
معمولها لضعفها فى العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا
ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد
حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام
لانه يختار الرفع فى اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم
يقل همزة الاستفهام ليشتمل مثل هل زيدا ضربته فانه
يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه
بمعنى قد فى الاصل فلا يكفى فيه تقدير الفعل وبعد اذا
الشرطية الدالة على المجازات فى الزمان نحو اذا عبد الله
تلقه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازات فى المكان
نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفى ما قبل الامر والنهى
يعنى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهى مثل
زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير فى هذه المواضع اى
ما بعد حرف الاستفهام والنفى واذا الشرطية وحيث وما
قبل الامر والنهى النصب فى الاسم المذكور اذ هى اى هذه
المواضع مواقع الفعل اى مواضع وقوع الفعل فيها
اكثر فاذا انتصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا و
الا فلا وكذلك يختار النصب فى الاسم المذكور عند خوف
لبس المفسر اى التباس ما هو مفسر فى حال النصب لكن لا

من حيث هو مفسر فی هذه الحالة بل من حيث هو خبر فی
حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور فی
حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفة
للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ماهو
مفسر على تقدير النصب ووصفيته لا بينه بوصف التفسير
وبين الصفة فان التركيب لا يحملهما معا مثل قوله تعالى
انا كل شیء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار وشرط
التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبره كان
موافقا للنصب فی اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة
لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود
الحكم على كل شیء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شیء مخلوق
لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير
مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة فی الافعال
الاختيارية للعباد ويستوی الامران ای الرفع
والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت
فی مثل زيد قام وعمرا اكرمته ای عنده او فی داره ونحو
ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير
ای يستوی الامران فيما اذا عطف الجملة التی وقع فيها الاسم

المذكور على جملة ذات وجهين ای جملة اسمية خبرها جملة
فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجها ن
مستويان لحصول التناسب فيهما ففی الرفع تكون اسمية
فيعطف على الجملة الكبرى وهی اسمية وفی النصب تكون فعلية
فيعطف على الصغرى وهی فعلية فان قلت السلامة من
الحذف مرجح للرفع قلنا هی معارضة بقرب المعطوف
عليه فان قلت لا تفاوت فی القرب والبعد بينهما ای
الكبرى ايضا قرينة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار
المنتهى واما باعتبار المبتداء فالصغرى اقرب ويجب
النصب ای نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط
والمراد به ههنا انْ ولو فان اما وأن كانت من حرف الشرط
فحكمهما ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيا ر
النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض
وهی هلّا والّا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما الو جوب
دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته
ضربك مثال لحرف الشرط والّا زيدا ضربته مثال
لحرف التحضيض وليس منه مثل ازيد ذُهِبَ به منه
ای من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان
كان يظن فی بادی النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير

والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الا
ستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان
صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه
ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب
لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر
المناسب في اذهب فليقدر مناسب اخر ينصبه مثل يلابس
او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابس الذهاب
او كلا يلابس اخر بالذهاب به واذهب احد قلنا المراد بالمناسب
ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه
فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك **فالرفع**
اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جايز
بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف
مما يختار فيه النصب **وكذا** اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى
وكل شيء فعلوه في الزبر اي في صحايف اعمالهم فهو ليس
من الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير
فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد
المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا
فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم
وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود

اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كاين في الزبر مكتوب
فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل
كاين في صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان
يكون كل شيء مبتداء والفعلية صفة الشيء والجار والمجرور
في محل الرفع على انه خبر المبتداء تقديره كل شيء هو مفعول
لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم
انه قد سبق ان الاسم بعد المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه
بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر
ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع
الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تمحلوا
لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء
عن غير المختار فاشار المص الى ما تمحلوا لاخراجه عنها فقال
ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة **الفاء**
فيه مرتبط **بمعنى الشرط عند المبرد** لكون الالف واللام
في الزانية مبتداء موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي
هو صلته كالشرط فخبر المبتداء كالجزاء والفاء الداخل عليه
مرتبط بالشرط لدلالته على سببية للجزاء ومثل هذا الفاء
لا يعمل في ما بعده فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور

اذ المقصود

بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع **و**الاية **جملتان** مستقلتان
عند سيبويه اذ الزانية مبتداء محذوف المضاف الخبر اى فيما عطف
عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم بعد
وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده
ايضا للسببية فاجلدوا ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زايدة
او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل فى جزء جملة اخرى فيمتنع
التسليط فلا يدخل فى الضابط فتعين الرفع **والا** اى وان
لم يكن الفاء للشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهى يكون
داخلة تحت الضابطة **فالمختار** فيها **النصب** واختيار النصب
باطل لاتفاق القراء على الرفع فلابد من جعل الفاء بمعنى
الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع **الرابع** من تلك
المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها
التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره
وهو فى اللغة تخويف شئ عن شئ وتبعيده منه وفى اصطلاح
النحاة **معمول** اى اسم عمل فيه النصب بالمفعولية **بتقدير اتق**
تحذيرا اى حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا
او ذكر تحذير فيكون مفعولا له **مما بعده** اى بعد ذلك المعمول
او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او
ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير فى المعطوف كما فى المعطوف

عليه قلنا نعم لكنه وضع فى المعطوف المظهر موضع المضمر
او تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر
منه موضع الضمير العايد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه كالمحذر
مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان
لاول نوعى التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد
من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب فهو ضربه
بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقدير الثانى المحذر
منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف
من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها **والطريق**
الطريق مثال لثانى نوعيه اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير
اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من
الاسد فينبغى ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد
فى مثال النوع الثانى غير مناسب لان المعنى على الاتقاء
عن الطريق لا تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او
اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد فى جميع افراد النوع
الاول وفى بعض افراد النوع الثانى فى مثل نفسك
فان المعنى على بعد نفسك مما يوذيك كالاسد ونحوه
ويقدر مثل اتق فى بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد
فى اياك والاسد خارج من النوعين فينبغى ان لا يكون

تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجب بانه تابع
للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها
فيما بعد **وتقول** في قسمي النوع الاول **اياك من الاسد** كما
كنت تقول اياك والاسد **ومن ان تحذف** كما كنت تقول
اياك وان تحذف **و**تقول في مثال الاخير **اياك ان تحذف**
بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر
عن ان وان قياسي **وتقول** في المثال الاول **اياك الاسد**
لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان
قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد
شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شاذ
كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا
المفعول فيه ما فعل فيه فعل اي حدث **مذكور** تضمنا
في ضمن الفعل الملفوظ والمقدر او شبه ذلك او مطابقة
اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل اسماء
الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان
يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا
وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة
يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس
بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيها فان يوم

الجمعة

الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم
الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية
اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من انه حيث انه فعل
فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة
فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه
وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد
الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف
وقوله **من زمان او مكان** بيان لما الموصولة او الموصوفة
اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد البيان حكم كل منهما
وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها
وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف
اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على
المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به
بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث
جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال **وشرط نصبه**
اي شرط نصب المفعول فيه **تقدير في** اذ التلفظ بها يوجب
الجر **وظروف الزمان كلها** مبهما كان الزمان او محدودا
تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل
فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول

عليه اى على المبهم لاشتراكهما فى الزمانية نحو صمت دهرًا
وافطرت اليوم **وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل**
ذلك اى تقديره فى حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما فى
الابهام نحو جلست خلفك **والا** اى وان لم يكن مبهما
بل يكون محدودا **فلا** يقبل تقديره فى اذ لم يمكن حمله على الزمان
المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست فى المسجد **وفسّر**
المبهم من المكان **بالجهات الست** وهى أَمامٌ وَخَلْفٌ ويمين
وشمال وفوق وتحت وما فى معناها فان امام زيد مثلا
متناول لجميع مايقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون
مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية
الجائزة نصبها قال **وحمل عليه** اى على المبهم المفسّر
بالجهات **عِنْدَ ولَدَى وشبههما** نحو دون وسوى **لابها**
مهما اى لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما
عليه لان حكمه حكمهما او فى بعض النسخ لابهامهما كما هو
الظاهر **و** كذا حمل على المبهم من مكان **لفظ مكان** وان كان
معينا نحو جلستُ مكانك **لكثرته** فى الاستعمال مثل
الجهات الست لا لابهامه **و** كذا حمل عليه **ما بعد دخلت**
وان كان معينا **نحو دخلت الدار** لكثرته فى الاستعمال الا
على الاصح اى على المذهب الاصح فانه ذهب بعض

لاها

النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل
استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل
تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام
معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت
الدار فى البلد الفلانى فالظاهر انه مفعول به لا مفعول
فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكانٍ خاصٍ
بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره
فانه اذا ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد
فكما يصح ان تقول ضربت زيدا فى الدار كذلك يصح
ان تقول ضربت فى البلد وفعل الدخول بالنسبة الى
الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل الى فى الدار
دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الد
الى الدار ليست كنسبة الافعال الى أَمكِنَتِهَا التى فعلت
فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه وقيل معناه على الاستعمال
الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع فى
نحو دخلت فى الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون
فى ونقل عن سيبويه ان استعماله بفى شاذ **وينصب** اى
المفعول فيه **بعامل مضمر** بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة

خول

بل يكون مفعول به صح

فی جواب من قال متی سرت ای سرت یوم الجمعة وبعامل مضمر
علی شریطة التفسیر نحو یوم الجمعة صمت فیه والتفصیل
فیه بعینه کما مر فی المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله
ای لقصد تحصیله او بسبب وجوده وخرج به سایر المفاعیل
مما فعل مطلقا او به او فیه او معه فعل ای حدث مذکور ای
ملحوظ حقیقة او حکما فلا یخرج عنه ما کان فعل مقدرا کما
اذا قلت تادیبا فی جواب من قال لم ضربت زیدا فقوله
مذکور احتراز من مثل اعجبنی التادیب فان قلت کیف
یصح الاحتراز به عنه وهو ای الفعل الذی فعل لاجله
مذکور فی الجملة کما ضربت زیدا قلت المراد مذکور معه
فان قلت هو مذکور معه فی ضربت تادیبا قلت المراد
مذکور معه فی الترکیب الذی هو فیه ویرد ح نحو اعجبنی
التادیب الذی ضربت لاجله اللهم الا ان یراد بذکره معه
ایراده معه للعمل فیه مثل ضربت تادیبا مثال لما فعل لقصد
تحصیله فعل وهو الضرب فان التادیب انما یحصل بالضرب
ویترتب علیه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل لسبب
وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب
الجبن والقائل یکون المفعول له مفعولا مستقلا غیر داخل
فی المفعول المطلق یخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه

اى

ای المفعول له عنده ای عند الزجاج مصدر من غیر لفظ
فعله فالمعنی عنده فی المثالین المذکورین ادبته بالضرب
تادیبا وجبنت فی القعود عن الحرب جبنا وضربته ضرب
تادیب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان
صحة تاویل نوع بنوع لا تدخله فی حقیقته الا تری الی صحة
تاویل الحال بالظرف من حیث ان معنی جاء زید راکبا جاء
زید وقت الرکوب من غیر ان یخرج عن حقیقتها وشرط
نصبه ای شرط انتصاب المفعول له لا شرط کونه
مفعولا له فالسمن والاکرام فی قوله جئتک للسمن
ولاکرامک الزایر عنده مفعول له علی ما یدل علیه حده
وهذه کما قال فی مفعول فیه ان شرط نصبه تقدیر فی وهذا
ایضا خلاف اصطلاح القوم تقدیر اللام لانها اذا
ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذکر لانها الغالب فی تعلیلات
الافعال فلا یقدر غیرها من من او الباء او فی مع انها من دوا
خل المفعول له کقوله تعالی خاشعا متصدعا من خشیة
الله وقوله تعالی فبظلم من الذین هادوا حرمنا وقوله
علیه الصلوة والسلام ان امراة دخلت النار فی هرة
ای لاجلها ولما کان تقدیر اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ
وبقائها فی النیة وکان الاصل ابقائها فی اللفظ والنیة

فلاحاجة فى ابقائها فى النية الى شرط بالحاجة اليه انما تكون
فى حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع
ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها
اذا كان المفعول له فعلا احترازعما اذا كان عينا نحو
جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى اتحد فاعله
وفاعل عامله احترازعما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك
لمجيئك اياى ومقارنا له اى للفعل المذكور فى الوجود بان يتحد
زمان وجودهما نحو ضربت تأديبا اذ زمان الضرب والتاديب
واحد اذ لا مغايرة بينهما الا باعتبار او ان يكون زمان وجود
احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا
فان زمان الفعل اعنى القعود بعض زمان المفعول له اعنى الجبن
نحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له
اعنى ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعنى شهود الحرب واحترز
بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له فى الوجود نحو اكرمتك اليوم
لوعدى بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه
الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر
بخلاف ما اذا اختل شئ منها المفعول معه اى الذى فعل بمصاحبته
بان يكون الفاعل مصاحبا له فى صدور الفعل عنه او المفعول
فى وقوع الفعل عليه فقوله مع مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول

كما اسند الى الجار والمجرور فى المفعول به وفيه وله والضمير المجرور
راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد
الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه فى الاكثر
واليه ذهب فى قوله تعالى لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ على قراءة النصب و
فى بعض الحواشى ان هذا الرأى ضعيف جدا وقيل الوجه ان يجعل
من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله
فيه الضمير الراجع الى مصدره اى الحيلولة لان بين للزوم ظرفية
لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذى فعل فعل بمصاحبته
على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره
والضمير المجرور للموصول هو مذكور بعد الواو احترازعن
المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق
بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل
وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى
الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان
ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى
اى معنويا نحو مالك وزيد اى ما تصنع والمراد لمصاحبة لمعمول
الفعل مشاركته له فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو سرت
وزيدا او مكان واحد نحو تركت الناقة وفصيلها لوصفها
فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو

فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة
اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول
معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما و
ضعوا الواو موضع مع لكونها احضر واصلها او العطف
التي فيها معنى الجمعية فناسب معنى المعية فان كان اى وجد
الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اى
لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا
وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف فالنصب
على المفعولية جايزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف
وزيدا بالنصب على المفعولية. وان لم يجز العطف بل
يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف
فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل
ولا بغيره وان كان الفعل معنى اى امرا معنويا مستنبطا
من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف
حيث لا يعمل على عمل العامل المعنوى بلا احتياج مع وجه
اخر هو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز
العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك
وزيدا وما شانك وعمروا فانه امتنع العطف فيهما لان

العطف

العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جايز
ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ السؤال عن شانهما
لا عن شان احدهما ونفس الاخر وانما حكمنا بمعنوية
الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يلابس فمعنى
ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا
ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو وما يصنع زيد
وعمرو الحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها
وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اى من حيث
هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج
ما يبين الذات كالتميز وباضافتها الى الفاعل او المفعول به
يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتداء
نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل
او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا
لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل
منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين
لفظا او معنى اى سواء كان الفاعل او المفعول الذى وقع
الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او
مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا

ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى معنويا بان يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى تفهم
من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل
او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال
عن المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل او المفعول وكذا المفعول
المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب
شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا
كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف
اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ
اِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا واَنْ يَاكُلَ لحم اخيه ميتًا فانه يصح ان يقول
بل نتبع ابراهيمَ مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه
مقام ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا
وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو
الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه كما هو فى قوله تعالى
اَنَّ دَابِرَ هٰؤُلَاءِ مقطوع مُصْبِحِينَ حال عن هٰؤلاءِ باعتبار
انّ الدابر المضاف جزءه فان دابر الشئ اصله والدابر مفعول
مالم يسمّ فاعله باعتبار ضميره المستكن فى المقطوع فكانه
حال عن مفعول مالم يسمّ فاعله ولو قرئ تبيّن على صيغة
الماضى المعلوم من باب التفعل او يبيّن على صيغة المضارع

المجهول

المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول
دخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة
الى تعميم الفاعل والمفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف
اليه **مثل ضربت زيدا قايما** مثال للفظى الملفوظ حقيقة
فانّ فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هى باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج وهما
ملفوظان حقيقةً **وزيد فى الدار قايما** مثال للفظى الملفوظ
حكما فاعلية الضمير المستكن فى الظرف انما هى باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج
عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما **وهذا زيدٌ قايما**
مثال للمعنوى لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ
هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او
التنبيه المفهومين من لفظة هذا ولا شك انهما ليسا
مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدره فى نظم
الكلام اُشير او انبّه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل
مفعوليته انما هى باعتبار معنى اشير او انبّه الخارج من
منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القايم حالا فهى
معنوية لا لفظية **وعاملها** اى عامل الحال **اما الفعل**
الملفوظ او مقدره نحو ضربت زيدا قايما وزيد فى الدار قايما

ان كان الظرف مقدرا بالفعل **او شبهه** وهو ما يعمل عمل
الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا
وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل
وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة
نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام
من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا
زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في
نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما
وكانه اسد صائلا **وشرطها** اى شرط الحال **ان تكون**
نكرة لان النكرة اصل والفرض وهو تقييد الحدث المنسوب
الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض **وان**
يكون **صاحبها معرفة** لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل
فيه التعريف **غالبا** اى ليس اشتراطها ان يكون صاحبها
معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اى اكثرها وبيان
ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو
الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او
مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق
كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا او واقعة
في حيز الاستفهام نحو هل اتاك راكبا او بعد الانتفاء

للنفي

للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال
نحو جاءني راكبا وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه
الامور وغالب مواد وقوع الحال او اكثرها وهو هذا القسم
ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة
فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا يكون
صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة
المبنية عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج
الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها
معرفة مبتداءً وخبرًا معطوفا على قوله وشرطها ان يكون
نكرةً **وارسلها العراك** لم يذدها ولم يُشفق على نغص
الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول
ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث
او التخلية بين المرسل وما يريد اى ارسلها معتركة متز
ولم يذدها اى لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اى لم يخف
على نغص الدخال اى على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالد
والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض
ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما لم يكن شرب
منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض اذ ا
المعنى على نغص مثل نغص الدخال **ومررت به وحده ونحوه**

احمة

خالـ

عشاه صح

مثل فعلت جهدك **متاول** بالنكرة فلا يرد نقضا على قا
عدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها
مصادر لافعال محذوفة اى تعترك العراك وينفرد
وحده انفراده ويجتهد جهدك فهذه الجملة الفعلية وقعت
حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما
انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومنفردا
ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهى فى التقدير نكرة
كما ان حسن الوجه فى صورة المعرفة وهى فى المعنى نكرة **فان
كان صاحبها** اى صاحب الحال **نكرة** محضة لم يكن فيها
شايبة تخصيص بما هو التقديم ولم يكن الحال مشتركة
بينهما وبين معرفة **وجب تقديمها** اى تقديم الحال على صاحبها
ليتخصص النكرة بتقديمها لانها فى المعنى مبتداء وخبر
ولئلا يلتبس بالصفة فى النصب فى مثل قولنا ضربت رجلا
راكبا ثم قدمت فى ساير المواضع وان لم يلتبس طردا للباب
ولا يتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قايما كعمرو قاعدا
على العامل المعنوى قد عرفت فيما قبل العامل المعنوى
وانه ماهو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف
وشبهه اعنى الجار والمجرور خارج عنه داخل فى الفعل
او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل

المعنوى

المعنوى اتفاقا **بخلاف الظرف** اى بخلاف ما اذا كان
العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه الى
اصلا نظرا الى ضعف الظرف فى العمل وجوزه الاخفش بشرط
تقديم المبتداء على الحال نحو زيد قايما فى الدار فاما مع تاخير
المبتداء عن الحال فانه وافق سيبويه فى المنع فلا يجوز قايما
زيد فى الدار ولا قايما فى الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون
معناها ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى
الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى لتوسعهم
فى الظرف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف
داخلا فى العامل المعنوى واما اذا جعلته داخلا فى المعنوى
كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثانى
لا غير **و** كما **لا** يتقدم الحال على العامل المعنوى كذلك
لا تتقدم **على** ذى الحال **المجرور** سواء كان مجرورا بالا
ضافة او حرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم
الحال عليه اتفاقا نحو جاءتنى مجردا عن الثياب ضاربة
زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف
اليه لا يتقدم على المضاف فلا تتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا
بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقدمها
عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال

على الاصح ونقل بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف
الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف
فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت
راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور
بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الا
ستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة و
بعضهم بجعلها صفة المصدر اى ارسالة كافة وبعضهم
بجعلها مصدرا كالكاذبة والعاقبة والكل تكلف وتعسف
وكل مادل على هيئة اى صفة سواء كان الدال مشتقا او
جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق
لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا
رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال و
تكلفوا فى تأويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك
ان الاغلب فى الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا فى
قولهم هذا بسرا وهو مابقى فيه خصوصة اطيب منه رطبا
وهو مافيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان
لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول
البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار

ماعليه بسرا وارطب اذا صار رطبا والعامل فى رطبا
اطيب باتفاق النحاة وفى بسرا ايضا عند محققيهم
ويقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه اذا
تعلق بشئ واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان
يلى كل منهما متعلقه والبسرية تعلق بالمشار اليه بهذا
من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم يكن معتبرة فيه
الابعد اضماره فى اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر
كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية
تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب
ان يليه قال الرضى واما الضمير المستكن فى افعل فانه وان
كان مفضلا عليه لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا
فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيدا حسن قايما منه قاعدا
وذهب بعضهم الى ان العامل فى بسرا اسم الاشارة اى
اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان
يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقدم الاشارة بخلاف
البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم
لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلى بسرا اطيب منه رطبا
وتكون اى الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات
فصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة

الحالية **خبرية** محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة
الخبر عن ذى الحال واجراءها عليه فى قوة الحكم بها عليه
والجمل الانشائية لا يصح ان يحكم بها على شئ ولما كانت الجملة
مستقلة فى الافادة لا يقتضى ارتباطها بغيرها والحال
مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لابد لها من رابطة
تربطها الى صاحبها وهى الضمير والواو والجملة الخبرية اما
اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا
مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل
فالاسمية اى الجملة الاسمية الحالية ملتبسة **بالواو والضمير**
معا لقوة الاسمية فى الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة
فيها فى غاية القوة نحو جئت وانا راكب جئت وانت راكب
وجاء زيد وهو راكب **او بالواو** وحدها لانها تدل على
الرابطة فى اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه السلام كنت
نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها
او بها مع الضمير انما يكون فى الحال المنتقلة واما فى المؤكدة
فلا يجوز الواو وهو الحق لا شبهة فيه وذلك لان الواو لا يدخل
بين المؤكَّد والمؤكِّد لشدة الاتصال بينهما **او بالضمير** وحده
على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع فى الابتداء فلا يدل
على الربط فى اول الامر نحو كلمته فوه الى فى فلابد من الواو

على الصحيح **والمضارع المثبت** اى الجملة الفعلية التى يكون
الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة **بالضمير وحده** لمشابهته
لفظا ومعنى الاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاءنى زيد
يسرع **وما سواهما** اى ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة
على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفى او الماضى
المثبت او المنفى **بالواو والضمير** معا **او باحدهما** وحده من غير
ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالا
سمية فالمضارع المنفى نحو جاءنى زيد وما يتكلم غلامه او
جاءنى زيد وما يتكلم عمرو والماضى المثبت نحو جاءنى زيد
وقد خرج غلامه او جاءنى زيد قد خرج غلامه او جاءنى
زيد وقد خرج عمرو والماضى المنفى نحو جاءنى زيد وما خرج
غلامه او جاءنى زيد ما خرج غلامه او جاءنى زيد وما خرج
عمرو **ولابد فى الماضى المثبت** لا المنفى **من** دخول لفظ **قد**
المقربة زمان الماضى الى الحال لغة على الماضى المثبت الواقع
حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من
ذى الحال او وقوعه عليه تجوزا لان المتبادر من الماضى المثبت
اذا وقع حالا انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلابد من
قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين
فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت **ظاهرة**

ان مضية

فى اللفظ نحو جاء فى زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى اَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ اى قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه بأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوة ماحصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك فى المنفى لاستمرار النفى بلا قاطع فيشتمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل فى الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اى الشارع فى السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اى جئت راكبا بقرينة السوال ومنه قوله تعالى أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ اى بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل فى بعض الاحوال المؤكدة والحال المؤكدة مطلقا هى التى لا تنتقل من صاحبها مادام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل من الاب فى غالب الامر اى احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت

وهو حال من الفاعل اذا كان على ... وبين ... والمفعول اذا كان ... [illegible]

الامر

الامر هذا المعنى بعينه او بمعنى اثبت اى تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندى ان يقدر يجى عطوفا وشرطها اى شرط وجوب حذف عاملها ان يكون مقدرة اى مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل فى قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى قَائِمًا بِالْقِسْطِ انه حال مؤكدة من فاعل شهد الله ولا بد ههنا من قيد اخر وهو ان يكون عند تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز ما اى الاسم الذى يرفع الابهام واحترز به عن البدل منه فى حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شئ بل هو ترك منهم وايراد معين المستقر اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضع واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع ابهام قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب

اى شرط الحال المؤكدة نفسها لا شرط وجوب حذف عاملها كما توهمه البعض فانه بوضعه يجوز وقوع هذه الحال بعد الفعلية كما هو مذهب البعض والمص لا يجوز هنا رحمه الله

هو مصدر بمعنى المميز بكسر الياء على معنى ان هذا الاسم يميز مراد المتكلم من غير مراده او بفتحها على ان المتكلم يميز هذا الجنس من بين الاجناس التى ترفع الابهام م سعيد الله

الوضع بل نشأ فی الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له
وكذا یقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الر
جل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلی بشرط استعماله
فی جزئیاته او لكل جزئی منه والابهام فی هذا المفهوم الكلی
ولا فی واحد من جزئیاته بل الابهام انما نشأ من تعدد المو
ضوع له او المستعمل فیه فتوصیفه بالرجل یرفع الابهام لا الا
بهام الواقع فی الموضوع له من حیث انه موضوع له وكذا
یقع به الاحتراز من عطف البیان فی مثل قولك ابو حفص
عمر فان كل واحد من ابی حفص وعمر موضوع لشخص معین
لا ابهام فیه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع
فی ابی حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعی **عن ذات**
لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما یرفعان
الابهام المستقر الواقع فی الوصف لا فی الذات وتحقیق
ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك
ان الموضوع له معنی معین متمیز عما هو اقل من النصف
كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنین ولا ابهام فیه الا من
حیث ذاته ای جنسه فانه لا یعلم منه بحسب الوضع انه من
جنس العسل او الخل او غیرهما والا من حیث وصفه فانه
لا یعلم منه بحسب الوضع انه بغدادی او مكی فاذا ارید

رفع

رفع الابهام الوصفی الثابت فیه بحسب الوضع اتبع بصفة
او حال فیقال رطل بغدادی واذا ارید رفع ابهام الذ تی
قیل زیتا یرفع الابهام المستقر عن ذات لا النعت والحال
فانهما یرفعان الابهام عن الوصف **مذكورة او مقدرة**
صفتان لذات اشارة الی تقسیم التمیز فالمذكورة رطل
زیتا والمقدرة نحو زید نفسا فانه فی قوة قولنا طاب شیء
منسوب الی زید ونفسا رفع الابهام عن ذلك الشیء المقدر
فیه **فالاول** ای القسم الاول من التمیز وهو ما یرفع الابهام
عن ذات مذكورة یرفع **عن مفرد** یعنی به ما یقابل الجملة
وشبهها والمضاف **مقدار** صفة لمفرد وهو ما یقدر به
الشیء ای یعرف به قدره ویتعین **غالبا** ای فی غالب المواد
واكثرها ای رفع الابهام مطلقا یتحقق فی ضمن هذا الرفع
الخاص فی اكثر المواد وذلك لان الابهام فیه اكثر والمقدار
اما متحقق **فی** ضمن **عدد نحو عشرون درهما وسیاتی** ذكر
تمیز العدد وبیانه فی باب الاسماء العدد **واما فی** ضمن
غیره ای غیر العدد كالوزن **نحو رطل زیتا** فان الرطل نصف
المن **و** نحو **منوان سمنا و** كالكیل نحو **قفیزان برا** وكالذ راع
ثوبا كالمقیاس نحو **علی التمرة مثلها زبدا** والمواد بالمقادیر
فی هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندی عشرون درهما

ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها
المعدود والموزون والمزروع والمقيس لاغير وانما اقتصر
المص على الامثلة الثلثة لانه مطمح نظره التنبيه على بيان
مايتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون
كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا
ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى
تمام الاسم ان يكون على حالة لايمكن اضافته معها والاسم
مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع
الاضافة لان المضاف لايضاف ثانيه فاذا تم الاسم بهذه
الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما
فشابه التميز الاتى بعدها المفعول لوقوعه بعد تمام
الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه
ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله
وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها فى اواخر
الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف
الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف
معها ولا ينتصب التميز عنه فلا يقال عندى الراقود خلا
فيفرد اى التميز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا **ان
كان التميز جنسا** وهو ماشانه اجزائه ويقع بجردا عن التاء

وعن

على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر
والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس **الا ان يقصد الانوا** ع
اى ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لايدل
لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع وفى تخصيص
قصد الانواع بالاستثناء نظر كما جاز ان يقال طاب زيد
جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد
ويمكن ان يجاب بان المراد بالانواع تخصيص الجنس سواء
كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية **ويجمع** اى يورد
التميز على ما فوق الواحد جواز حيث لم يتصدى الوا حد
فى غيره اى غير الجنس نحو عندى عدل ثوبين او اثوابا
ثم ان كان اى المفرد المقدار تاما **بتنوين او بنون التثنية**
اى المعنى ان وجد التميز ملتبسا بتنوين المفرد او بنونه
التى للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التميز **جازت
الاضافة** اى اضافة المقدار الى التميز اضافة بيانية
باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول
الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل
زيت ومنوا سمن **والا** اى وان لم يكن بتنوين او بنون
التثنية بان يكون بنون الجمع او بالاضافة **فلا** يجوز الاضافة
الا بعلة فى نون الجمع نحو عشرو درهم اما فى الاضافة لئلا

بلزم

اضافة المضاف واما فى نون الجمع فلانه جاز ان يضاف
الى غير المميز عشريك وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة
اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس فى بعض الصور لانه
لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين
رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف
فى غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب
اقرب الى الاطراد **وعن غير مقدار** عطف على مفرد مقدار
اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفع
عن مفرد غير مقدار اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع
ولا كيل ولا مقياس **نحو خاتم حديدا** فان الخاتم مبهم
باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تميزا **والخفض** اى
خفض التميز باضافة غير المقدار اليه **اكثر** استعمالا
لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب
التميز لان الاصل فى المبهمات المقادير وغيرها ليس
بهذه المثابة **والثانى** اى القسم الثانى من التميز وهو ما يرفع
الابهام عن ذات مقدرة يرفع **عن نسبة** كان الظاهر
ان يقول عن ذات مقدرة فى نسبة **فى جملة** لكن لما كان الا
بهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها
يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على

ان

ان مقابله وما هذا القسم للمفرد المذكور فى القسم الاول
انما هى لمجرد النسبة لا فى جملة اى نسبة كاينة فى جملة **او**
ما ضاهاها اى ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل
الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا
او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل
نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابا
وكذلك كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا
نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتميز فيه خاص
بالمنتصب عنه **وزيد طيب ابا** مثال لما يشبه الجملة والتميز
فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق
فى التميز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالين فى قوة اربعة
امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله
وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى
فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير
فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التميز الرافع فى الجملة او ما
ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافى بالمنتصب عنه
والدار عين غير اضافى هو متعلق المنتصب عنه والاب
عين اضافى محتمل لهما والابوة عرض اضافى والعلم عرض
غير اضافى وكل منهما متعلق المنتصب عنه **او فى اضافة**

على قوله في جملة او ما ضاهاها **مثل تعجبني طيبه نفسا**
وتوكه لانه اظهر التميزات ولاخفاء به **وابا وابوة ودارا**
وعلما اورد الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه **ولله دره**
فارسا اشارة الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة وايضا
لما اورده صاحب المفصل مثالا لتميز المفرد على ان يكون الضمير
فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تميزا عنه اراد ان
يبينه على انه يصلح ان يكون تميزا عن نسبة على ان يكون الضمير
معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر
في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اى
لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح
مصدر فرس بالضم اى حذق بامر الخيل واما الفراسة
بالكسر فمن التفرس **ثم ان كان** اى التميز بعد ما لم يكن نصا
في المنتصب عنه **اسما** لا صفة **يصح جعله لما انتصب عنه**
والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه **جاز ان يكون**
ذلك التميز تارة **له** اى للمنتصب عنه بان يكون تميزا برفع الابهام
وتارة لمتعلقه بان يكون تميزا برفع الابهام عن متعلقه
وذلك بحسب القراين والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا
فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد بجاز ان يكون تارة
تميزا عن زيد اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو

وجاز

وجاز ان يكون تارة تميزا عن متعلقه باعتبار ان
الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه **والا** اى وان لم
يكن التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح
جعله لما انتصب عنه **فهو لمتعلقه** خاصة نحو طاب زيد
ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نصا في
المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق
زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد
فيطابق التميز **فيهما** اى فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه
سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين
لمتعلقه **ما قصد** من وحدة التميز واثنينيته وجمعيته سواء
كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان
ابوين والزيدون آباء او المعنى في نفسه مثل طاب زيد
ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت
ابا وجدا وطاب زيد آباء اذا اردت ابا واجداده فعلى
كل من التقديرين اذا قصد وحدة التميز اورد مفردا
واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا
فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع
الا اذا كان التميز **جنسا** يقع على القليل والكثير فانه
اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك في الجنس

او جمع بل يكفي ان يورد به مفرد الصحة اطلاقه على القليل
والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والز
يدان علما والزيدون علما **الا ان يقصد** بالتميز الذي هو
الجنس **الانواع** من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد
من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما
اذا اريد ان يتعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين
نوع آخر من العلوم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى
وان كان التميز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ما او له
بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية **كانت**
الصفة صفة **له** اي لما انتصب عنه لا بمتعلقه لان الصفة
يستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفه فاذا قيل طاب
زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف
الاسم نحو ابا **وطبقه** الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى
المطابق اي كانت الصفة له مع مطابقتها اياه او مطابقه
اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على
خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطا
بقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
لكونها حاملة لضميره **واحتملت** اي الصفة المذكورة
الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا

اي من

اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من
فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التميز
لان من تزاد في التميز لا في الحال وايضا المقصود منه مدحه
بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية
بغيرها من الصفات **ولا يتقدم التميز** على عامله اذا
كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون
ولا زيتا رطل لان عامله ح اسم جامد ضعيف العمل
مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى
ان يعمل فيما قبله **والاصح** اي اصح المذاهب **ان لا
يتقدم** التميز **على** ما هو عامل فيه من **الفعل** الصريح
او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل
نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا
جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها
واذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه
الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى
الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء
ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة
الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء
الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره

وقع الابهام فيه لاجرم ميّز بقوله ماء فهو فى معنى امتلاء
ماء الاناء فالماء فاعل معنى ذلك بعينه مثل قولك رَبِحَ
زَيْدٌ تجارةً فانّ التجارة تميز لرفع الابهام عن شئ منسوب
الى زيد وهو التجارة فالفاعل فى قصدك هو التجارة
لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقةً واليها مجازا
وبهذا يندفع مايورد على قاعدتهم المشهورة وهى انّ
التميز عن النسبة امّا فاعل فى المعنى او مفعول منى انّ التميز
فى هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يطّرد تلك
القاعدة خلافاً للمازِنى والمبرّد فانهما يجوزان
تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى اسمى الفاعل والمفعول
نظراً الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها فى العمل و
تمسكهما فى هذا التجوّز قول الشاعر • أتَهجُرُ سَلمى بالفرا ق
حبيبَهَا • وَمَا كَادَ نفسًا بالفراقِ تَطيبُ • على تقدير تانيث
الضمير فى تطيب فانه ح يكون فى كاد ضمير الشان لتذكيره
ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسًا تميزا عن نسبة
تطيب اليها مقدّما عليه واما على تقدير تذكير الضمير
فضمير كاد للحبيب ونفسًا تميز من نسبة كاد اليه وما كاد
الحبيب نفسا تطيب فلا تمسّك وما قيل يحتمل ان يحمل

البيت

البيتُ على تقدير تأنيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تا
نيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى
وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلّف وتعسّف غير
قادح فى التمسك المستثنى اى ما يطلق عليه لفظ
المستثنى فى اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميّة
بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية فى تقسيمه قسّمه
الى قسمين وعرّف كلّ واحد منهما لانّ لكل واحد منهما
احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال
متّصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى
اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع
عن متعدّد جزئياته نحو ما جاءنى احد الا زيدا او اجزائه
مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد
لفظا اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الّا زيدا او تقديرًا
اى مقدّرا نحو ما جاءنى الّا زيدًا اى ما جاءنى احد الّا زيدًا
بالّا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءنى القوم
لا زيد وما جاءنى القوم لكنّ زيد جاء والمستثنى المنقطع
هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن
متعدّد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى
الذى لم يكن داخلا فى المتعدّد قبل الاستثناء منقطع

سواء كان من جنسه كقولك جاء في القوم الا زيدا مشيرا
بالقوم الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن نحو جاء في القوم
الا حمارا وهو المستثنى مطلقا حيث علم اولا انه يصح تقسيمه
كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور
بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم
يعرفه على حدة رَوْمًا للاختصار **منصوب** وجوبا **اذا كان**
واقعا **بعد الا** لا بعد غير وسوى وغيرهما **غير الصفة** قيد به
وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى
لئلا يذهل عنه **في كلام موجب** اى ليس بنفي ولا نهي ولا
استفهام نحو جاء في القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع
في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما يجيء
ولا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب
تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا
يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام
في كونه منصوبا مطلقا في كونه منصوبا بدليل قوله او كان بعد
خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج
مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل
في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية
الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق

بالفعل

بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب
اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول
او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب
وجوبا اذا كان المستثنى مقدما **على المستثنى منه** سواء
كان في كلام موجب او غيره نحو جاء في الا زيدا القوم و
ما جاء في الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه
او منقطعا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان
منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا **في الاكثر**
اى اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل
كثيرون في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة
الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم لا يتصور فيه
الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة
والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية واما بنو تميم
فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم
يصح حذفه نحو ما جاء في القوم الا حمارا فههنا يجوزون
البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا
يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لَا عَاصِمَ
الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ اى من رحمه الله فمن رحمه
الله هو المرحوم المعصوم لا يكون داخلا في العاصم فيكون

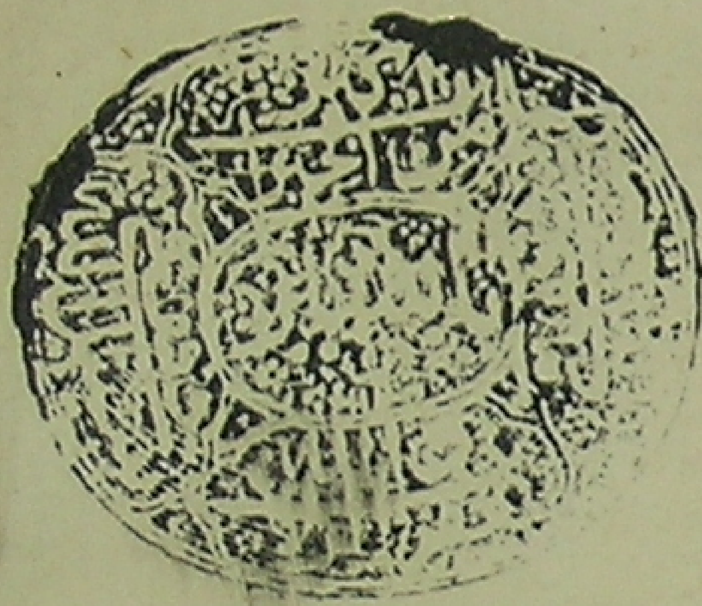
ن

منقطعًا **اوكان بعد خلا وعدا** اى المستثنى منصوب ايضا
وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه
مثل جاء فى القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوًا
نحو جاء فى القوم خلا زيدا وهو فى الاصل لازم يتعدى
الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد تضمن
معنى جاوز ويحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه
والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال فى باب الاستثنا
ما بعدها فى صورة الاستثناء بالا التى هى ام الباب وفاعلهما
ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل
منه او الى بعض مطلقا من المستثنى منه والتقدير جاء فى القوم
عدا او خلا مجيئهم او الجائى منهم او بعض منهم زيدًا وهما
فى محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه
بالا التى هى الاصل فى باب الاستثناء **فى الاكثر** اى النصب
بهما انما هو فى اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان
كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافى
لم اعلم خلافا فى جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر
او ما خلا وما عدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا
كان بعد ما خلا او ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة
بالافعال نحو جاء فى القوم ما خلا زيدًا وما عدا عمرًا

تقديره خلوّ زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير
مضاف اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت
مجاوزتهم اى مجاوزة مجيئهم عمرًا او على الحالية بجعل
المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاؤا خاليًا بعضهم او
مجيئهم من زيد ومجاوزة بعضهم او مجيئهم عمرًا وعن
الاخفش اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زايدة ولعل
هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا لم يقل فى الا
وكذا المستثنى منصوب بعد **ليس** نحو جاء فى القوم ليس زيدًا
و بعد **لا يكون** نحو سيجئ اهلك لا يكون بشيرًا وانما يكون
النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة
للخبر ويلزم اضمار اسمها فى باب الاستثناء وهو ضمير
راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض المستثنى
منه مطلقا وهما فى التركيب فى محل النصب على الحالية او
علم انه لا يستعمل هذه الافعال الا فى المستثنى المتصل
الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قايمة مقام الا وهى
لا يتصرف فيها **ويجوز فيه** اى فى المستثنى **النصب** على
الاستثناء **ويختار البدل** عن المستثنى منه **فيما بعد الا** حال
من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا فى محل
يكون متأخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد سايرادوات

الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما **في كلام غير موجب**
احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا
كما مر **و**الحال انه **ذكر المستثنى منه** احتراز عما اذا لم يذكر
المستثنى منه فانه ح يعرب على حسب العوامل وفي بعض
النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة الكلام غير
موجب اي غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان
لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما
قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك **نحو ما فعلوه الا قليل**
بالرفع على البدلية **والا قليلا** بالنصب على الاستثناء
وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو
المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما
اختار البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء
انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا
واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة **ويعرب**
اي المستثنى **على حسب العوامل** اي بما يقتضيه العامل
من الرفع والنصب والجر **اذا كان المستثنى منه غير مذكور**
ويخص ذلك المستثنى منه باسم المفرغ لانه فرغ لا بعامل
عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك
فيه **وهو** اي والحال ان المستثنى واقع **في غير الكلام الموجب**

والشرط



والشرط ذلك ليفيد فايدة صحيحة **مثل ما ضربني الا زيد**
اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا
زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد **الا ان**
يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل
العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ
الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى
منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا **نحو قرات الا**
يوم كذا اي او قعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه
لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهور
او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم
المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات
الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى
وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص المستثنى
منه اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص
في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل احد من جماعة
مخصوصين واذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين
في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها
واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب

عدم استقامة المعنى على العموم وفى العموم وفى النفى عكسه
لان اشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل بها
ومخالفة واحد اياها فى ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها
فى تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فى ذلك فمما
يقل كما فى المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأه
الا يوم كذا وضربنى الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة
على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه فى الاول
وعدم ظهورها فى الثانى فلو قام فى الثانى ايضا قرينة
ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك
من القوم اى القوم الداخل فهم زيد فقلت ضربنى
الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى
لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك فى الموجب فا
لغالب فيه عدم استقامة المعنى **ومن ثم** اى ومن اجل
ان المفرغ لا يكون فى الموجب الا ان يستقيم المعنى **لم يجز**
مثل **ما زال زيد الا عالما** اذ معنى ما زال ثبت لان نفى
النفى اثبات فيكون المعنى زيد ثبت دايما على جميع
الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح
الرضى يمكن ان يحمل الصفات على ما يكون ان يكون
زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم

او يحمل ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم كانك قلت امكن
ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين
يندرج فى صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل
هذه التأويلات ارجاع جميع مواد الايجابية عند الاستثنا
الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا فى قولك ضربنى الا زيدا
المراد كل من يتصور منه الضرب ما فارقك او المقصود منه
المبالغة فى علو المجتمعين على ضربك **واذ تعذر البدل** من
حيث حمله **على اللفظ** اى لفظ المستثنى منه **فعلى الموضع** اى
يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر
الامكان **مثل ما جاءنى من احد الا زيد** فزيد بدل مرفوع
محمول على موضع احد مجرور لا محمول على لفظه **و**مثل **لا احد
فيها** اى فى الدار **الا عمرو** فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه
ومثل **ما زيد شيئا الا شئ لا يعبا به** اى لا يعتد به فشئ
مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظه و
قوله لا يعبا به ليس فى كثير من النسخ وعلى ما وقع فى
بعضها فهو صفة شئ المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم
استثناء الشئ من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا
اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى
بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما

تعذر البدل على اللفظ فى الصورة الاولى لان من الا
ستغراقية لاتزاد اتفاقاً بعد الاثبات اى بعد ماصار
الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا لانها لتأكيد النفى
ولانفى بعد الانتقاض فلوابدل على اللفظ وقيل ماجائنى
من احدٍ الازيدٍ بالجر كان فى قوة قولنا جاءنى من زيد
فلزم زيادة من فى الاثبات وذلك غير جايز فى الصورتين
الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لااحد
فيها الاعمرا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية
لانها حصلت بكلمة لا فهى كالنصب الحاصل بالعامل
فلابدّ من تقدير لاحقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل
وكذا فى قوله مازيد شيئاً الاشئ لو حمل المستثنى على لفظ
المستثنى منه لابدّ من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا
لاتقدران لاحقيقة اذا لم يكن البدل الابتكرير العامل
او حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية
حكمه اليه فانه فى قوة التقدير حال كونهما عاملتين فى
المستثنى المحمول على البدل بعده اى بعد الاثبات
يعنى بعد ماصار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا
لانهما اى ما ولا عملتا للنفى وقد انتقض النفى بالا
وحيث تعذر فى هاتين الصورتين البدل على اللفظ

حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو
الرفع بالابتداء وشئ مرفوع على انه محمول على محل شيئاً وهو الرفع
بالخبرية فان قلت لاحد فى هذا المثال محلان من الاعراب محل
قريبٌ وهو نصبه بكلمة لا ومحلٌ بعيدٌ وهو رفعه بالابتداء
فَلِمَ اعتبر واحمله على المحل البعيد لا القريب قلت لان محله
القريبَ انما هو بعمل لا فيه لمعنى النفى وقد انتقض بالا
بخلاف محله البعيد فانه لادخل لعمل لا فيه بخلاف ليسَ
زيد شيئاً الاشيئاً مع انه انتقض النفى فيه ايضا بالا لانها اى
ليس عملت للفعلية لا للنفى فلا اثر لنقض معنى النفى
فى عملها لبقاء الامر العاملة هى اى ليس لاجله اى لاجل
ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اى ومن اجل ان عمل ليس
للفعلية لا للنفى وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الاقا يما
باعمل ليس فى قايما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها
وامتنع مازيدٌ الاقايماً باعمال ما فى قايما لان عملها فيه انما هو
للنفى وقد انتقض النفى بالا والمستثنى مخفوض اى مجرور
بعد غير وسُوىَ مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواءٍ
بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا
فى الاكثر لكونها حرف جر فى اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم
النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها بترئة المستثنى

عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرًا حاشا زيدًا اى برأه
الله عن ضرب عمرو **واعراب غير فيه** اى فى الاستثناء دون
الصفة اذ هو ح باعراب موصوفه **كاعراب المستثنى بالا على**
التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى للاضافة
انتقل اعرابه اليه **وغيرٌ** اى كلمة غير فى الاصل **صفةٌ** لدلالتها
على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل
فيها ان يقع صفة كما تقول جاءنى رجل غير زيد واستعمالها
على هذا الوجه كثير فى كلام العرب لكنها **حملت على الا** وا
ستعملت مثلها **فى الاستثناء** على خلاف الاصل وذلك
لاشتراك كل منهما مغايرة ما بعده لما قبله **كما حملت الا**
عليها اى على كلمة غير **فى الصفة** لكن لا يحمل الا عليها
فى الصفة غالبًا الا **اذا كانت** اى الا **تابعة لجمع** اى واقعة
بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا
كما قد يكون مقدرا فى غير مثل جاءنى غير زيد وبعدما كان
مذكورا يكون متعددا لتوافق حالها اداة الاستثناء
اذ لابد لها فى الاستثناء من مستثنا منه متعددا فلا تقول
فى الصفة جاءنى رجل الا زيدٌ والمتعدد اعم من ان يكون
جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان كان مثنى
فدخل فيه نحو ما جاءنى رجلان الا زيد **منكور** اى منكر

ن

يوف

لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم
التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشا
الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او
عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن
زيد منهم فلا يتعذر المنقطع **غير محصور** والمحصور نوعان
اما الجنس المستغرق نحو ما جاءنى رجل او رجال واما
بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون
وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورًا
على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر
الاستثناء نحو كل رجل الا زيدًا جاءنى وله على عشرة الا
درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرايط الى حمل الا
على غير **لتعذر الاستثناء** عند وجودها فيضطر الى حملها
على غير وانما قلنا فى صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة
غالبا فقيدنا بقولنا غالبا لانه قد يتعذر فى المحصور نحو
ما جاءنى مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر فى غير المحصور
نحو ما جاءنى رجل الا واحد او الا حمارا ولكن لما كان
ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه فى بيان هذه القاعدة **نحو لو**
كان فيهما اى فى السماء والارض **آلهةٌ** جمع الهٍ ولا دلالة فيها
على عدد محصور **الا الله** اى غير الله **لفسدتا** اى لخرجتا

دبه

ن

والاحجار نخ

عن الانتظام فالّا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور
هي آلهة ويتعذّر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين
فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع اخر عن حمل
الّا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما
آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدلّ الّا على انه ليس
فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته
تع لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله بخلاف
ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدلّ على انه ليس فيهما آلهة
غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدّد
الآلهة لانّ التعدّد يستلزم المغايرة **وضعف** حمل الّا على غير
في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح
ومذهب سيبويه جواز وقوع الّا للصفة مع صحة استثناء فانه
يجوز في قولك ما اتاني احد الّا زيد ان يكون الّا زيد صفة
وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكلّ اخ مفارقه اخوه
لعمر ابيك الّا الفرقدان فالفرقدان صفة لكلّ اخ لا استثنا
منه والّا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المصنف لك
على الشذوذ وقال في البيت شذوذان اخوان احدهما وصف
كلّ دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو
المقصود وكلّ لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل

بالخبر

بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل **واعراب سوى وسواء**
النصب على الظرف اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت
جاءني القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد
على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم
الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف
فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم
يَبْقَ سِوَى العُدْوَانِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا وزعم الاخفش
انّ سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكار
الرفع فيقولون سواك وفي الدار سواءك ومثل هذا في
استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى
لقد تقطع بينكم بالنصب **خبر كان واخواتها** وستعرفها
في قسم الفعل ان شاء الله تعالى **هو المسند بعد دخولها**
اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند
لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها
على اسمها وخبرها ولا شك انّ ذلك انما يتصور بعد تقرير
الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدّم على
تقرّره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف
بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قايم بان
يقال يصدق يضرب وقائم في هذين المثالين المعرّف وليسا

على خ

من افراد المعرف ويمكن ان يقال فى جواب هذا النقض انّ
المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت
الاشارة اليه فى خبر انّ واخواتها **مثل كان زيد قائما وامره**
اى امر خبر كان واخواتها **كامر خبر المبتدأ** فى اقسامه
واحكامه وشرايطه على ما سبق فى بحث المبتداء والخبر **و**
لكنه **يتقدّم** على اسمها حال كونه **معرفة** حقيقة او حكما
كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها فى الاعراب
فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما
او فى احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا
زيد بخلاف المبتداء والخبر فانّ الاعراب فيهما لا يصلح
للقرينة لاتفاقهما فيه بل لابد من قرينة رافعة للبس وكذلك
اذا انتفى الاعراب فى اسم كان وخبرها جميعا وهناك لا
يجوز تقديمه نحو كان الفتى هذا **وقد يحذف عامله** اى عامل
خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه
الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها
فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرّا فشرّ
وتجوز فى مثلها اى مثل هذه الصورة وهى ان يجئ بعد انْ اسم
ثم فاء بعده اسم **اربعة اوجه** نصب الاول ورفع الثانى
وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اى ان كان عمله خير فجزاؤه

خير ونصبهما نحو انْ خيرًا فخيرًا على معنى ان كان خيرا فكان
جزاؤه خيرا او رفعهما نحو ان خير فخير اى ان كان فى عمله خير
فجزاؤه خيرٌ وعكس الاول نحو ان خيرٌ فخيرًا اى ان كان
اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرًا وقوة هذه الوجوه
وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته **ويجب الحذف** اى حذف
عامله يعنى كان **فى مثل امّا انت منطلقا انطلقتُ اى لأنْ
كُنتَ منطلقا انطلقت** فاصل امّا انت لان كنت حذفت
اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلبت الضمير
المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان عوضا
منها وادغمت النون فى الميم وأُبقِىَ الخبر على حاله فصار امّا
انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة وامّا
على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به
ما عمل فى الاول من غير فرق الّا حذف اللام اذ لا لام فيه
واقتصر المص على الاول لانه اشهر **اسم انّ واخواتها** وتعرفها
فى قسم الحرف ان شاء الله تعالى **هو المسند اليه بعد دخولها** اى
دخول انّ او احدى اخواتها **مثل انّ زيدا قايم** وبما عرفت
من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف
هنا ايضا بمثل ابوه فى انّ زيدا ابوه قايم **المنصوب بلا التى لنفى
الجنس** اى لنفى صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله

ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات
لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوبات منه اقل مما عداه فلا بد من
التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات
فان بعضها وان لم يكن كلا من المنصوبات لكن اكثره منه فاعطى
للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال
اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو
مبنى منه على الفتح واما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها
فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه فى
لا غلام رجل ابوه قايم لما عرفت وهذا القدر كاف فى حد اسمها
مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها
اى يلى المسند اليه لفظة لا اى يقع بعدها بلا فاصلة
نكرة مضافا او مشتبها به اى المضاف فى تعلقه بشئ هو
من تمام معناه وهذه احوال مترادفة من الضمير المجرور فى اليه
او الاول منه او من الضمير المجرور فى دخولها وما بقى من
الضمير المرفوع فى يليها مثل لا غلام رجل ظريف فيها
مثال لما يليها نكرة مضافا وفى بعض النسخ لا غلام رجل
ظريف فيها وقد عرفت فى المرفوعات تحقيق قوله فيها
ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف
وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كا

ن

اى المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة
بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضا
او مشبها به اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به ليترتب عليه
قوله فهو مبنى على ما ينصب فانه لو كان مفردا معرفة او نكرة
فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به
المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح فى الموحد نحو لا رجل
فى الدار والكسر فى جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات
فى الدار والياء المفتوح ما قبلها فى المثنى والمكسور ما
قبلها فى جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك
ونعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه
المثنى والمجموع وانما بنى لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل
فى الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل
فى الدار تحقيقا او تقديرا فحذف تخفيفا وانما بنى على
ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقهما
النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع
لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما
استحقه فى الاصل اعنى الاعراب وان كان اى المسند اليه بعد
دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اى
بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال

فا

المفرد نخ

له

على سبيل سعى الحلو سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا او
مشبها به او لا وهى ست صور نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا
غلام زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة ولا فى الدار
غلام رجل ولا امرأة ولا فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار غلام
زيد ولا عمرو **وجب** فى جميع هذه الصور الست **الرفع** على الا
بتداء اما فى المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما فى
المفصول فلضعف لا عن التأثير مع الفصل **والتكرير** اى وجب
تكريرها اسمه لكن مطلقا بعينه اما فى المعرفة ليكون كالعوض اما فى
التنكير من معنى نفى الاحاد و فى النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له
من مثل قول السائل افى الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار
فى المعرفة ايضا **ونحو قضية** اى هذه قضية **ولا ابا حسن
لها** اى لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة
وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية على
رضى الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب
بانه **متأول** بالنكرة اما بتقدير المثل اى ولا مثل ابى حسن لها فان
مثلا لتوغله فى الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتأويله
بفيصل بين الحق والباطل لاشتهار على رضى الله عنه بهذه الصفة
فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا التأويل ايراد حسن بحذف
اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير **وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله**

اى

اى فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما
نكرة بلا فصل يجوز **خمسة اوجه** بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه
فانها بحسب التوجيه يزيد عليها الاول **فتحهما** اى لا حول ولا
ولا قوة الا بالله على ان يكون لا فى كل منهما لنفى الجنس ولا قوة
عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف
اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة اى لا حول الا
بالله ولا قوة الا بالله فحذفت خبر الجملة الاولى استغناء
عنه بخبر الجملة الثانية والثانى فتح الاول **ونصب الثانى** اى
لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاول لنفى
الجنس واما نصب الثانى فلان الثانية مزيدة لتأكيد النفى
والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه
لمشابهة حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد
وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول
ورفعه نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا
الاولى لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا الثانية زايدة
والثانى معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف
مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبرا واحدا او عطف جملة على جملة
بان يقدر لكل منهما خبر **و**الرابع **رفعهما** بالابتداء
نحو لا حولٌ ولا قوةٌ الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله

حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران
ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على
ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول
ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس ووجه ضعف رفع
الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا بكونها
بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل
هنا ولا دخل فيهما لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب فهذا
على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي لا حول الا
بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا
ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف
مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت
الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها
في مدخلها اعرابا وبناء لان العامل لا يغير عمله لدخول كلمة
الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي
اما الاستفهام حقيقة ألا رجل في الدار مستفهما واما العرض
مثل الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض
كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي ومن تبعه الجزولي
والمص ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطا لانها
اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل إن ولو

وحروف

وحروف التخصيص فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو
الا زيدا اتكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى
ماؤه واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل
ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع
للتخصيص برأسه فكانه قال الا تروني رجلا يعني هلا تروني
رجلا ولذلك نصب ونون وعند يونس لا التي دخلت
عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل
ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا
نعت اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا
الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احترازا
عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني
والعامل فيه مبني احترازا عن مثل لا رجل حسن يليه حال
بعد حال او صفة مفردا احترازا عن المفصول نحو لا غلام
فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح
حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه
النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني
اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور
سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني ويبني على الفتح ثم جيء بنعت
لا يجوز بناؤه مثل لا ماء باردا مع انه يصدق عليه انه

نعت المبنى الاوّل مفردا يليه فانّ باردا فى هذا المثال
نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر و لو جعل نعتا
للمتبوع فليس مما يليه لتوسّط التابع بينهما **ومعرب**
لانّ الاصل فى التوابع تبعيتها لمتبوعاتها فى الاعراب
دون البناء **رفعا** حملا على محلّه البعيد **ونصبا** حملا على اللفظ
وعلى محلّه القريب **نحو لا رجل ظريف** بالفتح **وظريف**
بالرفع **وظريفا** بالنصب **والا** اى وان لم يكن النعت كذلك
فالاعراب اى فحكمه الاعراب لا غيره رفعا حملا على المحل البعيد
او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرّت امثلته فى بيان
فوايد القيود **والعطف** على اسم لا المبنى اذا كان المعطوف
نكرة بلا تكرير لا فى المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة
وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا
فى المعطوف فحكمه ما علم فى لا حول ولا قوة فيما سبق بان
يحمل **على اللفظ** اى لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوبا
وبان يحمل **على المحل** ويجعل مرفوعا **جايز** ولا يجوز فيه
البناء لمكان الفصل بالعطف ولم يجعل فى حكم المتصل
لمظنة الفصل بلا مؤكدة اذ المعطوف على المنفى ترادفه
لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة **مثل لا اب وابنا وابن** فى قول
الشاعر لَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ اِذْ هُوَ بِالْمَجْدِ

ارتدى

أَرْتَدَى وَتَأَزَّرَا وساير التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغى
ان يكون حكمها حكم التوابع المنادى كذا ذكره الاندلسى
ومثل لا ابا له ولا غلامى له اى كل تركيب يكون فيه بعد
اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم
احكام الاضافة من اثبات الالف فى نحو اب وحذف النون
من غلامين **جايز** يعنى ان الاصل فى مثل جوازى التركيبين
ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما
مبنيا على ما ينصب والجار مع المجرور خبرا لها وقد جاء
على قلة مثل لا ابا له ولا غلامى له بزيادة الالف فى مثل
اب واسقاط النون فى مثل غلامين كما فى حالة الاضافة
تشبيها له اى لاسم لا فى هذين التركيبين مع انه ليس
بمضاف **بالمضاف** واجرى احكام المضاف عليه باثبات
الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه
انما هو **لمشاركته** اى لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار
اللام بينه وبين ما يضاف اليه **له** اى للمضاف **فى اصل**
معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف بمعنى
الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا ابا له و
لا غلامى له جايز تشبيها اى لمثل هذين التركيبين حيث
لا اضافة فيه بالمضاف بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته

اى لمشاركة هذين التركيبين اى لما يشتمل على الاضافة فى
فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
الّا انّ بين الاختصاصين تفاوتا فانّ الاختصاص المفهوم من
التركيب الاضافى اتمّ ممّا يفهم من غيره **ومن ثمه** اى لاجل
انّ هذين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف فى معنى
الاختصاص **لم تجز** تركيب **لا ابا فيها** اى فى الدّار لعدم الا
ختصاص فانّ الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ
انما هو بابوّته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة
الى الدّار فلا يصحّ اضافته الى الدّار فكيف تشبيه تركيب لا اباً فيها
بتركيب يضاف فيها الاب الى الدّار لمشاركته فى اصل معناه
وليس اى مثل هذين التركيبين **بمضاف** حقيقة **لفساد المعنى**
المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب
او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج
الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة امّا اوّلا
فلانّ معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلا
ميه وهذا لا يتمّ الّا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه
موجودين وامّا ثانيا فلانّ المراد نفى ثبوت جنس الاب او
الغلامين له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين
خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانّما خصّ سيبويه
هذا

هذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف
لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة
ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام
اللام بين المضاف والمضاف اليه تأكيد للام المقدّرة وحكم المص
بفساده لما عرفت **ويحذف** اسم لا حذفا كثيرا **فى مثل لا عليك**
اى لا بأس عليك ولا يحذف الاسم مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا
وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما
والخبر محذوفا اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرًا اى
لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا
احد كزيد **خبر ما ولا المشبّهتين** فى النفى والدخول على
الجملة الاسميّة **بليس هو المسند بعد دخولهما** اى دخول
ما ولا **وهى** اى خبريّة خبر ما ولا لهما وكذا اسميّة اسمها
لهما **لغة حجازيّة** افراد الخبريّة بالذكر لانّ اعمالهما وجعل
اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل
الخبر خبرا لهما انما هو فى لغة اهل الحجاز وامّا بنو تميم فحيث
لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم
اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما
عليهما ولغة الحجاز هى التى جاء عليها التنزيل قال الله تعالى
مَا هَذَا بَشَرًا وَمَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ **واذا زيدت إن مع ما** نحو ما

المقدرة

ان زيد قايم قيل انما اختصت ما بالذكر لان ان لا تزاد
مع لا في استعمالاتهم وهي زايدة عند البصريين نافية مؤكدة
عند الكوفيين **او انتقض النفي بالا** نحو ما زيد الا قايم
او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قايم زيد **بطل العمل** اى
عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت
ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما فصل بينها و
بين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها
لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير
الترتيب مع ضعفها في العمل **واذا عطف عليه** اى على خبر ما
بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي
وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قايما لكن
قاعد **فالرفع** اى فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونه بمنزلة
الا في نقض النفي **المجرورات هو ما اشتمل** اى اسم اشتمل
ليخرج الحروف الاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق
عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا
لانها اقسام الاسم **على علم المضاف اليه** اى علامة المضاف
اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة
او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف
اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل بحيثية كونه

مضافا

مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه لكن
المشتمل على علامته اعم منه ومما هو شبه به فيدخل في تعريف
المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه
بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريفه **والمضاف اليه**
وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك
مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه
بحرف الجر لفظا ايضا **كل اسم** حقيقة او حكما ليشمل الجمل
التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في
حكم المصادر **نسب اليه شيء** اسما كان نحو غلام زيد او
فعلا مثل مررت بزيد **بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا**
اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا
حال كون ذلك المقدر **مرادا** من حيث العمل بابقاء اثره وهو
الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت
يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو
في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر به **فالتقدير** اى تقدير الحرف
شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ
بالحروف نحو مررت بزيد **مجردا** اى منسلخا عنه **تنوينه** او ما
يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع **لاجلها** اى لاجل الاضافة
لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يجعلوا

يمزجوا الكلمتين مزجاً يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او
التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة (التعريف نخ)
وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا نظراً الى كلام القوم حيث
ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل
للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص في المتن
والصريح في شرحه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية
انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر (فيهما نخ)
فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته
وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب
زيد بتقدير لام تقوية للعمل اى ضارب لزيد وفي اضافتها
الى فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه
في قولنا جاء في زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد
الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شيء منه حسن فان ذكر
الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص
فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ
قلنا لما كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون
مما تفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة اللفظية الا التخفيف
في اللفظ وهي اى الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة
الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا

ولفظية

ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرا
يتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير
صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة
الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن
صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة الى معمولها
بل الى غيره كمضارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب
زيد وحسن الوجه وهي اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء
اما بمعنى اللام فيما اى في مضاف اليه عدا جنس المضاف
وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو
غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه
فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى
من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه او على غيره
بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه
فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه
اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف
وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام
واما مسالة بكليث اسدا واعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة
على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه

فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا
فهى ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة
الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمى
واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل
يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد
وعلم الفقه وشجرة الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام
فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الا
ضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة
مثل كل رجل وكل واحد **وهو** اى كون الاضافة بمعنى فى
قليل فى استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة
بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص
باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد
الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للا
ختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما
كانت الاضافة بمعنى فى قليلا ردوه الى الاضافة بمعنى
اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهى كثير فى
كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدته **نحو غلام زيد**
مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد **وخاتم فضة**
مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة **وضرب اليوم** مثال

للاضافة

للاضافة بمعنى فى اى ضرب واقع فى اليوم **وتقيد** اى
الاضافة **تعريفا** اى تعريف المضاف **مع** المضاف اليه
المعرفة لان الهيئة التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة
للدلالة على معلومية المضاف لا ان نسبة امر الى معين يستلزم
معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا
يخفى فان قلت قد يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة
الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة
لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام فى اصل
الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما قوله
وَلقد امرُّ على اللئيم يَسُبُّنِى وذلك على خلاف وضعه وليس
يجرى هذا الحكم فى نحو غيرٍ ومثلٍ فان اضافتهما لا تفيد
التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما فى
الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف
بقرينة كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك
اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شئ من الا
شياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة
اذا قصد الذى يماثله فى الشئ الفلانى **و** يفيد الاضافة
المعنوية **تخصيصا** اى تخصيص المضاف **مع** المضاف
اليه **النكرة** نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء

المعنوية صح

كالة ولاشك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا
بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه
غلام امراة وقلت الشركاء فيه وشرطها اى شرط الاضافة
المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف
فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل
واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا
حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد تجرده وخلوه
من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة فى نفسه من غير تجريد
او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان
المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص
مع حصول الاعلى وهو التعريف فلو اضيفت الى المعرفة
لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا
ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين
جعلها علما فى نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس فى
لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذاك
قيل لا نم ان فى هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال
تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول
تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فانها صارت اعلاما
لما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة

فلا يلزم

فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبدل تعريف بتعريف وما اجازه
الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد
المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم
والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا
فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت
من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافى
والديار البلاقع واما ما جاء فى الحديث من قوله بالالف
الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها
ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام
زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة
الى غير معمولها نحو مضارع البلد وكريم العصر مثل ضارب
زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه
من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد
الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا
لكونها فى تقدير الانفصال فى اللفظ لا فى المعنى بان يسقط بعض
المعانى عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى
على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظى اما فى لفظ المضاف
فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل
حواج بيت الله او بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد

وضاربوا زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير
واستتاره في الصفة كالقايم الغلام كان اصله القايم غلامه
حذف الضمير من غلامه واستتر في القايم واضيف القايم اليه
للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه
معا نحو زيد قايم الغلام اصله قايم غلامه فالتخفيف في المضاف
بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة
ومن ثمه اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف
وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت
برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة لنكرة
فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب
مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم
كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذا صفة
للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب
افادة اضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء
التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني
ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل
في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد
انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة
انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربوا زيد

حصول

افادة نخ

حصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد
لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للام اي للّام
لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التعريف لانتفاء
التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف
فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخر
لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد
اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة
فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف
باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول
بتاخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة بمجرد ادعاء تخالف
للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قول الواهب المائة
الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة
فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب
الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء
لا يمتنع هذا فاجاب المص بقوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث
يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم
الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه ثبوت مصادرة على
المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال

قوله لما عرفت من امتناع الضارب زيد يعني امتناع الضارب زيد
متفرع على ما يخالفه وان كان نقول الاعشى ينبغي ان يرد به
فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى وفي لا شك للمصادرة عصام الدين

قوله اللهم الا ان يقال اشار الى ضعف الواضح لوضوح كماله بعده عن العبارة ولقوله وصف الواهب
المائة الهجان احتمال اخر من كونه من تتمة الاستدلال تخفيفا في اللفظ
وكذا النظاير فاعرفه عصام ملا منح

اذلا نص فيه الحق فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه
مفعول معه اولانه قد يتحمل فى المعطوف ما لا يتحمل فى
المعطوف عليه كما فى رُبَّ شاةٍ وسَخلتِها حيث جاز هذا
التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف
والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذاً يزجى معا
خلفها اطفالها اى ممدوحه الواهب المائة الهجان اى البيض
من النوق يستوى فيه الجمع والواحد صفة للمائة او بدل عنها
او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها
اى راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها
حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع
عايذٍ اى حديثات النتايج حال من المائة يزجى بالزاء المعجمة
والجيم على صيغة المعلوم المذكر اى يسوق وفاعله ضمير العبد
واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول
المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله
وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف
الروى من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب
الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله **وانما جاز**
الضارب الرجل يعنى كان القياس عدم جوازه لانتفاء
التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز **حملا على**

الوجه

الوجه **المختار فى الحسن الوجه** هو جر الوجه بالاضافة وفيه و
جهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول
ووجه الحمل اشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف اليه
جنسا معرفتين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين
الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق
والضاربك يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس
عدم جوازه لما عرفت **وكذا شبهه** وهو الضاربى والضاربه
وغيرهما **فيمن قال** اى فى قول من قال يعنى سيبويه واتباعه
انه اى الضارب فى الضاربك **مضاف** دون من قال انه غير
مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين
محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه
الى الحمل **حملا** اى المحمولية **على ضاربك** فاتحد فاعل المفعول له
والفعل المعلل به اعنى جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء
الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت
مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى
تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف
بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف
فى ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما
من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا

الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد
والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف
لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور
ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف
ويقال ضاربك كما يتصور ضاربٌ زيدًا ثم يضاف ويقال
ضاربُ زيدٍ ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لا
تصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان
يكون اصل ضاربك ضارب اياك المنفصل بالتنوين ثم
لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار
ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما
من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى
مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة
لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا
من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها وقوله والضارب الرجل والضاربك
حملا على نظيرهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على
جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة بعض
الشارحين ولك ان تحمل كل واحد منهما اشارة الى

مسئلة

مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى
قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف
المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام
لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب كما عرفت وانما لم
يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف
ما لا يتحمل في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم
شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع
كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد
على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته
مع بقاء معنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من
هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم
احدهما مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه يضاف لا صفة الى
موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد
الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى
قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو
قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجدُ الجامع و
جانبُ الغربيّ وصلوةُ الاولى وبقلةُ الحمقاءِ فان في كل
واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع

يتحمل نخ

صفة المسجد والغربى صفة الجانب والاولى صفة الصلوة
والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها و
اجيب بان مثل هذه التراكيب **متاول** بمسجد الوقت الجامع
وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا فى
نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت
فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة
للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قايما
مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف
المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس
صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء
متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على
الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى فى جانب
الغربى فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية
لا توصيف مكان هو جانب بها اللهم الا ان يقال هناك
مكانان جزء وكل فالمكان الذى اضيف اليه الجانب هو جزء
والاضافة بيانية والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة
اليه هو الكل فيستقيم المعنى **و** يرد على القاعدة الثانية
وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل **جرد قطيفة واخلاق**
ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت

الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متاول
بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه
اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون
قطيفة وغيرها مثل خاتم فى كونه صالحا لان يكون فضة
وغيرها اضافوه الى جنسه الذى يتخصص به كما اضافوا
خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها
بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص
وعلى هذا القياس اخلاق ثياب **ولا يضاف اسم**
مماثل اى مشابه **للمضاف اليه فى العموم والخصوص**
الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين **كليث واسد**
فى الاعيان والجثث **وحبس ومنع** فى المعانى والا
حداث او غير مترادفين بل متساويين فى الصدق
كالانسان والناطق **لعدم الفائدة** فى ذكر المضاف
اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما
يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث
اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة
فيه **بخلاف** اضافة العام الى الخاص فى مثل **كل الدراهم**
وعين الشئ فانه اى المضاف فيهما **يختص** اى يصير
خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه

سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعمية العين
عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان
للجنس ففيها خفاء و يرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل
للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز
ونحوه فان سعيدا او كرزا اسمان لمسمى واحد كليث و
اسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه متأول
يحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فانك اذا
قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ
ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح
واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح
وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به
وهو ما في اخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا
بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها
الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف
العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد
استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون
يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم
كسر اخره للتناسب مثل ثوبِي ودارِي في الصحيح
وظبيِي ودلوِي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة

وقد اختلف

وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح
اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم
الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على
الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان
آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي
الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو
عصاي ورحاي وهذيل وهو قبيلة من العرب تقلبها
اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم
وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية
كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان
كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء
المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين
اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم
الياء في الياء صار مسلميّ وان كان آخره واوا قلبت الواو
ياء لاجتماع الياء والواو والاولى ساكنة مثل مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء
في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب
بقاء الضمة قبلها تغييرها فحركت بالحركة المناسبة لها
فقيل مسلميّ وان كان قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها

مفتوحًا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي
لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث
لالتقاء الساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم يحرك
واختير الفتحة لخفتها واما الستة التي مر البحث عنها
مضافة الى غير ياء المتكلم فاخ واب اي فالحال في اخ
واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل
يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز
المبرد فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها
ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر
٭ وابي مالك ذو المجاز بدار ٭ وحمل الاخ على الاب لتقاربهما
لفظا ومعنى واجاب عنه المص بان ذلك خلاف القياس
واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون القسم به ابي الى
جمع اب فاصله ابين سقطت النون للاضافة فاجتمعت
ياءان فادغمت الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه
هكذا اي في قول الشاعر ٭ فلما تبين اصواتنا بكين ٭ وفديننا
بالابينا ٭ اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا
اباؤنا فداؤكم وتقول اي امراة قائلة لامتناع اضافة
الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى
ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد

فيهما

فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان عند بعضهم
ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته
الى ياء المتكلم في بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في
اكثر موارد استعمالاته وفمي في بعضهم ابقاء للميم المعوض
عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء
الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات
الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء
حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورايت حما او حمك ومررت
بحم او حمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء او حمؤك
ورايت حمأ او حمأك ومررت بحمء او حمئك ومثل دلو
بالواو فيقال هذا حمو او حموك ومررت بحمو او حموك ورايت
حموا او حموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما او حماك
ورايت حما او حماك ومررت بحما او حماك مطلقا اي جواز
حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد
والاضافة بل يجيء فيه هذه الوجوه في كل من حالتي الافراد
والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة
يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك
وهنا ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف
الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس

والمضمر ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل التذ
كقول الشاعر شعر لا يعرف ذا الفضل الا ذووه شعر ولو قيل لا يضاف
الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه المضمر بالذكر لانه كان
لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء
المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا للاختصاص بحكم
اعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى نزع عن الاضافة لانه
جعل وصلة الى اسماء الاجناس وليس الا باضافته اليها
التوابع جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل
الاسمى يجمع على فواعل كالكاهل على كواهل والمراد بها
توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التى هى من
اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بنحو ان ذهب ذهب
لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اى متأخر متى لوحظ
مع سابقه كان فى المرتبة الثانية منه فدخل فيه التوابع
الثانى والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه اى
بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب
سابقه ناشى كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءنى
زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان فى المرتبة
الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع
ناشى من جهة واحدة شخصية هى فاعلية زيد العالم

لا المجئ

لا المجيء المنسوب الى زيد فى قصد المتكلم منسوب اليه مع
تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر
المبتدا وخبرى كان وان واخواتهما وثانى مفعولى باب ظننت
واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا
وثانى مفعولى باب ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج
هذه الاشياء لان العامل فى المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء
اعنى التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث
انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا فى المبتدا ومن حيث انه يقتضى
مسندا صار عاملا فى الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا
ظننت من انه يقتضى مظنونا فيه ومظنونا عمل فى مفعوليه
فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه
يقتضى اخذا وماخوذا عمل فى مفعوليه وليس انتصابهما من جهة
واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق
والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما
فلا يرد نحو جاءنى هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا
ثم ان لفظة كل ههنا ليست فى موقعها لان التعريف انما يكون
للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة
التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة
واحدة لكنه لما ادخل عليه كل افاد صدق المحدود على كل

افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار الحدود دونها العلم
ذكر غيرها فيكون جامعا ومانعا فيحصل حد جامع ومانع
يكون جمعه ومنعه كالمنصوص النعت تابع جنس شامل للتوابع
كلها وقوله يدل على معنى فى متبوعه اى يدل بهيئة تركيبه
مع متبوعه على حصول معنى فى متبوعه مطلقا اى دلالة
مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن
ساير التوابع ولا يرد عليه البدل فى مثل اعجبنى علمه والمعطوف
فى مثل قولك اعجبنى زيد وعلمه ولا التاكيد فى مثل نحو
جاء فى القوم كلهم على معنى الشمول فى القوم فان دلالة
التوابع فى هذه الامثلة على حصول معنى فى متبوعه انما هى
لخصوصية موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال
اعجبنى زيد غلامه او اعجبنى زيد وغلامه او جاءنى
زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى فى متبوعها بخلاف
الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل
فى اى مادة كانت وفائدته اى فائدة النعت غالبا تخصيص
فى النكرة كرجل عالم او توضيح فى المعرفة كزيد الظريف وقد يكون
لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص او توضيح نحو بسم الله
الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء فى

نفخة

نفخة فاكدت بالوحدة ولما كان غالب مواد الصفة
المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط فى
النعت حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا
للمص رده بقوله ولا فصل اى ولا فرق بين ان يكون النعت
مشتقا او غيره فى صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اى وضع غير
المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع
فى المتبوع عموما اى فى جميع الاستعمالات مثل تميمى وذى مال
فان التميمى يدل دايما على ان الذات ما منسوبة الى قبيلة تميم
وذا مال مثلا يدل على ان ذاتا ما صاحب مال وخصوصا
فى بعض الاستعمالات بانه يدل فى بعض المواضع على حصول
معنى لذات ما وحينئذ يقع نعتا فى بعضها لا يدل على ذلك
وح لا يجوز جعله نعتا مثل مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية
فاى رجل باعتبار دلالته فى مثل هذا التركيب على كمال الرجولية
يصح ان يقع نعتا وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى
لا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على
ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة
معنى حاصل فى الذات المبهم فلهذا يصح ان يقع الرجل صفة لهذا
وفى المواضع الاخر لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة
وبعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان

ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع
يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي الموضع
الاخر التي لايدل فيها على هذا المعنى لايصح ان يقع صفة وتوصف
النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة
على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة
الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لايقع
صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي
مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها
الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه
قايم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف
فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم وتوصف
بحال الموصوف اي بحال قايمة به نحو مررت برجل حسن
اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق
الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه
نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام
معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي بحال الموصوف
يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب
اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان

صفة

صفة يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور
وامرأة صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح
او كان مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال
متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب
والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان
وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني
ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد
الفعل مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق
الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي
او حقيقيا مفصولا يذكر ويؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد
غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما
وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قايم ابوها
مثل يقوم ابوها وبرجل قايمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل
معمورة او معمور داره او قايم او قايمة في الدار جاريته مثل يقوم
او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت
الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة الباقية كالفعل
لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند
الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل

والمصمر والنون في جمع المؤنث وبؤنث في الواحد المؤنث
ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال
ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة
ضاربات كما تقول في تحولي الفعل يضرب ويضربان ويضربون
وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصنا الثاني بالحكم قلنا المقصود
الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية
وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبع في الامور العشرة وكان
لا يخرج مشابهته للفعل في الخمسة الباقية عن هذه التبعية لما عرفت
اكتفي فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه
بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير
مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى
ظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمة اي ومن اجل
كون الوصف الثاني في الخمسة الباقية كالفعل حسن قام رجل قاعد
غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل
مونث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قاعدون
غلمانه لانه بمنزلة قام يقعدون غلمانه والحاق علامتي
المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز
من حسن ولا ضعف تعود غلمانه وان كان في الظاهر لا
اذ يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر

[illegible]

بدلا

بدلا من المضمر ويجعل الفعل خبرا مقدما على المبتداء والمضمر
لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها
فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى
الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب
ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة
على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى
بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به وهذا
اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر
لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف
المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من
الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون
اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه اذا لم يكن
اكمل من الصفة في التعريف فلا اقل من ان لا يكون ادون
منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها
المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات
فبينهما المساواة ومن ثمة اي ومن اجل ان الموصوف اخص
او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام الآخر
او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من
المساوات في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل والرجل

الذى كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اى مثل المعرف
باللام بلا واسطة نحو جاء نى الرجل صاحب الفرس او بواسطة
نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف
مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع
بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص
من ذى اللام فلو وقع الاخص نعتا لغير اخص فهو محمول
على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف
باب هذا اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت
بهذا الرجل مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى
اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع
فى هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس
فانه اذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق
بالمضاف المكتسب للتعريف من المضاف اليه لانه كالمعارة
والسوال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه
وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل
مررت بهذا الذى كرم اى الكريم ومن ثمه اى ومن اجل
ان التزام وصف باب هذا بذى لرفع الابهام وبيان
الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به الجنس المبهم
لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت

بهذا

بهذا العالم لانه تبين به ان المشار اليه انسان بل رجل متصف
بالعلم العطف يعنى المعطوف بالحرف تابع مقصود اى
قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة الواقعة
فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون
متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو
تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجئ اليه بنسبة
المجئ الواقعة فى الكلام وكما ان نسبة المجئ اليه مقصودة
كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة
فقوله مقصود بالنسبة احترازا عن غير البدل من التوابع
لانها غير مقصودة بالنسبة بل المقصود متبوعاتها وقوله
مع متبوعه احترازا عن البدل لانه المقصود دون متبوعه
قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن
واما وام واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين
من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون
المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع
وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع
على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف عليه
والمعطوف بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا

بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعًا ومنعًا اردفه لزيادة
التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين
متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتى تفصيلها فى قسم
الحروف انشاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف
بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءنى زيد العالم
والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف لها
جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف [عليه]
واخريهما كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها
ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابعة
لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف
لانه يتوسط حرف العطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون لعطف
الثانى على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه
لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى فى حد المعطوف وهى
من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعًا وقيل قد
جوز الزمخشرى وقوع الواو بين الصفة والموصوف
لتاكيد اللصوق فى مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص
فى شرح المفصل فى مباحث الاستثناء ان قوله لها منذرون
فى قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو
الكفى

الكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل
عن المص انه قال فى امالى الكافية ان مثل جاءنى زيد العالم
والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما
كان عليه فى الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع
من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو كان حد المعطوف
كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم
فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينها عاطفة لدلالتها فيها
على ما يدل عليه فى غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففى
جعلها غير عاطفة فى الصفات عاطفة فى غيرها ارتكاب امر
بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير
المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا اكد
بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع
كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله
ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه
بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل
لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء لكنه منفصل
من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له
نوع استقلال ولا يجوز العطف على هذا التاكيد لان المعطوف

في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا
تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا
انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا
نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى
التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو
وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين
ما عطف عليه فيجوز تركه اى ترك التاكيد لانه قد طال الكلام
بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان
الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده
كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا
ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه
فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها
هم والغاوون وقد لا يؤكد بالمنفصل والامران متساويان
هذا واعلم انه مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو
الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل ولكن على قبح
والكوفيون يجوزون بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور
اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور
بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بفعله لان الفاعل ان لم
يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره

فكونه العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة
وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم
يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة
ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد
بالمنفصل للاختصار بحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور
له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت
بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور
والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل
قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره
بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه
اعني لزوم اعادة الجار في حال الشعر والاختيار مذهب
البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون
ترك الاعادة في حال الشعر مستدلين بالاشعار فان قيل
كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه
نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز
ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال
منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف
في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا بعد اعادة

الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع
او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين
لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما
فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف
العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف
فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في
المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة
الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى
مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة
له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في
المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة نظرا الى ما قبله احترازا
عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في
حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها
منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل والحارث في قولنا
يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على رجل وليس هو
في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام

هو

هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو
رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين
اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة المضمر كربه رجلا
على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم
المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان
كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلهذا وجب بناء المعطوف
في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه
مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة
وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل
زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمه اي
ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع
لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع
في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على بقائم او قائما
فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في
المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا
مقدما لمبتداء وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة
ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة
منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان

يطير فيه ضمير يعود الى الموصول و يغضب المعطوف عليه
ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذى
يطير فيغضب زيد الذباب لان هذه الفاء فى هذا التركيب
فاء السببية اى فاء لها نسبة الى السبب بان يكون معناها
السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون
معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة
واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى والمعنى الذى يطير فيغضب
زيد الذباب اذ يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذى
يطير فيغضب زيد بسبب الذباب و يمكن ان يقدر فيه
ضمير اى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا
عطف اى اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان
عطف اسمان على معموليها بعاطف واحد وقال بعض شارحى
اللباب الاظهر عندى ان العطف ههنا محمول على معناه
اللغوى اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معموليهما
واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين وانما قال
على معمولى عاملين لا على معمولى عامل واحد فانه جائز
وفاقا نحو ضرب زيد عمروا وبكر خالدا ولا على اكثر من
اثنين فانه لا خلاف فى امتناعه مختلفين اى غير متحدين
بان يكون الثانى غير الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم

ان مثل

ان مثل ضرب ضرب زيد عمروا وبكر خالدا من هذا الباب
مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه لان العامل هو الاول
والثانى تاكيد له وذلك العطف كما وقع فى قولهم ما كل
سوداء تمرة وبيضاء شحمة وفى قول الشاعر اكل امرء
تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا وهذا وان
كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة
لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين
خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز
بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقصر
يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز
ذلك العطف مع خلاف الفراء جار فى جميع المواد عند الجمهور
الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيدا والحجرة
عمروا يعنى الا فى صورة تقديم المجرور وتاخير المنصوب
او المرفوع المجيئة فى كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع
لان ما خالف القياس يقتصر على موارد السماع خلافا
لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة فى هذه
الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف
اليه على اعرابه نحو يريدون عرض الحيوة الدنيا والله
يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء فى بعض القراءة اى عرض

التأكيد

الآخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اى حاله وشانه
عند السامع يعنى يجعل حاله ثابتا مقررا عند السامع فى
النسبة اى فى كونه منسوبا ومنسوبا اليه فثبت عنده وتحقق
ان المنسوب او المنسوب اليه فى هذه النسبة هو المتبوع لاغير
وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه
بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب
زيد زيدا او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا
اما فى المنسوب نحو زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع انه
يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب حينئذ ايضا تكرير اللفظ
حتى لايبقى شك فى ارادة المعنى الحقيقى او فى المنسوب اليه
فانه ربما نسب الفعل الى الشىء والمراد نسبته الى بعض
متعلقاته كما فى قطع الامير اللص اى قطع غلامه فيجب
تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اى ضرب
هو لامن يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد
نفسه او عينه او فى الشمول اى التاكيد اما يقرر
امر المتبوع فى النسبة بالتفصيل الذى ذكرناه او فى شمول
المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لافى نفس المنسوب اليه
بل فى شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع
افراد المنسوب اليه مع انه يراد النسبة الى بعضها فيندفع
هذا

هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلثهم و
اربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد
واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف
والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل
والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها
للدلالة على معنى فى متبوعها وافادتها توضيح متبوعها فى
بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو توضيح
متبوعه ويقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا فى النسبة والشمول
هذا حاصل ما ذكره المص فى شرحه وهو اى التاكيد
لفظى اى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ و
معنوى اى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى
فاللفظى منه تكرير اللفظ الاول اى مكرر اللفظ الاول
ومعناه حقيقة مثل جاءنى زيد زيد او حكما نحو ضربت
انت وضربت انا فان ذلك فى حكم تكرير اللفظ وان كان
مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه
لايجوز تكريره متصلا ويجرى اى التكرير مطلقا لا التكرير
الذى هو التاكيد الاصطلاحى فى الالفاظ كلها اسما او فعلا
او حرفا وجملا او مركبا تقييديا او غير ذلك ولا
يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظى الاصطلاحى و

وتخصيص الالفاظ بالاسماء فيكون المقصود من هذا
التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد
المعنوى والتاكيد المعنوى يختص بالفاظ محصورة اى معدودة
ومحدودة وهى نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع
وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل
لا معنى لهذه الكلمات الثلث فى حال الافراد مثل حسن
بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام وابصع
بالصاد المهملة من بصع العرق اى سال وبالمعجمة من بضع
اى روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه
ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعانى ومعانى
التاكيدى بالتامل الصادق فالاولان اى النفس والعين
يعمان اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا وبحسب
اختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه
فى المذكر الواحد ونفسها فى المؤنث الواحدة انفسهما
بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض
العرب نفساهما وعيناهما انفسهم فى جمع المذكر العاقل
انفسهن فى جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثانى
لما سمى النفس والعين تغليبا كالقمرين سمى الثالث ثانيا

للمثنى

للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقى بعد الثلثة
المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير
العايد الى المتبوع المؤكد فى كله نحو قرات الكتاب كله وكلها
نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبد كلهم
وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ فى
الكلمات البواقى وهى اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة و
المعجمة تقول اجمع فى المذكر الواحد وجمعاء فى المؤنث الواحد
او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون فى جمع المذكر العاقل وجمع
فى جمع المؤنث وكذا اكتع وكتعاء واكتعون وكتع وابتع
بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا
يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية
والاجماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لانه
الكلى ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح
تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح
افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون
فى التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم
واشتريت العبد كله فان العبد يتجزى فى الاشتراء فيصح
تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم
صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما فى حكم المجئ واذا اكد

الضمير المرفوع بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين
اى اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم
بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء
المضمر بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد
بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه فلو لم
يؤكد الضمير المستكن فى اكرمنى بقوله هو ويقال زيد اكرمنى نفسه
لالتبس نفسه الذى هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس
فى هذه الصورة اجرى بقية الباب عليه وانما قيد الضمير
بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بلا تاكيدهما
بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس
وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا
تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد
بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين
بلا تاكيد نحو القوم جاؤنى كلهم واجمعون لعدم التباس التاكيد
بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس
والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعنى ابتع وابصع
اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعنى يستعمل هذه
الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل منها على
المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعنى اكتع واخواته عليه

اى على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اى ذكر اكتع مع اخوته
دونه اى دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على
معنى الجمعية وللزوم ذكرها لان شانها التبعية بدون الاصل
البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اى بقصد النسبة
اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اى دون المتبوع اى لا يكون
النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون
النسبة الى المتبوع موطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء
كان ما ينسب اليه مسندا او غيره مثل جاءنى زيد اخوك
وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب اليه
المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست
مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه
احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب
اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان
مقصودا ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف
فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول
البدل الذى بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل
من احد وليس ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة
الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة
القيام الى زيد قلنا ما ينسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب

اليه نفياً ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن
اثباتاً فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبته بنسبته الى المنسب
الى المتبوع فان النسبة للاخوة في الحد اعم من ان يكون بطريق الا
او النفي ويمكن ان يقصد بنسبته الى شيء نفياً نسبته الى شيء
آخر اثباته ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع
اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض
اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم
فضة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالباً عن اشتمال
احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه
نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو قوله تع يسئلونك عن
الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط
فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى
ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني يتحدان
ذاتاً لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد
اخوك فزيد واخوك وان اختلف مفهوماهما فهما يتحدان
ذاتاً قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم اظفر الى فرق جلي بين بدل
الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان
الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيا

الاثبات

فرع

فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود
بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط
وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس
مقصوداً بالنسبة اصلاً بل ارادوا انه ليس مقصوداً اصلياً
والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت
فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحاً فالثاني
عطف البيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت
بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون
التوضيح الحاصل به مقصوداً تبعاً والمقصود اصالة هو الاسناد
اليه بعد التوطئة فالفرق ظ والثاني اي البدل البعض
جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيداً رأسه والثالث
اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة
بحيث توجب النسبة الى متبوع الملابس اجمالاً نحو اعجبني زيد
علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجباً باعتبار صفاته
لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى
صفة من صفاته اجمالاً وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت
زيداً حماره وضربت زيداً غلامه لان نسبة الضرب الى زيد
تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب
بدل الغلط بغيرهما اي يكون تلك الملابسة بغير كون

البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه
جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو
نظرت الى القمر فلكه ولنا قتشه بان القمر ليس جزءا من فلكه
بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل
رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه
فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا
البدل قسما خامسا ولم يسم بدل الكل من البعض لقلته
وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة
مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون
بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما
بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان
اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا اخاك ونكرتين
نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية
كاذبة وجاءني رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة
من معرفة فالنعت اي نعت بدل المعرفة واجب لئلا يكون
المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة
لتكون كالجابر لما فيه من نقص النكرة مثل بالناصية ناصية
كاذبة ويكونان ظاهرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين
نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا
يبدل

يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغايب لان ضمير المتكلم
والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر
منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود
مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال
والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني
فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني
نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار
وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير
صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به
عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك
ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل
من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني
مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين
عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى
اعرابي الى عمر بن فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء
عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي
نحل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي
خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب
ولا دبر اغفر له اللهم ان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل

مطلب عطف البيان

اذا قال اغفر له اللهم ان فجر قال اللهم صدق صدق حتى
النقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة
عجفاء فحمله على بعيره و زوده وكساه وفصله اى فرقه
من البدل لفظا اى من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل
انا ابن التارك البكرى بشر فان قولك بشر ان جعل عطف
بيان للبكرى جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم
تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير
جايز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد واخره عليه الطير
ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلنا
بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان
فاعلا لعليه وان كان مبتداء فهو حال من الضمير المستكن في عليه
وقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى واقعة حوله مترقبة
لازهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا
يقربه واما الفرق المعنوى بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد
بمثل انا ابن التارك البكرى بشر كل ما كان عطف بيان
للمعرف باللام الذى اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو
الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب
اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا
فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا

بالتنوين

بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا
جعلت عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا
والمعنى الاول ظاهر والثاني افيد المبنى اى الاسم المبنى
وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق
ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى
بالمبنى لانه ذكر في المبنى لفظ المبنى ما ناسب اى اسم ناسب
مبنى الاصلى وهو الحروف والفعل الماضى والامر بغير اللام
والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة
ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن
الاسم معنى مبنى الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة
الاستفهام او شبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف
في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه
موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع
موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم
فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك
او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرء
بالفتح او وقوع غيره مركب مع غيره بوجه يتحقق معه عامله
فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام
زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب

ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب التركيب
وعدم المشابهة بمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع
هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط
فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة
والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتأخيرا ايثارا
لتقديم ما هو مفهوم وجودي لشرفه والقابه اي القاب
المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصريين
ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكو
فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان
الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون
الا بهذه الالقاب لا ان هذه القاب لا يعبر بها الا عنها
لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر
في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا
والكسرة جرا او على غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة
والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه
ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لا اختلا
اذ يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن
امرأة ومن زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر
المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات

فيون

والكنايا

والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على
اسماء الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات
لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال وبعض الظروف
لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان اسماء
المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء
الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين
اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون
والاخرى الحركة المعينة انها لم اختيرت دون الباقي المضمر
ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من
حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم ما يتكلم
به وبالمخاطب ما يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به
وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب
فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا او غايب
تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت
موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا فيها لفظا
او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا
اما مقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب
غلامه وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث
المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ

مطلب المضمر

بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير
هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه مقدم من حيث المعنى
او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم
ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى
واما التقدم الحكمي فانما جاز في ضمير الشان والقصة لانه
انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها
مبهمة ليعظم وقوعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ
من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم
المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا
زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل
ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة
اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء
كان مجاور العامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير
مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل
بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون
كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع
ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظ
اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما
قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال

والثالث

والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه
من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال
ان شاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع
المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور
النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة
المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم
الواحد المجهول الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن على صيغة
جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن على صيغة
جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير
المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون
الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت
ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول والنوع الثاني المرفوع
المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما
انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن
هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احواله
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع
الثالث اي المنصوب المتصل قسمان القسم الاول المتصل
بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما

ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها
ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني
اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه انهما انهم انها انهما
انهن والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل اياى ايانا اياك
اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم الى اياهن
وفى اياك اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق
للدلالة على المتكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل
بالاسم ولى مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى
غلامهن ولى لنا ولك الى لهن وكان القياس ان يكون ضمير
كل من المتكلم والمخاطب والغيبة ستة لكنهم وضعوا للمتكلم
لفظين بدلا ان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير
ضربت مشترك بين واحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا
بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر
والمجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة
غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمؤنث
واعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في ضربا
وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث
وبقية الانواع الخمسة جارية بهذا المجرى اعني ان للمتكلم

لفظين

لفظين وللمخاطب خمسة الفاظ وللغائب خمسة فصار المجموع اثنى
عشرة كلمة للثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة
اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها لتسعين معنى
وبينوا لتلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها
فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان
يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في
باب الضمائر التي وضعها لاختصار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل
كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة شيء ويكون فيما بقي دليل
على ما الفى على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع
بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا
الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغائبة اذا لم يكن
مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث
لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت
هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى
او مجموعا واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب
ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب
والواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو
زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كانت
او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان

مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا
الى الظاهر نحو قائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند
ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان
والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الف
ضاربان وواو ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء
في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان يتغير
عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو
في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان
عليه في الرفع فلو كانت الضماير لما تتغير الا ترى ان الياء
في تضربين والنون في يضربن والواو في يضربون والالف
في يضربان لا تتغير فيها اي الواو والالف في الصفة حرف
التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز
الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا الا لاجل شيء
الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير
للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ المنفصل
وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير
على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به
اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع
لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه

يفوت

يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف
عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل اي عامله
معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون العامل
حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل
بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه
اي بكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت
على غير من هي اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل
الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور
كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو
ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل
المتبادر عمرو ولانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل
ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان
مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا
وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه
ما لا يلتبس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له كما هو الظاهر
ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال
لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل
لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال الحذف
العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل

معنويا وما انت قايما مثال كون العامل حرفا وهند زيد
ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير
من هي له فانه اسند اليه الضاربية الجارية على زيد حيث
وقعت خبرا له وهي صفة هند حيث قام الضمير بها وانما
يصح ذلك اذا كان فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في
صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل
نحو الزيدان ضاربهما نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم
نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة
لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا
اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن الكومثلك
اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين
الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير
اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين
اعرف من الاخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياها
حيث يجب الانفصال في الثانية للتحرز عن تقدم احد
المتساويين من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين
الذي هو اعرف على الاخر احترازا عما اذا كان الاعرف
مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله ليعذر المتكلم
في تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده

على خلاف

على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو
اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في اتصال الضمير
الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكم باعتبار
عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته
منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما
يفصله وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه
ضميران ليس احدهما مرفوعا الاول بالاضافة ونصب الثاني
بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل
باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل
نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما
اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل
من التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير الاول لئلا يلزم
الترجيح في تقديم احد المثلين على الاخر فيما هو كالكلمة
الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثاني لكراهتهم تقديم الانقص
على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال
لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته
اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب
ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان
واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قايما

وكنت اياه لانه كان فى الاصل خبر المبتداء ويجب ان يكون
خبر المبتداء ضميرا منفصلا لان عامله معنوى ويجوز ان يكون
ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قايما وكنته لانه شبيه
بالمفعول وضمير المفعول فى مثل ضربته واجب الاتصال
ففى شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون
جايز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل
اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر فى الاستعمال
انفصال الضمير [illegible] بعد لولا لكون ما بعد لولا
مبتداء محذوف الخبر تقول لولا انت لخ يعنى لولا انت
لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما
لولا هم لولا هى لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان
الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن لكن غير
الاسلوب تنبيها على انه ليس بضرورى وكذلك الاكثر
فى الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى
فاعلا تقول عسيت لخ وجاء فى بعض اللغات لولاك
وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير
مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها موقع
بعض تقول ما انا كانت فانت فى هذا المقام مع انه ضمير
مرفوع واقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا فى هذا
المقام

المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور وقع موقعه فالاخفش
متصرف فيما بعد لولا وسيبويه فى نفسه واما عساك فذهب
الاخفش الى انه ضمير منصوب وقع موقع المرفوع وسيبويه
الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما فى المعنى فههنا ايضا
الاخفش متصرف فى الضمير وسيبويه فى العامل ونون الوقاية
مع الياء اى ياء المتكلم لازمة فى الماضى اذ الحقت تلك
الياء لتقى اخر الماضى عن الكسرة المختصة بالاسم التى هى
اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربنى وكذلك
نون الوقاية لازمة فى المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه
عريا عن نون الاعراب اى نون هى الاعراب نحو يضربنى لتقى
اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين
لانها فى الوسط حكما بخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل
الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه
اى فى المضارع ومع لدن وان واخواتها يعنى ان ولكن
وكان وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية لتحفظ
على الحركات البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين
تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما فى لعل
لقرب اللام من النون فى المخرج وحملا على اخواتها كما فى
ليست ويختار الحرف نون الوقاية فى ليت من بين

من اخوات انّ لعدم مانع والحمل على اخواتها خلاف الاصل
وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون
اللازم هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اى عكس
ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف
وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتداء والخبر قبل العوامل مثل زيد
هو القائم وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب
صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا
منفصل مطابق للمبتداء افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا
وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك
التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كون
الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس
فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتداء ضميرا
اوغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل
بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج
اليه فيهما او افعل من كذا الحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل
كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول
العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما
عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل
لان عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى
فيه

فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب
الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتداء اى يستعمله بحيث يحكم
النحاة بكونه مبتداء والا فالعرب لا يعرف المبتداء والخبر
وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال
او منصوب عطف على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من
العرب جعله مبتداء برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب
وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتداء ما بعده
خبره بدون الواو وهو الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد
لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير
معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير
سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة
او لا فلذلك قيد بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام
ضمير غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة
لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويجيء
تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر
ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه
الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان وضمير
القصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة
فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه

التسمية او لان انضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده
فعلى هذا لو لم يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة
بقولنا الشان هو زيد قايم على ان يكون هو مبتدأ راجعا
الى الشان وزيد قايم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير
غايب تقدم على الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه
الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد
قايم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان والقصة متصلا و
منفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب
العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا
وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا
يكون بارزا مثل هو زيد قايم مثال للمنفصل وكان زيد
قايم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قايم مثال للمتصل البارز
وحذفه عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه
منصوبا ضعيف اى جايز مع ضعفه بخلاف ما اذا كان
مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فكونه
على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد
بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثال ان من يدخل
الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء الا مع ان المفتوحة
اذا خففت فانه اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه

منصوبا

منصوبا لازم كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب
العالمين وذلك لانه اذا خففت ان وان لثقلهما بالتشديد
الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة
عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم
يجدوا ان المفتوحة عاملة في الملفوظ مع ان ان المفتوحة
اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى اجدر بالعمل فاذا لم
يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا اعمالها التى في ضمير الشان
لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا
اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا
كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان
مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة
المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسماء
وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة
الى حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها
حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب وامثاله
فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل
ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز
وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اى اسماء الاشارة
ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل

المفهوم من نسبة الخبر الى المبتداء ولمثناه ذان رفعا وذين
نصبا وجرا اى ذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر قدم ليكون
الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلثة
الباقية وقوله هى مبتداء وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا
كل واحد منها بحال خبر له ويجئ فى بعض اللغات ذان فى
جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان
لساحران يريدان على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل
هى الاصل فى لغات المؤنث الواحدة لانه لم يبق منها الا هى وذى
وقيل هى لا الاصل لكونه بازاء المذكر فينبغى ان يناسبها وقيل هما
اصلان والمعول ما اصالتها قدمتا على سايرها الفرعيتها
وتى بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء
بغير وصل الياء بها وتهى وذهى بوصل الياء بهاء ولمثناه
اى لمثنى المؤنث تان فى الرفع وتين فى النصب والجر ولا يثنى
ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم
بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف
العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب
اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع
وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة
المعرب اتفاقى لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء ولجمعهما

اى جمع

اى جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا او قصرا اى ممدودا ومقصورا
واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اى اسماء الاشارة
يعنى يدخل على اوايلها على سبيل اللحوق والعروض بعد
اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهى كلمة ها وهو ليس فى الحقيقة
منها وانما هو حرف جيئ به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه
كما جيئ به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك زيد قايم
وها ان زيدا قايم ويتصل بها اى باواخر اسماء الاشارة
حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف
حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك
مثل ضربتك وبك وهى اى حروف الخطاب خمسة والقياس
يقتضى الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة
مضروبة فى خمسة من انواع اسماء الاشارة يعنى المفرد المذكر
والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهى ستة راجعة الى خمسة لاشتراك
جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد
المؤنث ترتقى الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة
وعشرين وهى اى تلك الخمسة والعشرين ذاك الى ذاكن يعنى
ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت

مذكورين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت
الى مذكورين وخاطبت مذكراً الى ذانكن وذينكن الى اشرت
الى مذكورين وخاطبت مؤنثاة وكذا البواقي يعني تاك
الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن
واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما
ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي لا نقل ذيك فانه
خطاء ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق
الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات
الثلث مقام الاخريين منها لم يجعل هذا الفرق مذهباً
واحاله الى غيره فقال ويقال تلك وتانك وذانك
حال كون هاتين الاخيرتين مشددتين واولاك باللام
اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد
ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور
سابقاً واما تانك وذانك مخففتين واولاك
بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب
للقريب واما ثمه وهنا بضم الهاء وتخفيف النون
وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء
بكسر الهاء ايضاً فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل

في غيره

مطلب الموصول

في غيره الا مجازاً على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء
الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول
المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءاً اي
اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءاً تاماً ان كان جزءاً
تميزاً او لا يصير جزءاً تاماً ان يتم من الافعال الناقصة والمراد
بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءاً اولياً يحلل اليه المركب
اولاً الى انضمام امر آخر معه كالمبتداء والخبر والفاعل والمفعول
وغيرها وانما نفي كونه جزءاً تاماً لا جزءاً مطلقاً لانه اذا
كان بمجموع الموصول والصلة جزءاً من المركب يكون
الموصول وحده ايضاً جزءاً لكن لا جزءاً تاماً اولياً الا
بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي
فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتمل
على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول
فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها
معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها
معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركاً لانه لا خارج
مثل اذ وحيث وليس لها صلة اصطلاحية ولقائل ان
يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة
الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءاً

الا مع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان
يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور
وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية
تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث
ولما كانت الصلة بمعنييه اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية
او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم
من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول
او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينهما بقوله
وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد جملة خبرية
او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غير
ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم
فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت
صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه
جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد
المونث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المونث ويكونان
بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والاولى
على وزن العلى لجمع المذكر والمونث الا انه في جمع المذكر اشهر
والذين كالذين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء
بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة

اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمونث الا انها في جمع
المونث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المونث وجاء في اللاتي
اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوات بحذف
التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو
عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن
ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والجموع والمذكر
والمونث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب
الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار
اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوب الى بني طي
لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى التي والذي قال
الشاعر ۝ وبيري ذو حفرت وذو طويت ۝ اي التي حفرتها
والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت
اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي
والتي او المثنى او المجموع والعايد المفعول اي العايد الذي
لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع
مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى
الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاؤه اعلم
ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي وما يقوم
مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا

الغرض من المسائل وتذكيره اياها فانهم قالوا لاحد اخبر عن
الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريق الاخبار
بل لابد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى
يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد
المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا اردت
الاخبار عن جزء جملة خبرية بالذي اي باستعانة الذي او
التي او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي
مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما
يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه
اي موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في
موضع الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي
واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال وضمير
اخرته يعني جعلته خبرا متأخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد
من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة
الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني
زيدا والمراد بموضع محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو
محل المفعول من ضربت ضميرا للذي واخرت المخبر عنه يعني
زيدا وجعلته خبرا عن الذي قلت الذي ضربته زيد وكذ لك
اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح

بناء

بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون
الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبني
للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل
الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم
وبئس وحبذا وليس وعسى لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول
فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا
يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول
معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر
باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل
من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر
امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع
عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا
تعذر الاخبار ومن ثمه ومن اجل انه اذا تعذر امر منها
تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشأن بان يكون
ضمير الشأن مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتأخير
المخبر عنه خبرا يوجب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف
بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في
ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل
ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزام وقوع الضمير صفة

او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذي ضربته
زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول
فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي
عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي ان يعمل الضمير
الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف
الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال
لان الحال يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو
معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق
لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي كما تلزم
ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك
امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها
نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه
بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير
عايدا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عايد وان جعلته عايدا
الى المبتدأ بقي الموصول بلا عايد وكل منهما ممتنع وما الاسمية
لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قايم واما نافية
نحو ما ضربت زيدا وما زيد قايما موصولة نحو عرفت ما
اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية
نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما

معجب

معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس
وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه
نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيء او نعم الشيء هي وصفة
نحو اضرب ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك
اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية
نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب
اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا
على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة
نحو من جاءك قد اكرمته الا في التام والصفة فان كلمة
من لا يجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن
في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي
الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم
اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء
الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي يقع صفة
اتفاقا فلم جعلها المصنف من التي لا تقع صفة اصلا واجيب
بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى
مررت برجل اي رجل اي رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه
كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل

من اىّ واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها في الاعراب
غيرها من الموصولات الا على الاختلاف في اللذان واللتان
وذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى
المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا
الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى
لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ
بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف
صدر صلتها لتاكيد شبهه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة
وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها
بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه
ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي
حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى
مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر
ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه
الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي
صنعت اي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس و
ح جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت
الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون
كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اي شيء وههنا

عبارتان

اسماء الافعال

عبارتان احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثانية
ان معناه اي شيء وذا زائدة والعبارتان مؤداهما واحد فان
معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال
لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وح جوابه نصب
اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت
الاكرام اي صنعت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كون كل منهما جملة فعلية فيجوز في الاول نصب الجواب بتقدير
الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف
ولم يعتبره المص لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء
الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر والماضي الذي هما
من اقسام المبني الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل
ثم قيل اف بمعنى اتضجر واه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت
وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو
انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي نحو رويد اي امهله
مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز
وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اي بعد مثال لما
هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه
والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست
بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها

مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصريفها الا انها موضوعة
لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل
قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم
للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل
لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر
بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما
كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي
والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع الاول فلا يرد مثل
الضارب امس نقضا على التعريف وفعال اي ما يوازن بفعال
الكاين بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي
كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي ويرد عليه
انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا يؤول بعضهم
قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته
واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال
حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور
قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث
ولم يقم لي الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال
كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي
كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال

بمعنى

بمعنى الامر عدلا او زنة اما زنة فظ واما عدلا فلما ذهب
اليه النحاة من ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي
للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول
للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسما
الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه
كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع
الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية
الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسما الافعال
وبيان وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع
اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان
انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج
باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان
وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا
كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال
اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا او زنة ومعرب
في استعمال بني تميم الا ما في اخره اي الا في فعال علما للاعيان
يكون في اخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون
الحجازيين في بنائه واقلهم لا يوافقون الحجازيين ولا يفرقون
بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار

علما لكوكب وجه الاكثرين ان الواو حرف مستقل لكونه
في نحو حد كالمكور فاختير فيه البناء ولانه اخف اذ سلوك
طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات
اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة
الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم
المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب
وحكمه حكم المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء
الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين
كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال
وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له
كقول المتندم او المتعجب وي وح لا تقدر ان تحكم عليه بشيء
او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل
الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا
قلت غاق فاصدرت ما يشابه صوت الغراب من نفسك
وح لا تقدر ان تحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل
حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ
لاناخة البعير وح ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به وهذه
الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها
على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي

اوعند

او عند اناخة البعير نخ او غاق عند صوت الغراب فهي
في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من
حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية
على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا
الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها
في باب الاسماء لاجرائهم اياها واخذها حكمها وبنيت لجريها
مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل
لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما ذكر
حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت
شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة
او صوت به للبهايم يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او
دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المنادى من البهايم
ذات القوايم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد
الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على
سبيل التمثيل يتناول تعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به
انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند
اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت
الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان
هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان

كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق
بغيره المركبات اى المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم
حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين
او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة
اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما
لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع
لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث جرى مجرى الاسماء
المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط
شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخرج
انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد
المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين
النسبة على وجه لا يخرج منها هذه النسبة اصعب من
خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة تفهم
من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى وذلك
انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة
الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا
النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف
مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل
على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الاخر

لايدل

لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا
وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اى حرف عطف او غيره
بنيا اى الجزآن لوقوع الاول في وسط الكلمة الذي ليس محلا
للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة
وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر
واخواتها اى اخوات حادي عشر الى تاسع عشر او اخوات كل
من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء
ثابت في هذا التركيب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على
العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني
منه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر واجيب بان المراد
بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه
فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة
على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك من المركبات ولا تيسر
ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا يتسع حروفها جميعا
فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف
من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود
من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف

حادى عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة
فحادى عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر
المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادى وعشر اذ لا
معنى له وعلى هذا القياس الحادى والعشرون لا فرق بينهما
الا بذكر الواو وحذفه الاثنى عشر واثنتى عشرة فانه لا يبنى
فيهما الجزآن بل يبنى الثانى للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف
بسقوط النون والا اى وان لم يتضمن الثانى حرفا اعرب
الثانى مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى
الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف
فى الافصح اى اعراب الثانى مع منع الصرف وبناء الاول انما هو
فى افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين
معا واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه واخريهما
اعراب الجزئين واضافة الجزء الاول الى الثانى وصرف الثانى
الكنايات جمع كناية وهى فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شىء
معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض من الاغراض
كالابهام على السامعين كقولك جاءنى فلان وانت تريد
زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدرى ولا كل
ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم
اصطلحوا فى باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين

الكنايات

ولذلك

ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر
تعريفه الا بالتصريح به مفصلا ولذلك اعرض عن تعريفها
مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها
لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة
لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا بناؤها لانها فى الاصل ذا
من الاسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع
بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقى ذا على اصل بنائه وكل
واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن
غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت وغيره
وكيت وذيت للحديث اى للكناية عن الحديث والجملة وانما
بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى هى من حيث
هى لا تستحق اعرابا ولا بناء ولما وقع المفرد موقعها ولم يجز
خلوه عنهما رجح البناء الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب
ومن الكنايات كاين وانما بنى لان كاف التشبيه دخلت على اى
واى كان فى الاصل معربا لكنه انمحى من الجزئين معناهما الافرادى
فصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على
السكون اخره نون ساكنة كما فى من لا تنوين تمكن ولذا كتب
بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها فى الخط ومرتبته
فى البناء منحطة من اخواتها فلذلك لم يذكر المص معها فكم

ها

اشار

الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع
الابهام عن جنس المسؤول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما
كانت للعدد وهو متوسط وهو من احدى عشر الى تسعة وتسعين
مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين
لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة
ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال عندي كما تقول
مائة رجل وثلثة رجال وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه
كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته
صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعية
مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها ويدخل من فيهما اي في
مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من
قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم
من ملك وكم من قرية وذلك لموافقة جر المميز المضاف اليه
كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم
ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز
الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم
من آية بينة استفهامية وخبرية وهما اي كم استفهامية
كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية يتضمن
الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر

من اى

من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء
التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من
اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية
والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية
والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل
عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان
منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله
لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب
على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه
وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب
المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت
في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية نحو كم
غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل
او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل ما على النصب
مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة
التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه داخلا في قاعدة
النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل

عنه

فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكلها قبله اي
واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم
درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا
ضربت وعدكم اشتريت فمجرور بحرف الجر والاضافة وانما جاز
تقدم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لها صدر الكلام
لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار
عليهما على ان يجعل الجار مع المجرور اسما كان او حرفا كالكلمة
واحدة مستحقة للتصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا
ولا تقديرا فعل ولا شبهه غير مشتغل عنه ولا قبله حرف
جر او مضاف وكان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي
فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبني
على مذهب سيبويه فانه يجوز عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة
استفهاما واما عند غير سيبويه فهو خبر مقدم على المبتداء
لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما
سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب
باعتبار اعمال الكاف فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا القيام
مقام عامله الذي هو خبر المبتداء وكذلك اي مثل كم في تاتي
الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرايط المذكورة اسماء الاستفهام
والشرط بمعنى انه ياتي الوجوه الاربعة في جميع هذه الاسماء

لا في كل

مطلب اسماء الاستفهام والشرط

لا في كل واحد منها وهي من وما واين واي واني ومتى
مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف
وايان مختصان بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين
يتاتي فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن
مررت وبما مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته
ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا
شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما الرفع على الخبرية تلك الوجوه الثلثة
نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام
من تضربه اضربه ومن ياتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم
من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط
الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح
الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه الاسماء كمتى
واين وايان وكيف واني واذا ان لم يجر بجار نحو من اين
فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا
قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد
اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهو
مرفوع بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على
شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في
الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتداء

مؤخر نحو متى جهدك بفلان اى متى كائن جهدك به واما
اى فيأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع فى محل الرفع
بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اى وقت
مجيئك اى اى وقت كائن مجيئك فاى وقت على تقدير
انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل
ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم ومثل كم عمة لك يا جرير
وخالة يعنى فيما احتمل الاستفهامية والخبرية وذكر المميز
وحذفه ثلثة اوجه هكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها
وفى مثل تمييز كم عمة اى ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى
النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة فى كم احدها
رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية
فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة
وجوه النصب ولا يخفى ان هذا اليق بما سبق من وجوه اعراب كم
ويحتمل ان يعتبر الاوجه فى مميزها اعنى عمة فاحدها الرفع بالابتداء
استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها
استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه
مبنى على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق
فكان الاليق تأخير هذا عن قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك
واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت

للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت على عشارى
الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف
او القدم بمعنى انها لكثرة الحلب صارت كذلك او هذا خلقة
لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى
ثقلت اى كنت لخدمتها مستنكفا منها فخدمتنى على كره
منى واختار من انواع خدمتها الحلب لان خدمة المواشى وهى
ابلغ فى الذم من خدمة الاناس والعشارى جمع عشراء وهى
الناقة التى اتى على حلبها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى
من الحلب ولا تطيع بسهولة ففى حلبها زيادة مشقة وفى ذكر
عمة وخالة اشارة الى رداءة طرفى ابيه وامه فالاستفهام
على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد
عماته وخالاته فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل
التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشارى
واذا حذفت المميز اى كم مرة وكم حلبة على التهكم او كم مرة او كم
حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه تخصصه
بقولك لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية
على تقدير ارتفاع عمة فى موضع النصب لان الفعل الواقع
بعدها مسلط عليها تسليط الظرفية او المصدرية واذا
رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما

واذا حفضتها خفضتهما وقد يحذف مميز كم استفهامية
كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اى في كل مثال
قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية
مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الكلام قرينة دالة على انه
سوال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار كثرتها فمعناه
كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا
المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن
ضربك بعد العلم بوقوعه او خبر به فظاهر ان السوال
والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة ضربت
او كم مرة او الى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم في
هذا المثال منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين
المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظ واما اذا كان للعدد
فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ
الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه
لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال بتقدير كم رجلا او رجل
ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا بالمفعولية
الظروف اى المعدودة من المبنيات المعبرة عنها عند تعدادها
ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اى من
تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه

عن اللفظ

عن اللفظ دون النية فانه حينئذ يبنى لانه اعرب مع التنوين نحو
رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة
عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت
هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما
بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحرف في الاحتياج الى
المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما
اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت
وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها
ويجوز في هذه الحروف على قلة ان تعوض التنوين من المضاف
اليه فتعرب قال ❀ فساغ لي الشراب وكنت قبلا ❀ اكاد اغص
بالماء الفرات ❀ فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف
المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم
تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح
الرضي الاول هو الحق واجرى مجراه اى مجرى الظرف المقطوع
عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء
على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات
لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه
الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير
لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجرى مجراها حسب

فشبهها بغيره في كثرة الاستعمال وعدم تعرضها بالاضافة
ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش
قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت
او فعلية في الاكثر اي في اكثر الاستعمال وقد جاء في الشعر
اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو
سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا اخره
نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات
لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة
مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة وهي وان كانت في الظ
مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا الى المحذوف فشابهت
الغايات المحذوف ما اضيف اليه فبنت على الضم مثلها ومع الاضافة
الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى
الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد
ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت ومكانية
وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل
اي للزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل
في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها
بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل
استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس

وقوله

وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر استعمالها في الكتاب
العزيز لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل
في الماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى
بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط
وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط
فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها
اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط
وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها
في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا للمفاجاة مجردة
عن معنى الشرط يقال فاجأ الامر مفاجاة من قولهم فجئت
فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا
بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم
المبتدا غلبته وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب
الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت
فاذا السبع اي اذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر
والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد
استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما
الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة للخروج قيل
والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت

ففاجاءة وحاصل المعنى خرجت ففاجاءت زمان وقوف
السبع كما ذهب اليه الزجاج فان اذا عنده زمانية او مكانية [margin]
ووقوف السبع كما ذهب المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان
وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجاءت لا مفعول به
والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف [margin]
اى فاجاءت في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى
السبع نحو اتيتك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد
يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم
زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة ومنها
اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكون
وضعها وضع الحروف وقد يجئ للمستقبل كقوله تعالى
فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها
الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى
الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل اتيتك اذ زيد
قايم واذ قام زيد وقد يجئ للمفاجاءة نحو خرجت
فاذ زيد ولقلة مجيئها لم يذكر المص ومنها اين وانى
هما للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام
والشرط وبناؤها لتضمن معنى حرف الاستفهام او الشرط
نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس

وقد جاء

وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها
متى للزمان فيهما اى في الاستفهام والشرط نحو متى القتال
ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى
نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور
العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان قيام زيد وايان قدم
الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بها والمشهور فتح الهمزة
والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال
استفهاما اى حال شئ وصفته والمراد بالحال صفة الشئ
لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل
وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف
زيد اى على اى حال هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف
عند البصريين تقول كيف ما تجلس اجلس فان كان اى على
اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس
فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنده وان كان بعده
فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اى على اى
حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ
بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول
المدة اى مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ
او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة

فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد
لا المثنى ولا المجموع حقيقة كامثال المتقدم او حكما نحو ما رايته
مذ اليومان اللذان صاحبتا فيهما اى اول مدة عدم رؤيته
هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا
لا يحكم عليهما باول المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا
شيئين او الاشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان
فى حكم المفرد المعرفة حقيقة كامثال المتقدم او حكما نحو ما رايته
مذ يوم لقيته فيه لحصول التعيين من كونه معرفة وانما كان
التعيين مقصودا لانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول
اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة
معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع
مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان
الذى قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد اى بالعدد
المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته
مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان
لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما
خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت
او ان اى ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة
نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او مذ ان ذهبت او الجملة

الاسمية

الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكر لقلته
فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل
ما بعدهما عليهما فكان التقدير فى ما خرجت مذ ذهابك
مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى وهو
اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتداء وهما معرفتان
لكونهما فى تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او
جميع المدة وخبره ما بعده اى خبر كل واحد منهما ما يقع
بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتداء والمبتداء
ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتداء فى مثل
قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز
واعلم انهما اذا كانا مبتداء او خبرا فهما اسمان صريحان
لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد
بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا
فى تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة
ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء
لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح
اللام والدال وسكون النون ولد بضم اللام وسكون
الدال ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام
وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل

الباقية عليه وكلاهما بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند
زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان غايبا عنه
ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده
وحكمه ان يجرّ بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد
ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة
سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولدى
يحذف نونهما ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة
وكبرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء
المشددة وهذه اشهر لغاتها وقد يخفف الطاء المضمومة
وقد يضم القاف اتباعا بضم الطاء المشددة او المخففة
وجاء قط ساكنة مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات
كلها للماضي المنفي اى لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان
الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة
الماضي نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحرف
وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على
اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء
فتح الضاد وكسرها للمستقبل المنفي اى لاجل الفعل المنفي
او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي
جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على

الضم

على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه
مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى الدهر الداهرين
ومعنى الداهر العائض الذى يبقى على وجه الدهر والصو
والظروف المضافة الى الجملة او كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز
بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة
على الفتح للخفة نحو قوله تع يوم ينفع الصادقين وقوله
من خزى يومئذ فيمن قراء بالفتح ويجوز اعرابها ايضا
لكونها اسما مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى
البناء منه وكذلك اى كالمذكور من الظروف في جواز البناء على
الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة
ومشددة مثل قيامى مثل ما قام زيد وقيامى مثل ان تقوم
او مثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو
اذ وحيث ولهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز
اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة
اى باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اى
اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء ملتبس بعينه اى بذاته
المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهود بينهما فالشيء
مقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة
واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية

بحث المعرفة والنكرة

فهو النكرة فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وقوله
بعينه يخرج النكرة وهي اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء
فاشار بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات
فانها موضوعة بازاء معان معينة متشخصة باعتبار امر كلى
فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه
يحكى عن نفسه وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا
بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم
الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك
آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلى والموضوع له جزئى
متشخص والثانى الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات
زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس
ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة
فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى ومعرفة
بخلاف ما اذا وضع الاسد بازاء لفظ هذا المفهوم الجنسى
مع قطع النظر عن المعلومية والمعهودية فانه بهذا الاعتبار
نكرة والثالث المبهمات يعنى اسماء الاشارات والموصولات
وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية مبهم
وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع

العام

العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان
معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها
وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه
المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا
المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام
وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لان
خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك
بينهما والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية
او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخل اللام لئلا يدخل فيه ما
دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم فى ليس من امبر
ام صيام فى امسفر بدل من اللام فلا يعد ما دخله قسما آخر
من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين
بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون
لرجوعه الى ذى اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس
المضاف الى احدها اى احد الامور الخمسة المذكورة ولا يلزم
صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد
فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة الاولى فان المنادى
لا يضاف اليه فان قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل
فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب

ان المراد بالاضافة الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة
ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ
الغير او المثل او الشبه وهو مستثنى من هذا الحكم معنى اى اضافة
معنى يعنى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف
مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية
فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى
المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغنى
عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او
لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت
فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو
الاسم ما وضع لشئ بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن
النكرات والاعلام الغالبة التى تعينت لفرد معين بغلبة
الاستعمال فيه داخلة فى التعريف لان غلبة استعمال
المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لفرد معين بمنزلة
الوضع عن واضع واحد معين فكان هؤلاء المستعملين
وضعوه له ذلك غير متناول غيره اى كون ذلك الشئ
الموضوع لشئ بعينه غير متناول غير ذلك الشئ باستعماله
فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اى
تناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار

الى ترتيب

الى ترتيب انواع المعارف فى الاعرفية بترتيبها فى الذكر اراد
التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب
فقال واعرفها اى اعرف المعارف يعنى اقلها التباسا عند المخاطب
من حيث اصنافها المضمر المتكلم لعدم وقوع الالتباس فيه
ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق فى المتكلم
الا ترى انك لو قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز
ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية
الا كونه المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره
لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما
واقتصر على بيان التفاوت من بين اصناف المضمرات فان
سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى
احدها فان فيه تفاوتا باعتبار المضاف اليه وهذا ما
اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيان انواع المضاف اليه
واصنافه وهذا الترتيب الذى ذكره هو مذهب سيبويه
فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشئ لا بعينه
اى لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو
كذلك فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله
لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد وانما افرد بالذكر لان لها
احكاما خاصة ليست لغيرها وهى ما وضع اى الفاظ

وضعت لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد
او مجتمعة والاشياء هي المعدودات واحادها كل واحد منها
وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل به عن واحد واحد او
او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ
الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا
لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد
الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم
هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت
مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين
يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير
ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما
من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض
الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة
ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر
لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين
ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية
فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها
باقيها اما بالحاق تا والتانيث كواحدة واثنتان او بتوسط
او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع

كمائة

كمائة والوف وعشرون او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة
او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة
كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة
ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في المفرد
المذكر وتثنيته واحدة واثنتان وثنتان في المفرد المؤنث
وتثنيتها على ما هو القياس وتقول المذكر ثلثة الى عشرة
بالتاء بجماعة المذكر اعتبارا لتانيث الجماعة نحو ثلثة رجال
الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها للجمع المؤنث فرقا بين المذكر
والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس
لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا
عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة امراة اثنتا
عشرة او ثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امراة على الاصل
بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى الاحد والواحدة
الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في
المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث
نحو ثلث عشرة امراة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل
التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تانيثين
من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احد عشر
واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني

فی احد عشر واثنی عشر محمول علی التذکیر فی ثلثة عشر والتاء
فی ثنتان بدل من لام الکلمة فلم تتمحض للتانیث وهذا حکمنا
علیه بانه جنس من التانیث وفی اثنتان وان کانت للتانیث
الا انها حملت علی ثنتان واما تانیث الجزء الثانی فی المؤنث
ای فی احدی عشرة واثنتی عشرة لانه لما وجب تذکیره للمذکر
لما عرفت وجب تانیثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق
بین المذکر والمؤنث وبنو تمیم تکسر الشین عند الترکیب فی المؤنث
من عشرة تحرزا عن توالی اربع فتحات مع ثقل الترکیب فی
احدی عشرة واثنتی عشرة او خمس فتحات فی ثلث عشرة
الی تسع عشرة والحجازیون یسکنونها وهی اللغة الفصیحة
لان السکون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بکسر
التاء لانه منصوب بالعطف علی عشرون المنصوب محلا
بمقولیة القول وهی ثلثون واربعون وخمسون الی تسعین
فیهما ای فی المذکر والمؤنث من غیر فرق وهی عقود ثمانیة
وتقول فیما زاد علی عقد من تلك العقود الی عقد آخر
احد وعشرون فی المذکر احدی وعشرون فی المؤنث ولما
غیر الواحد والواحدة ههنا بدون الترکیب لان المعطوف
والمعطوف علیه فی قوة الترکیب لم یکن استعمالهما بالعطف علی
صورة لفظ ما تقدم بعینه فلذلك لم یدرجهما فی قاعدة

العطف

العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف
ای عطف تلك العقود علی الزاید علیها کائنا ذلك الزاید
بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعینه من غیر تغییر فتقول
اثنان وعشرون فی المذکر واثنتان او ثنتان وعشرون
فی المؤنث وثلثة وعشرون فی المذکر وثلث وعشرون فی المؤنث
هکذا الی تسعة وتسعین بل الی تسع وتسعین وتقول فیما زاد علی
تسعة وتسعین مائة والف فی الواحد ومائتان والفان
فی التثنیة فیهما ای فی المذکر والمؤنث من غیر فارق بینهما ثم
تقول علی ما زاد علی مائة والف وما یتفرع عنهما بالعطف
ای بعطف الزاید علیهما او عطفهما علی الزاید حال کون الزاید
واقعا علی صورة ما تقدم من اسماء العدد من غیر تغییر وتبدیل
وتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة
وثلثة رجال او ثلث نسوة واحد عشر رجلا او احدی عشرة امرأة
واحد وعشرون رجلا او احدی وعشرون امرأة او ثلث وعشرون
امرأة الی مائة وتسعة وتسعین او تسع وتسعین امرأة وکذا الحال
فی تثنیة المائة والالف وجمعه ویجوز ان یعکس العطف فی الکل
فتقول واحد ومائة الخ ما ذکرناه والاصل فی ثمانی عشرة فتح
الیاء لبناء صدور اعداد المرکبة علی الفتح کثلثة عشر وجاز
اسکانها ای اسکان الیاء لتثاقل المرکب بالترکیب کما فی معدیکرب

وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت
فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاضي اذا حذفت الياء
الآن الذي يسوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعي استثقاله فجعل
موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على الياء
المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوح الاواخر
مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع
في بيان حال مميزاتها وابتدا من الثلثة لانه لا مميز للواحد
والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث
الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى
نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله اثروا فيه
جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين واما كونه
مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء
من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواتها
وكان قياسها ان تجمع فيقال مات او مائين لان للمائة جمعين
احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني في صورة
جمع المؤنث السالم وهو مات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر
السالم فلا يقال ثلثة مئين فلم يبق الا مات لكنهم كرهوا ان يلي
التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما يعود الجمع بعد ما هو في صورة
المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصروا على

المفرد

على المفرد مع كونه احضر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين
بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في المعدود
فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي
في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست في الحقيقة نون الجمع
اما في ما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كاسم
واحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه
لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم
صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثمائة
امراة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا لاطراد
تسعمائة امراة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة
فاعتبروا افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف
ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف ولم يقل جمعهما
كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد
مرفوض لا يقال ثلثة مات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل
بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض
مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد
ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد
في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة
منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد

الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا
واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها
عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا
كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اى ففي العدد
وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص
وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم
وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد
وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد
الواحد مع مميزه فلا يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال
اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير
ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ
التمييز اى الصالح لان يكون مميزا على تقدير ذكره معهما الدال
بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما
اى عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان
مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس
والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية فبذكرهما
استغناء عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه
لكن لا نم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني
عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا

الجمعية

الجمعية في مميز ساير الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يعتبر الجمعية
فيهما ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد معنى الكلام انه
لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اى بجواهر
احرفه المصورة بهيئة خاصة القابلة بلحوق علامة الافراد
اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حرف التثنية فاذا
اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة
واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على
حدة فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخف عن ذكرهما
ولا شك ان رجلان اخف من اثني رجل وذلك الاستغناء
انما يكون لافادته اى لافادة لفظ التمييز النص المقصود
اى التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك
التنصيص والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما افاد
التمييز ذلك التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد
على حدة ونقول في المفرد من المتعدد اى في الواحد من المتعدد
باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار تصييره اى تصيير ذلك
المفرد عددا انقص ازيد عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله
الثاني مقول القول وذلك المقول انما هو باعتبار تصيير
الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره
بانضمامه اليه اثنين وانما ابتداء من الثاني اذ ليس قبل

الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية
في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة
في المؤنث لا غير اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما
الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق
اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من
العدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع
في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث
كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد
والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول
والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي
عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني
عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة
واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير اولا
حكم اسم الفاعلين في التذكير والتانيث تقول في المذكر الثاني
والثالث والرابع الى العاشر وفي المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف
نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما في المذكر
نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر
فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه للجماعة و

تقول

وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون
ومن ثمة اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار
حاله اختلف اضافتهما فلاجل اختلاف اضافتيهما قيل في الاول
اى المفرد من المتعدد المعمول باعتبار تصييره ثالث اثنين
بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيرهما اى الاثنين
ثلاثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلاثة
وقيل في الثاني ثالث ثلاثة او رابع اربعة او خامس خمسة بالاضافة الى
عدد مساوى عدد ما يكون فوقه اى احدها لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة
والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من العاشر العشرة وذلك
مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر
احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اى واحد من
احد عشر متأخرا بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو
اعتبار بيان الحال خاصة لان اعتبار الاول لا يتجاوز العشرة
كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر
بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب
الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول
من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء ويبني الجزآن
الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث

ذكرها بعد بيان العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث
وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المذكر
وجودي فقال المؤنث ما اى اسم كان فيه علامة التانيث لفظا
اى ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة
او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث المعنوي في حكم تاء التانيث
ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنث السماعية او تقديرا
اى مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كنار ودار ونعل وقدم وغيرها
من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اى اسم ملتبس بمخالفة
المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا
اى علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى
وحبلى او ممدودة كحمراء وصحراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم
ذي وتي وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون
صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اى المؤنث
حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اى اسم بازائه اى في مقابلته ذكر
من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل
واللفظي بخلافه اى ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اذ ليس
بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة
التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في
معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث

اللفظي

اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها
على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته
وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اى الى
المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا مظهرا كان او مضمرا فبالتاء
اى فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل
من اول الامر اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه ح لك
الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه
القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف
الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث
فيه لفظيا واستغناء عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار
به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض
الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث
اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار
ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا
يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استغناء
لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار
في الحاق التاء بالفعل وتركه فتقول حضرت القاضي امرأة
وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس

الا اذا كانت المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور
كزيد اذا سميت امراة فانه مع الفصل يجب اثبات التاء بها نحو
جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره
فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت
او جاؤا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم
لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت
مطلقا اى سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات
او مذكرا نحو اذا جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي
فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء وان شئت تركتها نحو
جاءت الرجال او جاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين
من جموع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما
فان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت
فعلت اى ضمير فعلت وهو الضمير المستكن فيه المقرون بالتاء
الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا
اى ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع
والنساء والايام اى ضمير النساء وما يماثلها في كونها جمع المؤنث
وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه
جمع المذكر الغير السالم فعلت وفعلن اى ضمير فعلت مقرونا
بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما في جمع
المؤنث

المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر
الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل في التذكير كالرجال فيراعى
حقه فاجرى مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا للشيخ
الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت
لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء
اذ النساء لنقصان عقولهن يجري مجرى غير العقلاء المثنى
ما لحق اخره اى اخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله
ونون مكسورة قولنا مع لواحقها والا لا يصدق التعريف الا
على مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد
لا يستغنى من هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح
ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر
ليتميز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة
ونون عوض عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات
في صورة الرفع وهي فتحة ما قبلها التي في حكم الفتحتين وفتحة
ليدل ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع اللحوق ولا باس
باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه
على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان
يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غايته ما في الباب انه يكون
دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اى مع مفرد مثله

في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من
مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك
بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعًا
لا ستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق
هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار
معنيين مختلفين فلا يقال قران ويراد بها الطهر والحيض بل
يراد بها طهران وحيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت
هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للشمس والقمر فانه
ثني الاب باعتبار معنيين مختلفين وهما الاب والام وكذلك
ثني القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز
ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما
ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيجعل
فيثني باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال
في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل
في القران ايضا بلا احتياج ادعاء اسمية للطهر او الحيض
فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل
مفهوم يتناولهما فيثني باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا
الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما
وهو الذي اختلف فيه والمصر اختار بعدم جوازه وبهذا

نسان

الاعتبار

الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجها
فزيد مثلا اذا كان علما لكثيره يسمى بزيد يأول بالمسمى بزيد
ثم يثني ويجمع وكذا عمر واذا صار علما ادعائيا لابي بكر يأول
بالمسمى بعمر ثم يثني ويجمع ورده بعضهم فقال الاولى ان يقال
الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي
لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس
فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية
قوله من جنسه ولما كان اخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة
التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصر
ان يبين حكم ما يتطرق التغيير لانه ما وراه يعرف من
تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو
ما في اخره الف مفردة لا زمة ويسمى مقصورا لانه ضد
الممدود او لانه محبوس عن الحركات والقصر الحبس ان
الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان
مجهول الاصل ولم يمل الى الياء كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي
اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف
فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا
اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه
حيث لا يرد فيه لكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان

كانه

كان الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان فى رحى او حكما
بان كان مجهول الاصل او عديمة وقد اميل كيتان فى متى
حيث جاء متى مما لا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية
كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبا الياء
اى الفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء
حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم
الممدود ان كانت همزته اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة
عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة فى الاشهر لاصالتها كقراء
بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة او للمتنسك من قرا
اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا نحو
قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة عن الف التانيث
كحمراء فان اصلها كانت حمرا بالفين احديهما للمد فى الصوت
والثانية للتانيث فقلبت التانيثة همزة لوقوعها طرفا بعد
الف زائد قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل
من جنس الالف فينبغى ان لا يقع بين الالفين مع انها غير
اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت
الواو همزة فى مثل اقتت واجوه اصلهما وقتت ووجوه
وربما صحت فقيل حمراءن وحكى المبرد عن المازنى قلبها
ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اى وان لم يكن الهمزة

ولا

ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس
او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما
كساو ورداى فالوجهان المذكوران جايزان احدهما ثبوت
الهمزة وبقاؤها فان الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن واو
وياء ملحقة بالاصل وبالاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء
فثبت فى الصورتين كما فى قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان
عين الهمزة فى الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء
فانقلبت مثلها واوا وفى الترجمة الشريفة ان اللازم من هذه
العبارة انه لا يجوز ان يقال فى رداء الا رداءان بالهمزة او رداوان
بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء وكان ينبغى ان يقول
المقصود الا فوجهان بغير لام العهد فيكون عبارة عن اثبات
الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين
كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات
كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم
باشتهاره غيرما وقع فى شرح الرضى من انه قد تقلب المبدلة
من اصل ياء اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء ويحذف
نونه اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة اذ النون
لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة
توجب الاتصال والامتزاج فتنافيان وحذفت التاء

التانيث التي قياسها ان لا تحذف من اخر المثنى كخصيتان واليتان
في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما
على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيتين
والاليتين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها
بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشوه
وقيل خصى والى مستعملان وهما لغتان في خصية واليه وان
كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة
اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف تاء التانيث
اذ ليس لها قاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة
مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي المجموع ما دل
اي اسم دل على جملة احاد مقصودة اي يتعلق بها القصد
في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اي بحروف هي مادة المفرد
الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد
حال كون تلك الحروف ملتبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة
او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما
فالجار في قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او
بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف
مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمع السلامة
لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء

فتغيرت

فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وقوله ما دل على
احاد جنس يشمل واسماء الجنس كتمر ونخل فانها وان لم تدل
على الجنس فقد تدل عليه استعمالا واسماء الجموع كرهط
ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة
بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد نفي الجنس
لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا
فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرج
اسماء الجموع والعدد ونحو تمر مما هو الفارق بينه وبين
واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح
بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت
خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على
الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم
لا يقع على الكلمتين والكلمة وهو من اسم جنس قلنا ذلك
بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا خير في التزام كون الكلم
اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان
الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها
كجامل وباقر وراكب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس
كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له
من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما هو

الجمع والواحد متحدان بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان
التغيير الماخوذ منه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير
فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد
وهو اى المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اى الجمع
الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع
الصحيح المذكر ما لحق اخره اى مفرده واو مضموم ما قبلها
فى حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها فى حالتى النصب والجر
ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو
مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل
ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان
معه اى مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم
يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر فى التثنية فان قيل اسم التفضيل
يوجب ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه ولا كثرة فى
الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على
سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار
فان كان اخره اى اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضى او مقدرة
كقاض قبلها كسرة حذفت اى الياء مثل قاضون جمع قاض
فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب
حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين

وعلى

وعلى هذا القياس حالة النصب والجر مثل قاضين فان
اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين
والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان اخره
اى اخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورة
حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف
ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا
ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون فى حالة
الرفع ومصطفين فى حالتى النصب والجر فان اصلهما
مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اى
شرط اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعنى صحة جمعيته
ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما محضا من غير معنى
الوصفية فيه ان يكون مذكرا علما يعقل اى فكونه مذكرا علما يعقل
من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون
هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر
العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف
فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد
نحو اعوج علما للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما
يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو

طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن
كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان
بفتحها ويدخل فيه ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما
يجمعان بالنون والواو اتفاقا لان علم التانيث هو التاء
لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة
تقلب واوا فيخفى صورة علامة التانيث والمقصورة
تحذف وبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط
الاسم الذى اريد جمعية جمع المذكر الصحيح ان كان صفة
من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل
اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط
الثانى ان لا يكون الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اى مذكرا
غير مستو فى صيغة الصفة الكائنة ذلك الاسم اياها مع
المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة
فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل
كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل
كامل للدلالة على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك
الاسم فعلان فعلى اى مذكر غير مستو فى تلك الصفة مع
المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة
فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال سكرانون للفرق بينه

وبين

وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان
فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه
بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور
مذكرا مستويا فيه اى فى هذه الصفة ثباتا ونثل الوصف
مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور
وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف
والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان
يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان
فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون
الاسم المذكور مذكرا ملتبسا بتاء التانيث مثل علامة
كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت
التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة
لما مر فى التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة
وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها
وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها
علما وصفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء
تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله
وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله ومن
اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه والمؤنث اى الجمع الصحيح

المؤنث ما لحق آخره اى جمع لحق آخره اى آخر مفرده الف
وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح ان كان مفرده صفة
وله اى لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك
المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان
لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون
اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث
كحائض لانه لا يقال فى جمع حائضة حائضات فلو قيل فى جمع
حائض حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان
صفة اى وان لم يكن الصفة مؤنثا بل كان اسما جمع هذا
الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات
فى جمع طلحة وزينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس
بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس
ونحوها من الاسماء التى تانيثها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع
بالالف والتاء بل هو فيها مسموع فيها كالسموات والكائنات
وذلك لخفاء هذه التانيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر
العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث
حد نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض
بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة
الزائدة وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية
فلا

فلا ينتقض بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد
حصول الجمعية واما التغير المذكور فى تعريف الجمع مطلقا
فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث امور
الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم
فى قوله بتغير ما سواء كان التغير حقيقيا كرجال وافراس
او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على
ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل
كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون على وزن افعال
كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقى وافعلة
كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح
مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفى شرح الرضى ان
الظاهر انهما اى جمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة
والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان
والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية
له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى
على ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث بمعنى
بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب
والمشى او لم يصدر كالطول والقصر الجارى على
الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق

مطلب الجمع الكثرة
مطلب المصدر

الفعل منه تاكيداً له او بياناً لنوعه او عدده مثل جلست
جلوساً وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية وويلا
لده ويحالده مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدراً وان كان
الاخيران مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثى
المجرد سماعى اى سماعى ويرتقى عدده الى اثنين وثلثين
كما بين فى كتب التصريف وفى غيره اى فى غير الثلاثى المجرد
يعنى الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه قياسى اى
قياسى كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على
افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال
مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته
فى علم التصريف ويعمل اى المصدر بالقطع عمل فعله المشتق
منه حال كونه ماضيا نحو اعجبنى ضرب زيد عمرواً امس و
حال كونه غيره اى ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبنى
اكرام عمرو خالداً غداً او الآن وذلك العمل لمناسبة
بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمى
الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعنى عمل المصدر
عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا
اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجئ حكمه ولا
يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير

الفعل

الفعل مع ان وشئ مما فى حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال
اعجبنى عمرواً ضرب زيد ولا يضمر اى معموله فيه او يكون
الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر فى
المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين
والجمعين نظرا الى المصدر والفعل ولما كان تثنية الفعل
وجمعه اجمعين فى الحقيقة الى الفاعل وفى اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان
له فى نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم
الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمراً فيه بل مضمراً
مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج
مثل ضربى زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل
المصدر لا مظهراً ولا مضمراً نحو اعجبنى ضرب زيداً لان
النسبة الى الفاعل ما غير ماخوذ فى مفهومه فلا يتوقف تصور
مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله
منونا اولى لانه ح اقوى مشابهة بالفعل لكونه نكرة
كالفعل نحو قوله تع ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اى
المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له
على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة

وضرب التأديب واعماله اى اعمال المصدر ملتبسا باللام
اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل
فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغى ان لا يدخل
على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين
الشىء وبين المقدر به قيل لم يأت فى القرآن شىء من المصادر
المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء
عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الجهر بالسوء فان كان اى
المصدر مفعولا مطلقا من غير اعتبار بدله من الفعل
فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز
اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكورا
نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا
وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اى
من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له
ورعيا له وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل
للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية
وعمل الفعل للبدلية ففى قوله وجهان وجهان وانما فصل
بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان مفعولا
مطلقا بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان
عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين

توهم

توهم تعلقه بالقسمين على السواء اسم الفاعل ما اشتق من
فعل اى من حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اى الفعل
به اى لذات ما قام به الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان
اولى لان ما جعل امره يذكر بلفظ ما ولعل قصد التغليب
بمعنى الحدوث يعنى بالحدوث تجدده وجوده له وقيامه به
مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المص فى شرح قوله ما اشتق من
فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة
المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام يخرج منه ما عدا الصفة
المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث
يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت
والظاهر ان اسم التفضيل داخل فى الجميع الذى حكم عليه بانه ليس
لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به
ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع
له من غير زيادة ولا نقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر
كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه
موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة
فبقوله لمن قام به [illegible] خرج اسم التفضيل فانه موضوع
لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر
الشارحين المص واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى

الحدوث كما اسند والاخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان
الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل فلم يتنبهوا ان
الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل
موضوعا لمن قام به بل لدمع الزيادة ويحدسه ان صيغة
المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم
ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام
صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما
معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب
وقابل وماش واكل وكل ما اشتق من المصادر الثلاثي لمن قام
به لا على هذه الصفة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة
او افعل تفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب
وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على وزن فاعل
ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على
صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في
موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة
اولا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع
كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع
الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت
موضع حرف المضارعة المفتوحة فلو اقيم متفاعل مقام مستغفر

كان مثال الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون
لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل
اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا
لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد
فيكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا
الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى
ظرفين والمصدر والحال والمفعول له والمفعول معه
وساير الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى
الحال والاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا
بشرط اي شيء بشرط عمله بمعنى هو زمان الحال
او الاستقبال فالاضافة بيانيتان وانما اشترط
احدهما لان عمله لشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالفه نحو
زيد ضارب غلامه عمروا الآن او غدا والمراد بالحال
والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان الباسط هنا
وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان
يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه
موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه
موجود الآن وبشرط الاعتماد على صاحبه اي اعتماد اسم

الفاعل على المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف
او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندًا الى صاحبه
نحو زيد ضارب ابوه وجاء زيد الضارب ابوه وجاء زيد
راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها
من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف
النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد
بها شبهه بالفعل نحو اقايم الزيدان وما قايم زيد وما قايم
الزيدان فان كان اى اسم الفاعل المتعدى للماضي اى
لزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد
ذكر مفعوله وجبت الاضافة اى اضافة اسم الفاعل الى
مفعوله معنى اى اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة
اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي
فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء
كان بمعنى الماضي والحال والاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا
على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست معنوية لانها
عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي
بقوله تع وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقدم الجواب
عنه فان كان له اى لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف
اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر

لا باسم

لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما
منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما
اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما فان دخلت اللام
الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة
فتقول مررت بالضارب ابوه زيدًا الآن او غدا لانه
فعل بالحقيقة صح عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم
لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اى من اسم الفاعل بتغير
صيغته الى الاخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة
في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير
الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله
اى مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا
على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل
واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم
الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن
للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمروًا الان او غدًا ومررت
بزيد الضراب عمروًا الان او غدًا او امس وما فيه من معنى
المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى
والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع
منها مصححًا كان او مكسرًا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان

مفردا في العمل وشرطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من
حيث ذاتها بالحاق علامة التثنية والجمع تقول الزيدان
ضاربان والزيدون ضاربون عمروا الان او غدا او امس ويجوز
حذف النون اى نون التثنية والمجموع مع العمل في معموله
بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها
واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز
حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة
كقراءة من قرا المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما
على تقدير التنكير مثل قوله تع لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها
ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد
عليه اسم المفعول ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا
لمن وقع عليه الفعل اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه
كمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعتبار اقامة
من مقام ما مر في اسم الفاعل لقوله ما اشتق من فعل شامل
لجميع امور المشتقة من المصدر فقوله لمن وقع عليه الفعل
يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم
التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل
المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير
في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل

فقط

مطلب اسم المفعول

مطلب الصفة المشبهة

فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول كمضروب
ومن غيره اى من غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح
ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح
الراء وامره اى شانه وحاله في العمل اى عمل النصب والاشتراط
اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او
اوما كامر اسم الفاعل اى مثل شانه وحاله واذا كان
باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا وهو يرفع ما يقوم مقام
الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد
معطى غلامه درهما الان او غدا والمعطى غلامه درهما
الان او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث
انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم
احترازا عن اسم الفاعل والمفعول المتعدى بين لمن اى لما قام
به بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قائم وذاهب
مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل
لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند
الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله
الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اى صار
الرحم طبيعة له ككريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد
بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج

عنه بخصام وطالوع لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض
لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة
مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل الذى هو ميزان
اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا يجئ صيغة من صيغها على
هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدر بحيث
لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة
او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع
وحصر مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة
لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونها
مشبهة به وكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب
وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان فيها
لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط
الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى
فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق
وتقسيم مسائلها اى جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم وتسمية
كل قسم مسئلة لانه يسئال عن حكمه ويبحث عنه ان يكون الصفة
ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما
مضاف او ملتبسة باللام او مجردا عنهما اى عن اللام والاضافة
فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين الى الثلثة

والمعمول

والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى
من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور
تارة اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر
قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى هى للمعمول من
حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول
على الفاعلية اى فاعلية الصفة والنصب على التشبيه اى
تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى
التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا
عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم
يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول
فى الجميع وقال شارح الرضى الاولى التفصيل والجر فى المعمول
على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل
هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه
بتنوين الصفة ورفع وجه بالفاعلية او نصبه على التشبيه
بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب
ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح
الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا
وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن
الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه

وهو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال
اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه
بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف
اشارة الى انه شروع فى قسم اخر من الصفة المشبهة ولان
الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة
ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا
بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم
المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودى والثانى
عدمى وعكس الترتيب فى تفاصيلها لان اقسام الصفة المجردة
اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وساير الاقسام
صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان القسمين منها ممتنع كما قال
اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة
او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم
افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة اما
بحذف التنوين كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما ضيف اليه الفاعل واستتاره فى
مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا
ولا خفة فيه لواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافا

الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان
اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير
واستتاره فى الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة
الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها فى الصورة
تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف فى صورة كانت
الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى
ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين
يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح
فى السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد
التخفيف فيقتضى الحال ان يبلغ الى اقصى ما يمكن فيه ويقبح
ان يقتصر على اهون التخفيف اعنى حذف التنوين ولا يتعرض
لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه
بما استكن فى الصفة والذى اجازها بلا قبح ينظر الى حصول
شى من التخفيف فى الجملة وهو حذف التنوين والبواقى من
الاقسام الثمانية عشر التى خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة
وهى خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اى من تلك
البواقى اما فى الصفة فهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب
المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه
بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما

فى المعمول مثل الحسن وجه وحسن وجه بو فعد فيهما وهما
قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة
بغير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما فى
الصفة والآخر فى المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بضميه
فيهما وهما قسمان حسن لاشتماله على ضمير زايد على قدر
الحاجة وما لا ضمير فيه منهما فهى على اربعة اقسام الحسن
الوجه وحسن وجه والحسن وجه بو فعه فيها قبيح لعدم
الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر
فى الصفة مثل ظهوره فى المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده
وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها
اى فى الصفة لان معمولها فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم
تعدد الفاعل فهى اى تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل
لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك
الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اى وان
لم يرفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير
الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث الصفة بتانيث الموصوف
فتقول هند حسنة وجه او حسنة وجها وتثنى الصفة
اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان
وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل

الزيدون

الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها واسم الفاعل والمفعول
غير المتعديين اى اسم الفاعل غير المتعدى الى مفعول واسم
المفعول الغير المتعدى الى مفعول لاشتقاقه من الفعل
المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك
المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول واحد مثل
الصفة المشبهة فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فاعلا
ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما تقول
زيد قايم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره
فاذا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم
الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اياه وزيد
معطى اياه لم يعلم ان اياه فى المثال مفعول الضارب او فاعله
نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول ثان لمعطى
او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول
والمفعول الثانى محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب
تقول زيد تميمى الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل
ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف قام به الفعل
او وقع عليه الفعل والتعميم لقصد شمول فسمى اسم التفضيل
اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره فى اصل
ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف

مطلب اسم التفضيل

اى لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى لموصوف
متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات
وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد
بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيا
دة
على غيره يخرج اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو
اى اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث
وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل
اخير واشر تخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان
على الاصل وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من حدث ثلاثى
لا رباعى ولا مزيد فيه ليمكن البناء اى بناء افعل وفعلى منه
اذ البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على تمام
حروفه متعذر لان هذه لا تسع الزيادة على ثلثة احرف
ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق
من الرباعى او الثلاثى المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف
الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف
رباعى مجرد كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله
او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه
فلا يتعين المعنى ليس بلون ولا عيب اى من ثلاثى مجرد ليس
بلون ولا عيب ظاهرى لان منهما اشتق افعل لغيره اى لغير

اسم

اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل منهما لا
لالتبس ان المراد ذو حمرة وعورة او زايد فى الحمرة والعورة
وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل الصفة مقدم بناؤه
على التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق
الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة الاخر فى
الصفة والاولى موافقة الطبع مثل زيد افضل الناس
فان الافضل من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب وهو
الفضل فان قصد غيره اى غير الثلاثى المجرد بان يراد
ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه
اى الى غير الثلاثى المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه
استخراجا مثال للثلاثى المزيد فيه واكثر بياضا مثال للون
وعمى مثال للعيب الظاهرى لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن
يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى
التفضيل لانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم
حكموا بشذوذه فى نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد
بالحمق ما يبدو اثر البلادة فى الظاهر كما حكى عن ابن هبنقة
من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية
طويلة فسئل عن ذلك فقال لا اعرف بها نفسى ولا اضل
وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخى

انت احمق منى انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي
جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بمعنى الظهور قياسا
وان يكون اشتقاق اجهل و ابله من يكون اثار جهله
و بلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ و لا يقول بذلك عاقل
والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابله حيث قال وينبغي
ان يقول من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة
يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابله من فلان واحمق منه
وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه
للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا
يلزم الالتباس فاقتصروا على الاشرف و قد جاء للمفعول
على خلاف القياس مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد
معذورية والوم لمن هو اشد ملومية واشغل
واشهر واعرف ويستعمل على احد ثلثة اوجه حق استعماله
بالاضافة او بمن او باللام على سبيل الانفصال الحقيقي
فلابد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره
فلابد من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه و ذكره مع من
والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا
لانه يشار باللام الى معين بتعين المفضل عليه مذكورا قبله
لفظا وحكما كما اذا قلت شخص افضل من زيد ثم قلت عمرو

الافضل

الافضل اي شخص الذي قلنا انه افضل من زيد عمرو فعلى
هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل
اما مضافا نحو زيد افضل عمرو او بمن نحو افضل من عمرو
او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين الاثنين منها
نحو زيد الافضل من عمرو ولا يكون ذكر اللام او من لغوا
واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر
فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم
بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض
نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز
ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه باعتبار انه
مستعمل بالاضافة اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر
من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما
وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه
المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اليه اسم التفضيل
باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه
وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على
غيره فالاولى ذكر المفضول و يشترط في استعماله بهذا المعنى ان
يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان
كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله بهذا

تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد
افضل الناس اى افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز
بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن
الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة
اى ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون
على المضاف اليه وحده ويضاف اى اسم التفضيل الى ما اضيف
اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف
سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل
فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه ويجوز بهذا المعنى
ان يضيفه الى جماعة هو داخل فيهم كقولك نبينا افضل
اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة
من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته
فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه
الى غير جماعة نحو فلان اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد
لانه منشاؤه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي
اسم التفضيل المضاف وهو الذي ان يقصد به الزيادة على
من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان
موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا
نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات

افضل

افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه
الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة
اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتأنيثا لمن هو له اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان
افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء
والهندان فضليا النساء والهندات فضليات النساء لمشابهته
بما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من
نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة
مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة
اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع
عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى
لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل
بمن معه مذكورا لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة
التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط
باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها المفارقة بينه وبين
احرفها تمام الكلمة ولا يعمل اى اسم التفضيل في اسم
مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص
المظهر بالذكر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر

ضعيف لا يظهر اثره فى اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل
وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا
او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فالفعل دال على
الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى
هو اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف والحال
والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما
رايحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز
ينصبه ما يخلو من معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل
الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل
لانه ليس له فعل بمعناه فى الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان
فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا
يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا
الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا سببيا هو فى
اللفظ لشىء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او
حالا وهو فى المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشىء
وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار
الشىء الذى هو اعتبر اولا على نفسه اى نفس ذلك المسبب
باعتبار غيره اى باعتبار تقيده بغيره اى غير ذلك الاول
فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثانى مفضلا عليه منفيا خبر

بعد

بعد خبر لكان تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن فى عينه
الكحل منه فى عين زيد فرجلا هو الشىء الذى ثبت له اسم
التفضيل فى اللفظ والكحل مسبب مشترك بين الرجل وبين
عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار
عين زيد وانما شرط ان يكون فى اللفظ ثابتا لشىء وفى
المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له نظره
تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة
لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل فى مظهر بعده
سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب
عمرا وانما شرط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من
وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه
مثل ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما
مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة
بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار
ولئلا يبقى على ما هو الاصل فى اسم التفضيل وهو التغاير بحسب
الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن معنى
التفضيل بالنفى كما سيتضح فائدته وانما شرط ان يكون
اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل
عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى لانه اى احسن فى

هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر
بمعنى فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان
يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا سولى
النفي على اسم التفضيل يوجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة
فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين
زيد اما بان يساويه او بانه يكون دونه والمساواة يأباها
مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل
دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى
حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه
مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلايم المدح فينفي
اصل الحسن ويوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن
زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه
لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا حسن في عينه
الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق
الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة
نفي الزيادة ايضا لان الزايد في الزيادة على الشيء ما يساوي
مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو
في ضمن الزايد فانتفى الزايد ايضا فيحصل من جميع ذلك
ان حسن كحل عين رجل دون كحل عين زيد وذلك كمال المدح

فان

فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز
عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا
افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق
بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور يتحدان
بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه
مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي
فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه
بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان
المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في
معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو
عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية
والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن وبين معموله اي ما
عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك
المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما
ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية
لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية فلا يخرجه
عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في
المبتداء والخبر اذ العامل في المبتداء بالحقيقة ح معنى
الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية

فانه لم يبق اجنبيا ح فان من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل
ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين
احسن ومعموله باجنبي من حيث انه اسم التفضيل ولكنه
في معناه تعقيد وركيك وكذلك لو قيل بهذه العبارة ما رأيت
رجلا احسن في عينه هواء الكحل في عين زيد لا يخلو
عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة
الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر
مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق
المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير
عنها غير منحصرة فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة احصر
منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما
انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة و
تعليق بعض هذه الصورة عليه فقال ولك ان تقول
ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة
من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو احصر منه بفقد
ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى عن
زيد كان احصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير
فالمعنى ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين
زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل

تفضيل



تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل ح فان قدمت
على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه
قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله
ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر
عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره
ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحيل احسن فيها
الكحل من عين زيد او نقول معناه ما رأيت عينا كعين
زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا
على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسنا ليس في غيره وانما
جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت
افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها
مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه
صفة مصدر محذوف اي قلت ما رأيت كعين زيد اه قولا
يماثل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو
مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة
الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو المذكور لانه
كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت
مع ما يليه مثل مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي
السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف

الامام وفي الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب
منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره
ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل
والتائية من ابى اداى كالتحية من حيى ادحى وهو الملك والتاني
وساريا من السرى وهو السير في الليل في الليل فقوله
ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا
مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا
مفعول اول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين
حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى
اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق
باقل والمجرور عايد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة
له وتائية تمييز عن نسبة اقل الى ركبا ومنصوب على المصدرية
اى اتيانا تائية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول
اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي
السباع واخوف منه وما في ما وفى مصدرية وساريا اى ركبا
ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اى واديا اقل واخوف
في كل وقت الاوقت وقاية الله ساريا يقول مررت على
واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال انى لا ارى مثل
وادي السباع حين احاط به الظلام يكون توقف الركب به
اقل

بحث الفعل

اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف
من وادي السباع في كل وقت الاوقت وقاية الله سبحانه
ركبا ساريا بالليل فيه عن الافات والمخافات ولو عبرت
بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه
في وادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى
واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع ولما قسم الشيخ
الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الحصر حد كل
واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم
بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك بتلك
الطريقة وصدر بتعريفه فقال الفعل ما دل اى كلمة دلت
على معنى كائن في نفسه اى في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد
بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم
كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فرجع كون المعنى في
نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله
بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى ويكون
المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية لكن
المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل واعلم
ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو
معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما

ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى هو الة لملاحظة
طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى فى نفسه ليس تلك
النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين
ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى
المطابقى بل اعم لكن لا يتحقق الا فى ضمن التضمن فخرج بهذا
القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا
باحد الازمنة الثلثة فى الفهم عن لفظه الدال عليه موصفة
بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا
وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن
المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة
عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع
ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة
لوجود الاحد فى الاثنين ولانه يقترن بحسب كل وضع
بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه
اى من خواص الفعل دخول قد لانها انما استعملت لتقريب
الى الحال او لتقليل الفعل او لتحقيقه وشئ من ذلك
لا يتحقق الا فى الفعل ودخول السين وسوف لدلالة
الاول على الاستقبال القريب والثانى على الاستقبال البعيد
ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفى الفعل كلم ولما

او

او لطلبه كلام الامر او للنهى عند كلا للنهى او لتعليق الشئ
بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعانى لا يتصور الا
فى الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما
خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل
فلا يلحق الا ماله فاعل والصفات استغنت عنها بما لحقها
من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا
جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احتراز
عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت
اراد بنحو تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة
فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق
الا ماله فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحظ فروعه
عند جمع احد نوعى الضمير تحرزا عن لزوم التساوى الفرع
مع الاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واحضر
فهو بالتعميم اليق واحدى الماضى ما دل اى فعل دل بحسب
اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك
الحاضر الذى انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان
فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات
لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله
ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك

يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد
بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب اصل الوضع فلا ينتقض
منعه بلم يضرب وجمعه ما بان ضرب ضربت مبنى على الفتح
خبر مبتداء محذوف اى هو يعنى الماضى مبنى على الفتح لفظا
نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون
الذى هو الاصل فى البناء فلمشابهته المضارع فى وقوعه
موقع الاسم نحو زيد ضرب فى موقع زيد ضارب وشرطا
وجزاء فتقول ان ضربتنى ضربتك فى موضع ان تضربنى
اضربك اما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع
المتحرك فانه مبنى على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة
اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال
الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن
مثل ضربا فانه ايضا مبنى على الفتح ومع غير الواو فانه يضم
معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا والمضارع ما
اى فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اى حال كونه ملتبسا
باحد حروف نأيت فى اوائله يعنى الحروف التى جمعها كلمة نأيت
وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اى وقوع ذلك الفعل مشتركا
بين زمانى الحال والاستقبال على الاصح كوقوع الاسم مشتركا
بين المعانى المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه

اى تلك

اى تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه
بواحد من زمان الحال والاستقبال يعنى الاستقبال بالسين
فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما
كان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف
المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا اذ معنى
المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا
الشبهين ارتضعا فى ضرع واحد فهما اخوان رضاعا
فالهمزة من الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او
مؤنثا مثل اضرب والنون له اى للمتكلم المفرد اذا كان معه
غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما
ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او
مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحدة والمؤنثين
غيبة اى حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات او ذى غيبة
والياء للغائب غيرهما اى غير القسمين المذكورين وهما
واحد المؤنث ومثناه وقوله غيرهما بالجر على البدلية من الغائب
لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة
الصرفة فهو فى نوع النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو
الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة فى
الرباعى اى فيما كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج

او لا كيتدحرج ومفتوحة فيما سواه اى فيما سوى ما ضيه
على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب
من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه
ولما كان هذا الكلام فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح
ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت
او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون
مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو
دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل
عليها لزم دخولها على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع
المؤنث فى المضارع يقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها
نون جمع المؤنث فى الماضى فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع
ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم
فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن الحرف الاخر حرف
علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل للتثنية مذكرا كان
او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون
وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب
المؤنث مثل تضربين وهذه الاربع صيغ يضرب فى الواحد
الغائب المذكر وتضرب فى الموضعين فى الواحدة الغائبة
المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب فى المتكلم الواحد
ونضرب

ونضرب فى المتكلم مع الغير بالضمة فى حال الرفع والفتحة
فى حال النصب لفظا اى حال كون الضمة والفتحة لفظيتين
والسكون فى حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب و
المضارع المتصل به ذلك اى ضمير البارز المرفوع وذلك فى خمس
مواضع بالنون فى حالة الرفع وحذفها اى بحذف النون فى حالتى
النصب والجزم فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب فى
الاسماء تابع للجر مثل يضربان ويضربون وتضربين ولم
تضربا ولن تضربا والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء
بالضمة تقديرا فى حالة الرفع لان الضمة على الواو والياء
ثقيلة تقول يدعو ويرمى والفتحة لفظا فى حال النصب
لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمى والحذف اى بحذف
الواو والياء فى حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة الواو
اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع
المعتل م
الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل
الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اى بحذف الالف
فى حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن
الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا
التجرد كما هو المختار من عبارته وذلك مذهب الكوفيين
وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما فى زيد يضرب

اى ضارب او مررت برجل يضرب او رايت رجلا يضرب
وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم
فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك
مذهب البصريين واورد عليه انه لم يرتفع فى مواضع لايقع
فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وسيقوم
وسوف يقوم وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو
يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذى يضرب ويقوم
الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب
هو على ان ضارب خبر مبتداء مقدم عليه وكذا قائمان
الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب
مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا ونحو سيقوم
ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده
والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف فى حكم السين وعن
نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن
الاصل لما يجئ فى باب الافعال المقاربة ان شاء الله تعالى
وينتصب المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا
ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش
فى اى شئ وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله
اذ ان فخفف وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن

المضا

المضاف اليه وكى وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى
ادخلها وبعد لام كى نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهى
اللام الجارة الزائدة فى خبر كان المنفى نحو وما كان الله ليعذبهم
لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله
مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرنى
فاكرمك وبعد الواو نحو لاتاكل السمك وتشرب اللبن
وبعد او نحو لالزمنك او تعطينى حقى فان الواو والفاء
عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر
على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد
المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى زرنى فاكرمك ليكن
منك زيارة فاكرام منى اياك وفى لاتاكل السمك وتشرب اللبن
لايكن منك اكل السمك وتشرب اللبن معه فان التى تنصب
المضارع بمثل اريد ان تحسن الى مثال النصب بالفتحة و
مثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون وكلمة هى
ان التى تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هى ان المخففة من
ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف
الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اى ان
الواقعة بعد العلم هذه اى الناصبة نحو علمت ان سيقوم
وان لا يقوم وان التى تقع بعد الظن ففيها وجهان لان الظن

باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على
التحقيق وباعتبار عدم اليقين يلايم ان المصدرية فيصح
وقوع كليهما فيجرى فى ان التى بعدها الوجهان ولن فى مثل لن
ابرح ومعناها اى معنى لن نفى المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا
والا يلزم ان يكون فى قوله ولن ابرح الارض حتى ياذن لى
الاية تناقضا لان لن تقتضى التابيد وحتى ياذن الانتهاء
واذن التى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
اى اذا لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها
على ما قبلها لا ينتصب لانها لضعفها لا يقدر ان يعمل فيما
اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف
على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا
لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا فى الاستقبال فان فقد
احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن
يحدثك اذن اظنك كاذبا وكلاهما كقولك لمن يحدثك
انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال
اسلمت اذن تدخل الجنة مثل مثال لا يحتمل الا الاستقبال
فقوله اذن مبتداء وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب
الملحوظ معنا كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة
خبر ا

خبر المبتداء فتمثل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات
اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع مشروطا
بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتداء والخبر واذا وقعت
اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جايزان النصب
بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف
لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف
وكى التى ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة
ومعناها السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية
الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى التى ينتصب
بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم
ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كى اى حال كون حتى
بمعنى كى للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى
ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم وكنت سرت
حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كى او الى ولاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم
فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى
تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا

فان اردت بالفعل الذى دخل حتى الحال بمعنى زمان الحال
تحقيقا اى بطريق التحقيق بان تكون فى زمان التكلم
بعينه سيجئ مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول
كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع
حكاية الحال الماضية كانك كنت فى زمان الدخول حيث
هذه العبارة وتحكيها فى زمان التكلم على ما كنت هيئته
وكان ما بعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا فابقيته على
ما كان عليه وحكيته ففى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا
اذ لا يكون ح تقديره لانها علم الاستقبال كانت اى حتى
عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى
كونها حرف ابتداء ان يبتدا بها الكلام المستانف لا ان
يقدر بعدها مبتدا او يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة
على اسم كما توهم بعضهم فيرفع اى ما بعد حتى لعدم الناصب
والجازم ويجب السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها
ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى
مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد الحال
تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم ومن ثمة
اى ومن اجل هذين الامرين اى كون حتى عند ارادة الحال
حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع
نظرا

نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع ما بعد حتى فى قولك
كان سيرى حتى ادخلها فى وقت حصول كان الناقصة
فى هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها
لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقى
الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى
الامر الثانى فى قولك اسرت حتى تدخلها لانها ح يكون
ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها
سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام
فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب
وهو محال وجاز فى وقت حصول كان التامة كان
سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى فانا ادخل
الان ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع
لان السير فى هذا المقام متحقق والشك انما هو فى
تعيين الفاعل فيجوز ان يكون السبب متحقق الحصول
فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز فى التامة لا على
كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله فى
التامة كالمعطوف عليه وفى بعض النسخ هكذا وجاز
فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة اى جاز الرفع وهذا
التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى هذا

كان قولهم ايهم سار عطف على كان سيبويه ولا فساد
فيه ولام كي التي ينتصب بعدها بتقدير ان مثل اسلمت
لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام
الجحود التي ينتصب بعدها المضارع هي لام التاكيد للنفي
بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى
نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر ان بعدها
فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف
يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اي ما كان
صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم
او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان معذبهم
والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان ور
فبتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين
احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان
العدول من الرفع الى النصب للتنصيص على السببية
حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد
السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون
قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد بتقديم
الانشاء او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن
توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة

امر

امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام
مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم
فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز
ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندك ماء
فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما
تاتينا فتحدثنا اي ليس اتيان فتحديث مني ويندرج
فيه التحضيض نحو لولا نزل عليه ملك فيكون معه نذير
لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي
مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل
فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض
نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة
خير مني ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصودة
والفاء تدل عليها وما بعدها في تاويل مصدر معطوف
على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سانزل
منزلي ببني تميم والحق بالحجاز فاستريحا فبدون تقدم
احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو
التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مشروطة بشرطين
احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا لو

للجمع دايما وثانيهما ان يكون قبلها اى قبل الواو مثل ذلك
اى ما يماثل الواقع قبل الفاء فى كونه احد الاشياء الستة
المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو
كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام
ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع منك اكل
السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التى
ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الا ان
او الى ان اى بشرط ان يكون معنى الا او الى الداخلتين
على ان المقدرة بعدها الا ان ايضا نحو لالزمنك
او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى او الا ان تعطينى
حقى فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اى لالزمنك
الا وقت ان تعطينى حقى وغيره يقدرها بالى
بتاويل مصدر مجرور باو التى بمعنى الى اى لالزمنك
الى اعطائك حقى والعاطفة اى الحروف العاطفة
مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة اولا
كثم واذا كانت منها ففى غير اشتراط ما ذكر من الشروط
لصحة تقدير ان بعدها اى ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبنى
ضربك زيدا وتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف

المذكورة

المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا
بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا
فهو معطوف على اول معدودات الناصبة بتقدير ان
اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا وعلى اخرها وهو او
بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى
قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان
ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بهذا المعنى لانه على تقدير
الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر
فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص
الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه
فى ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ذكرها مرتين
مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل كساير ما ذكر ويجوز
اظهار ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى ومع ما الحق بها
لام الجارة الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف
العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه
الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك لاكرامك واعجبنى
ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها
ما نقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام
الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان

وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كى وهى بهذا
المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها التى بمعنى الى لان
المعنى الاول اغلب فى التى يليها المضارع واما الواو والفاء
واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص
على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب
فلم يظهر النصب بعدها ويجب اى اظهار ان مع لا الداخلة
على المضارع المنصوب بها فى صورة دخول اللام بمعنى كى
عليها اى على ان لاستكراه اللامين المتواليين لام كى ولام
لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصب تضمر
فى غير المواضع المذكورة كثيرة من غير عمل لضعفها نحو
قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ
كقوله الا ايهذا اللائمى احضر الوغى فى رواية النصب
ولكن ليس بقياس كما فى تلك المواضع ولذلك لم يذكرها
ويجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة
فى معنى النهى احتراز عما استعمل فى معنى النفى وهذه
الكلمات تجزم فعلا واحدا او كلم المجازات اى يجزم المضارع
بكلم المجازات اى بكلمات الشرط والجزاء التى بعضها من
الاسماء وبعضها من الحروف وهذا اختار لفظ الكلم والجزم
بها فعلان وهى اى كلم المجازات ان ومهما واذما وحيثما

فاذ

فاذ وحيث يجزم المضارع مع ما واما بد ونها لا واين ومتى
وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما اولا
وما ومن واى وانى واما انجزام المضارع مع كيفما واذا
فشاذ ولم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان
معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرء اقرء كان معناه
على اى حال وكيفية تقراء انت انا ايضا اقرء عليها ومن
المتعذر استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات
واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى
ان التى هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع
به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اى ويجزم المضارع
بان مقدرة وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى فلم تقلب
المضارع ماضيا وتفيد اى تنفى المضارع ولا يبعد
لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعنى ماضيا ولما مثلها اى مثل
لم فى هذا القلب والنفى ويختص اى لما بالاستغراق
اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت
التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب
ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء الندم الى وقت التكلم بها
واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك
الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اى ويختص لما ايضا

ض

بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت
المدينة ولما اى ولما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات
الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لا لما يضرب
كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها
فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها
غالبا في المتوقع اى ينفي بها فعل مترقب متوقع تقول لمن
يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا
نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب
بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي
مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الفاء والواو وثم
نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ثم ليقضوا
ولا النهي هي المطلوب بها الترك اى ترك الفعل وفي
بعض النسخ ولا النهي ضدها اى لا للنهي ضد لام الامر
وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع
المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا
او متكلما وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على
الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الثاني وكلم
اى لجعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المص وكلم
المجازات ما يدخل على الشيئين ليجعل الاول سببا للثاني

الفعل

ولا شك ان كلم المجازات لا تجعل الشيء سببا للشيء فالمراد
بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء
بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازات دالة عليها ولا
يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني او خارجا
ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها
ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم
كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام
والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم
اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها
بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس
سبب الاكرام عنده ويسميان اى هذان الفعلان اولهما شرطا
لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على
الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اى الشرط والجزاء مضار
عين
نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني
فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو
ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا
فالوجهان اى ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو ادوات
الشرط والرفع لضعف التعلق بحيلولة الماضي والفصل بغير
المعمول نحو ان اتاني زيد اته او اتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير

قد لفظا تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى
نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اى لم يقترن
بقد سواء كان قد ملفوظة كقوله تع ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تع وان كان قميصه قد
من قبل فصدقت اى فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق
تأثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه
عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك
و
وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون
للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس
لوجوب دخول الفاء فيه وان كان الجزاء مضارعا مثبتا او
منفيا بلا احترز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق
لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير
ادات الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها
لان ادات الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى
بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال
فترك الفاء لوجود التأثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله
تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله
منه والا اى وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين
فالفاء لازم فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما

تقول

كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا
كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد
اكرمتك وعلى كل تقدير لا تأثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج
ج
الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام
او مضارع منفي بما او لم ولن او غير ذلك كالتمني والعرض
في جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج
الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاءة مع الجملة الاسمية التي
وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء
لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى التعقيبة ولكن
الفاء اكثر وانما شرط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها
بها لان ان الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية
فرقا بينهما كقوله تع وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا
هم يقنطون اى فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع
حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني
اكرمك اى ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن
خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل
عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني
نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض
نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا اذا كان

المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان
يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اى سببية ما تقدم له
فح تقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير
ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا
يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب
سببا لها وهى مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها
تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء
لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها
جزاء فينجزم بها مثل اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم
هو الاسلام وهو مطلوب وفائدته دخول الجنة وهو سبب
لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ
من اسلم تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة
ونحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهى
قرينة للفعل المنفى لا المثبت لا امتنع لا تكفر تدخل النار
عند الجمهور خلافا للكسائى فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه
عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار
وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه
يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف

ولهذا م

فى

فى هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية
هذا اذا قصد السببية واذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل
يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تع
فهب لى من لدنك وليا يرثنى فمن قرا بالرفع اى وليا
وارثا او بالحال كذلك كقوله تع فذرهم فى طغيانهم يعمهون
اى عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر قال رائدهم ارسوا
نزاولها فكل حتف امرء يجرى بمقدار الامر هكذا فى بعض
النسخ وفى بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر
فانهم يطلقون امثلة الماضى والمضارع ويريدون
صيغهما وفى بعض انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر فى
هذا النوع من الافعال اشتهر فى معنى المصدرى ايضا فاراد
النص على المقصود وهو فى اصطلاح النحويين والاصوليين
مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المص فى شرحه يطلب
بها الفعل شامل لكل امر غايبا كان او مخاطبا او متكلما
معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا
فانه يطلب بها الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب
احتراز عن الغايب والمتكلم بحذف حرف المضارعة
احتراز عن مثل قوله تع فبذلك فلتفرحوا فيمن قرا على
صيغة الخطاب ومثل صه ومه ورويد وحكم اخره اى حكم

صيغة م

اخر الامر فى الحقيقة عند البصريين الوقف على السكون
لانتفاء ما يقتضى اعرابه وهو حرف المضارعة لانه مشابهته
الاسم المقتضية للاعراب انما هى بسببه و فى الصورة حكم
المجزوم اى مثل حكم مضارع المجزوم فى اسكان الصحيح و سقوط
نون الاعراب وحرف العلة لانه لما تشابه ما فيه اللام من المجزوم
معنى اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم
كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم
وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان
بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن
اخره وجعل ما بقى امرا تقول فى تعد عد وفى تضارب
ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده
حرف ساكن وليس اى المضارع برباعى والمراد بالرباعى
ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو
باب الافعال ما غير زيدت همزة وصل على ما بقى بعد
حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال
كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده ضمة دفعا للالتباس
بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج
الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر ومكسورة فيما سواه اى
سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه
لوضم

سه حرف

[illegible]

لو ضم فى مثل اضرب لالتبس بالماضى المجهول من الاضراب
ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم فى اعلم لالتبس بالمضارع
المجهول ولو فتح لالتبس بالماضى الرباعى نحو اقتل مثال
ما يكون بعد حرف المضارعة ضمة واضرب مثال ما يكون بعده
كسرة واعلم مثال ما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة
اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب
حذفها وهو اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد لا همزة وصل
مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اى فعل
المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى
ملابسة او على حذف مضاف اى فاعل فعله الواقع عليه
ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله
ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله
واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء
بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذى اريد حذف فاعله
المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم
اوله وكسر ما قبل اخره مثل ضرب ودحرج واعلم واختير
هذا التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب
لم يوجد فى الاوزان للخروج عن الضمة الى الكسرة ووزن
فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على

عزابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا
ضرورة فى اختياره بعد حصول المقصود باخف منه ويضم
الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج
لئلا يلتبس فى الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثانى
مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة
مضارع علمت وجاهلت ودحرجت خوفا للبس هذا
علة لقوله ويضم الثالث والثانى ومعتل العين اى ما
كان عينه معتلا فقط لئلا يرد عليه مثل طوى وروى
من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضى الى اجتماع اعلا لين
فى مروى ويطوى قيل الاصوب ان يقال المعتل العين
المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما
خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف فى
المبنى للفاعل منه كما ذكر وتبعيته ذكر المعتل فى المبنى
للمفعول وان لم يكن فيه ماذكرنا الا افصح فيه قيل وبيع
اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد
حذف حركته فصار بيع وقول وابدل واو قول ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو
فصيح فى نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام
ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة
بعدها

بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة
والقراء بالاشمام فى هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا
كالاشمام حالة الوقف اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء
خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم
هو ان تاتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير
مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضمة
فى اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول
وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام
ما قبلها ومثله اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين من
باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد فى مجئ اللغات
الثلاث فيهما اذ فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون
استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف
العلة فيهما فى الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو
المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما
اليه فتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم
لغة واحدة وان كان اى الفعل الذى اريد حذف فاعله
واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة
نحو يضرب ويكرم ويلزم ويستخرج ويدحرج وفتح ما قبل آخره
لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبنى

للمفعول تنقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو
يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركها
حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي
فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلقه اي امر غير
الفاعل يتعلق به الفعل ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل
لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل
الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا
الفعل صادر عن الفاعل وقايم به ومسند اليه ولا يقال
في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى
غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على
فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف
على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف
الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان
فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي
بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على امر
غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد
من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه
مع الغفلة عن هذه المتعلقات جايز وغير المتعدي
يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا وتضعيف

العين

العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته
او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت
بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب
وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى
والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم
والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان
في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين
الى مفعولين فلما دخلت عليهما الهمزة زاد مفعول اخر
يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انبأ
ونبأ وخبر واخبر وحدث فليست اصلا في التعدية
الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى
الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها
الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه
كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت
عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت
في وجوب ذكرهما عند الاخر وجواز تركهما معا افعال القا
القلوب وسمي افعال الشك واليقين ايضا وكانهم
ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى
الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت

افعال القلوب

وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن
وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة
للعلم تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي
اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية عنه من الظن والعلم
كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما
انشات هذه الجملة عنه حين تكلمت بها عن قيام زيد
انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت
لبيان ان منشا الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك
بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي
جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول
لهما ومن خصايصها هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء
ولا يوجد في غيره اي ومن خصايص افعال القلوب
انه اذا ذكر احدهما يجب ذكر الاخر فلا يقتصر على احد
مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا
وحذف المبتدا والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة
اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة
فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة
ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف
المفعول الاول فكما في قوله تع ولا تحسبن الذين يبخلون

بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراة ولا تحسبن
بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء
بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول
واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك
انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي تخلنا جازعين فحذف
جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت
فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان
يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير
ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو
اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي
باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت
وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو
عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو
من يسمع يخل اي يخل المسموع صادقا ومنا اي ومن
خصايص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها
اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قايم او تاخرت
عنهما نحو زيد قايم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقدير
لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا
او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما

مبتداء وخبر امع ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقد نقل
الالغاء عند التقديم ايضاً نحو ظننت زيد قايم لكن
الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغايها
في معنى الظرف فمعنى ظننت زيد قايم ظنت زيد قايم في
في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضاً
على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال
اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت
بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم
الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيد او بين
معمولي ان نحو ان زيداً احسب قايم وبين سوف
ومصحوبها نحو سوف احسب ليقوم زيد وبين
المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب
عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا
قيد جوازه المبني على جواز الاعمال ايضاً بقوله اذا توسطت
يعني بين معموليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذه
الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضاً من خصايصها
لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي ومن خصايص افعال
القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا
دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة

كما يجي

ادم

يجيء مثاله بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى
الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخلة على
معموليها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معموليها
مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق بالاستفهام
وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد
في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق
قبل هذه الثلثة لانها تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت
بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها
جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى
فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء
ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ
من قولهم امراة معلقة اي مفقود الزوج كالشيء المعلق
لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده
فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع لفظا عامل
معنى وتقديراً لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام
زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمه جاز
عطف الجملة المنصوبة جزئيها على الجملة التعليقية نحو علمت
لزيد قايم وبكراً قاعداً والفرق بين الالغاء والتعليق
من وجهين احدهما ان الالغاء جايز لا واجب والتعليق

واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى
والتعليق ابطال العمل في اللفظ دون المعنى ومنها اي ومن
خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل
ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا
متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز
اجتماعهما بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا
وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في ساير الافعال فلا
يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت
نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول
متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره
اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا
بقدر الامكان فمن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا
ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين
بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما
ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها
الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف
للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان
واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول
في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا

في الحقيقة

في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب
فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض
على النقيض وكذا اجري رأى البصرية والحلمية على رأى
القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين
لشيء واحد كقول الشاعر شعر ولقد اراني للرماح دريئة
من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا
ولبعضها اي لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت
وزعمت معنى اخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او
الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى
مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص
بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان خلت جاء بمعنى صرت
ذا خال وحسبت بمعنى صرت احسب وزعمت بمعنى كفلت
يتعدى به اي بذلك المعنى الاخر الى مفعول واحد لا اثنين
فظننت بمعنى اتهمت بفتح الهمزة من الظنة بمعنى التهمة
فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا لوهمي والوهم
نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي
بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت
شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورأيت
بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت

بالحاسة و منه قوله تعالى فانظر ماذا ترى و وجدت
بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها و علمتها
بالحاسة ولما كان مراده ان ههنا معان اخر قريبة من معنى
العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة
العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا
اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم
والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم
بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت
لتقرير الفاعل على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال
هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة
عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك
التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج
عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة
وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت
لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة فى الموضوع
له فى الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة
على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار
فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال
صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال
اليه

اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل
جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة
خارجة عنه فخرج الافعال التامة عنها ولا يبعد ان يجعل اللام
فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا لاصل الوضع ولا شك ان
الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور
لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها
بمجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر
بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زايد لاخراج
الافعال التامة وهى اى الافعال الناقصة كان وصار
واصبح واضحى وامسى وظل وبات وآض وعاد وغدا
وراح وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء
وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان
وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من
الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظ انها غير محصورة ويضمن
كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة
بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما كاملا
وقد جاء فى قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها
وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت
وفيها ضمير لما تقدم من الغزارة ونحوها اى لم يكن هذه على

قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير في ما جاءت
يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك
ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة
في قولهم ارهفت شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة
كانها حربة اى رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء
وقعد الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء وتدخل
هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة
من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر
حكم معناه اى حكم معنى هذه الافعال يعنى اثره المترتب
عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه
اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة
الاسمية اعنى زيد غنى وافاد معناه الذى هو الانتقال
اعطى الخبر وهو غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون
الخبر منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الانواع
الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به
في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة
كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا في زمان
الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق
نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر

وبمعنى

وبمعنى صار عطف احد القسمين على الاخر لا على ما هو قسم
منه كقول الشاعر ؎ بتيهاء قفر والمطي كانها ؎ قطا الحزن قد
كانت فراخا بيوضها ؎ اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها
لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا
عطف على قوله لثبوتها اى كان يكون ناقصة ويكون فيها ضمير
الشان لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير الشان
كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت ؎ واخر مثن بالذي
كنت اصنع ؎ وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اى كان
تكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت
ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى
كن فيكون وتكون زائدة وهى التى وجودها وعدمها لا تخل
بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اى
من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ
اذ ليس المعنى على المضى وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما
غير ناقصة استيفاء بجميع استعمالاتها وصار للانتقال
اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة
الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال
من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو
صار زيد الى بلد كذا ومن بكر الى عمرو وبمعنى بصار مثل

مثل الى رجع واستحال وتحول وارتد قال الله تع فارتد
بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل المودة وقال فينالك
من نعمى تحولا ابوسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون
الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح
زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد ظريفا فالمثال
الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت
الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران ويكون بمعنى صار
نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد
انه صار في الصباح والمساء والضحى على هذه الصفة ويكون
تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد
اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما
فاذا قلت ظل زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره
واذا قلت بات زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله
وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار
وقد يجي هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظلت بمكان كذا
او بات مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة
جعل في حكم العدم وكذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن
الافعال الثلثة السابقة واض وعاد وغدا وراح فهذه
الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل

قوله

قوله اض وعاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى في
وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد
الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة
من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في الاجمال وكان الوجه
في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل
وقال صاحب اللباب والحق بها اض وعاد وغدا وراح
فاسقطها من البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها
من الملحقات ح وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانها
تامة وما برح من برح اى زال ومنه البارحة لليل
الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل
لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قبل سمى اسمها
فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات
كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اى قبل
فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال
زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة
اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال
فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي
النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم
عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار

الثبوت النفي بدخول ادوات النفي عليها لفظا وهو ظاهر
او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ
فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم
للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اى تعيينه بمدة
ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له
وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل
المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر
الزمان قبله فلا بد هناك من حصول الكلام يفيد فائدة
تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمه اى ومن اجل التوقيت
امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام
مستقل بالافادة لانه ح مع اسمه وخبره ظرف والظرف
صلة غير مستقلة بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا
اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام
باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة
بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها
واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام آخر
وليس لنفي مضمون الجملة حالا اى في زمان الحال مثل ليس زيد
قايما الآن وهذا مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة
مطلقا ولذلك يفيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد

قايما

قايما الان وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى
مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس
مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها
اى اخبار الناقصة على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب
على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة
عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يتقيد بمثل قولنا
ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او
تاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي
الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا
اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال
المذكور وهي اى الافعال الناقصة في تقديمها اى تقديم اخبارها
عليها اى على تلك الافعال الناقصة على ثلثة اقسام قسم
يجوز تقديمها اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد
عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع
في الافعال التامة لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها
عليها وهو اى هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت
او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز
النفي عليه لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية
فلامتناع تقديم معمول صلة المصدر على نفس المصدر

يخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا
الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه
باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه
في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه
النفي افادت الثبوت فكان بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في خبر
النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور بين
بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي
لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه
كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه
لا يجوز مراعاة النفي او يمتنع تقديم معمول النفي عليه و البصريين
وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه
فعل وجواز تقديم الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا
القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب
على المص ان يجعل ما في اوكد ما النافية من القسم المختلف فيه
لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي
فعل وضع لدنو الخبر اي للدالة على قرب حصوله للفاعل
رجا منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء
بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول
الخبر له لا بجزمه به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل

معمولها

على

على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه
لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا
اي دنو حصوله بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف
الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بجزمك بقرب حصوله
او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي
في دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم
المتكلم بشروع الفاعل بالخبر بالتصدي لما يفضي اليه
فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول
الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه اليه فيما يفضي اليه
فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه
في عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في
المكروه نحو عسيت اذا مرت ومعنى الاشفاق الخوف وهو
غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي
الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء
الطمع والرجاء كلعل والانشاآت في الاغلب من معاني الحروف
والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد
ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان
الاستقبالية تقوية بمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل

في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب
بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في
جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر
اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم
وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول
وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف
وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج
ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على
المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي
كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على
هذا تامة وقال الكوفيون ان يخرج في محل الرفع بدلا مما قبله
بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم
تفسيره وقع عظيم لذلك في النفس وقال الشارح الرضي
والذي ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال
الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو مكان
منصوبا في الاستعمال الاول فاستغني عن الخبر لاشتمال الكلام
على المنسوب والمنسوب اليه كما استغني في علمت ان زيدا قائم
عن المفعول الاخر فانهم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة
وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع و المنصوب

بمعنى

بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال اخر وهو ان يكون
زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير عايد الى زيد وان
يخرج في محل النصب بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل
ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل
الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبر له مقدما عليه
وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد
وخبره ان يخرج زيد فهو على هذين الاحتمالين ناقصة انتهى
وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها
لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك في عسى
زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله عسى الهم الذي امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان
دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج
زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر
دنو حصوله كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر
لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محض
كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر
في الحال باعتبار احد معنييه من غير ان تدل دلالة على الاستقبال
المنافي للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بكاد كقولهم
بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم

قد كاد بطول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها
للاخر اعطى لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد
فهو اى كاد كالافعال اى كسائر الافعال في افادة ادوات
النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل
نفيه اى نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا
اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات
الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة
الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية
يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى وتسليم تخطئتهم
وتغييره قوله لم يكن بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات
لما خطأوه ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله تع
وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه
في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة يدل على ثبوت الذبح بعد
انتفائه وانتفاء القرب منه فلا تناقض بين انتفاء الشيء
في وقت وثبوته في وقت اخر وعن الثاني فلتخطئة بعض
الفصحاء تخطئة ذي الرمة في تسليم تخطئتهم روى عن عنبسة
انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة
فغيره قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة
في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله

تعالى

تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يراها وقيل يكون اى النفي
الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل
كالافعال اى كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا
في الدعوى الاولى بقوله تع وما كادوا يفعلون وقد عرفت
وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي
الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية
يبرح حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس
الهوى عن البراح الى الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي
الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه
بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح
فيه في تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب
ثبوته للفاعل دون اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل
يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق
يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت
الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى
شرع وهي اى هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في
كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب
يفعل وجعل يقول وقال الله تع وطفقا يخصفان واوشك
بمعنى اسرع عطف على قوله طفق وهي اى اوشك مثل عسى

وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهين
نحو اوشك زيد يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل
استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع
لانشاء التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية
وفي بعض النسخ افعال التعجب فافراد الفعل بالنظر الى ان
التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته
بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس
المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل
وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله
دره و والله لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا اب
عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء
الا ان يقال هذه الافعال ليست بموضوعة للتعجب بل استعملت
لذلك بعد الوضع او المراد بالوضع ما وضع لانشاء التعجب
فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما
يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء
التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب
ما افعله واخريهما صيغة افعل به شرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا
التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث
وفي بعض النسخ وهي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن

ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ٥ صح

زيدا

زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبني
منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة
وتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ
ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل
الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه
او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه
واشدد باستخراجه اي يتوصل بناؤهما من فعل لا يمتنع بناؤهما
منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي
في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جاز فيما عدا صيغتي
التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتاخير
فيما عداها كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما
قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان
المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن
ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جرى مجرى الامثال
فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم
يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء
يستلزم تاخر غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو
اكتفي باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد
لا للتاسيس على كل واحد منهما وان لم ينفصل على الاخر بالوجود

لكنه يتفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف
فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار
زيدا او اكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز
المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل
ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان ما كان احسن زيدا
ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دايم الا انه لم يتصل
بزمان التكلم بل كان دايما قبله وما ابتداء اى مبتداء على
ان يكون المصدر بمعنى اسم مفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف
وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى
شئ لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفى سببه
عند سيبويه ما بعدها الخبر اى التى بعدها الخبر من باب
شر اهر ذا ناب موصولة اى ما موصولة عند الاخفش
والخبر محذوف اى الذى احسن زيدا اى الذى جعله ذا
حسن شئ عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها
قال الشارح الرضي وهو قوى من حيث المعنى لانه كان جهل
سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب
نحو ما ادريك ما يوم الدين وما احسن بزيد فافعل صورة
امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اذا
صار ذا لحم وبه اى بمجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه

والباء

والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها
نحو احسن ان يقول اى بان يقول على ما هو القياس فلا
ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه
اى بمجروره مفعول عند الاخفش لا احسن بمعنى صير
ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية
اى يجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء
زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن
للتعدية كاخرج ففيه ضمير اى في الفعل ضمير هو فاعله
اى احسن انت بزيد او زيدا اى اجعله حسنا بمعنى
صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشرى انه احسن امر لكل
واحد بان يجعل زيدا احسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه
بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات
الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص **افعال المدح والذم** يعنى
الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اى فعل
وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها
لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان
على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بنى تميم في فعل
اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها
فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى الاصل والثانية فعل باسكان

العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء
والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين
عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين
قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما
اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني
وهو لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص
بعده ويكون في الكلام تفصيلا بعد الاجمال ليكون اوقع في
النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اى
باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة
نحو نعم فرس غلام الرجل ونعم وجه فرس غلام الرجل وهلم
جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى
نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل
او زيد او زيد حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء
منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اى نعم شيئا هي وقال
الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون
الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اى
نعم الذي فعلته هي اى الصدقات وقال سيبويه والكسائي
ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو
الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك

الفاعل

الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هي بحسب
الغالب لانه قد يقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح
به في المفتاح وهو اى المخصوص مبتداء وما قبله اى
الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة
خبرا الى ضمير المبتداء لقيام اللام التعريف العهد مقامه او
خبر مبتدا او محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد
في هذا المثال اما مبتداء ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما
خبر مبتداء محذوف على تقديره فانه لما قيل نعم الرجل فكانه
سئل من هو فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل
زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اى شرط
المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقته الفاعل
اى مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة
او تأويلا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم
الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند
وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز
ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا
غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله
تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سوال حيث وقع

المخصوص اعني الذين كذبوا جميعا مع افراد الفاعل وهو مثل
القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير
مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة القوم وحذف المخصوص
اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص
اذا علم بالقرينة مثل قوله تع نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك
في قصته وقوله تع فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس
في افادة الذم والشرايط والاحكام ومنها اي من افعال المدح
والذم حب في حبذا وهي اي حبذا مركب من حب الشيء او حبب
اذا صار محبوبا ومن ذا فاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا
يتغير اي حبذا اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مونثا لجريانها
مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي
اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين
المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص حبذا او بعده
اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا
زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين
او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان الرجلين او راكبين وحبذا
امراة هند وحبذا هند امراة والعامل في التمييز والحال ما في

من الفعلية

من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيد المخصوص والمخصوص
لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب بمعنى تمامه فالراكب حال من
الفاعل لا عن المخصوص **الحرف** ما دل على معنى في غيره اي
كلمة دلت على معنى حاصل في غيره متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون
مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد
له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثمة اي ومن اجل انه
يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته اي في كونه جزءا من الكلام
ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة
او فعل كذلك نحو قد ضرب **حروف الجر** ما وضع للافضاء
بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء
صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل
شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والجار والمجرور والظرف الى
غير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد
وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تع وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف
حروف الاضافة لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه
وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليها او لان اثرها
فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكو

هذه الحروف على سبيل الحكاية لانها ليس لها اسماء خاصة
يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك
ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف
ما بقي منها ورب وواوها اي الواو التي تقدر بعدها رب وفي
عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وعن وعلى
والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولى
لا تكون الا حرفا والخمسة التي تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقي
تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد
بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء
النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض
والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده
وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان
نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى
او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة
ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به
التجي اليه والتبيين بالجر عطفا على قوله للابتداء اي
ويجي من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من امر مبهم
وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا
الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي

هو الوثن استقام المعنى والتبعيض اي قد يجي من للتبعيض
وعلامته وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض
الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية
وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد
وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون
زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب
عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه
زيادة من في كلام الموجب متأول بكونها للتبعيض والتبيين
اي كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية
كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر
والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن
سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا
الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان المخاطب
منتهى اليه باعتبار السوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله
تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك
اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف
في كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية
بل للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اي حتى
بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها

لو دخلت على المضمر لالتبس المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها
بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع
في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون
بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اي لظرفية
مدخوله لشيء حقيقة نحو المال في الكيس والماء في الكوز او
مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى
ولاصلبنكم في جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة
لصوق امر لمجرور الباء هذه كما ترى في مررت بزيد فان
الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه
زيد والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل
عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت
الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه
مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس
ملتصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس
والمقابلة لافادة وقوع مجروره في مقابلة شيء آخر نحو
بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا
بتضمين معنى التصيير بادخال الباء في فاعله فان معنى ذهب
زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا
والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى
ايصال

ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف
الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف
والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في
الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم والنفي
بليس نحو ليس زيد براكب وهي تزاد في الخبر في هذه الصور
قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام في النفي سماعا
سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقي
بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان
خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام
للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس
والتعليل اي لبيان علة الشيء ذهنا نحو ضربته للتاديب
او خارجا نحو خرجت لمخالفتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت
لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم
اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل
وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب
ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر
الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير
مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق
التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء

صار اخص واقل تماما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما
هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابو علي ومن وافقه
وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا
ذكر من التعليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة
وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اى فعل رب
يعني الذي تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق
ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب
رجل كريم افارقه محذوف اى ذلك الماضي غالبا اى في غالب
الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم لقيته وقد
يدخل اى رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة
على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكر
وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او
امراة او امراتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون
ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن
نساء وتلحقها اى رب ما الكافة اى المانعة عن العمل فتدخل
بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون
ما زائدة فتدخل الاسم نحو ربما وبخ نحو ربما ضربة بسيف صيقل
وواوها اى واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل

وبلدة

وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والعيس وهذه الواو
للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول الكلام
فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه
وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب
جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا
عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل
اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله لكثرة استعمالها في القسم
في اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل
الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني
خطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة
بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال
وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك
الاختصاص ايضا لحط رتبته عن رتبة الاصل وهو
الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء
مثلها اى مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها
لغير السؤال مختصة باسم الله تعالى من الاسماء الظاهرة
خطا لمرتبتها عن مرتبة الاسم اصلها الذي هو الواو وتخصيصها
ببعض المظهر وخص منه ما هو الاصل في باب القسم وهو
اسم الله تعالى والباء اعم منهما اى من الواو والتاء في الجميع اى

في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول
على المظهر مطلقا وعلى اسم الله تعالى خاصة فهي كما تكون عند
حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون
لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله
اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله
لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص
باسم الله تعالى خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما
مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع
ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح
ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لكان التنافي
ويتلقى القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي
ما او لا فاللام في الموجبة اسمية كانت نحو والله لزيد قائم
او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو
والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية
نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف
النفي لوجود القرينة كقوله تع تالله تفتؤ تذكر يوسف اي
لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب
نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه اي
جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء

الجملة

الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما تدل
عليه اي على جوابه نحو زيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب
في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة
وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا تسمى
الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب
القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وتعديته عن شيء
آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث
نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده
نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين
وعلى للاستعلاء اي لاستعلاء شيء على شيء نحو زيد على
السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين بعلم
بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي جانب يميني ومن عليه اي
من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس
كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيئا على بعض الوجوه وقد
يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم
اي عن اسنان مثل البرد والذائب للطافة ويختص اي الكاف
بالظاهر اي بالاسم الظ عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه
بمثله ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا
للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم

اجاز شيخ

ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر للابتداء في الزمان الماضي
يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبتداء مدة زمان الفعل
المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الذي اريد بهما لا جميعه كما
اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رايت فلانا منذ
سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة الماضية لا يكون فيها فان
معناه ح ان مبتداء مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة
واستمر الى الآن والظرفية عطف على الابتداء وهما للظرفية
المختصة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر
اي الذي اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد
بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل
هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ
يومنا اي جميع انتفاء رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم الحاضر
عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما ورائهما
فكيف اعتبارهما مبداء لزمان الفعل فالمثالان المذكوران
كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول للابتداء كما هو بحسب
الظ لكن بتقدير مضاف اي ما رايته مذ دخول شهرنا وحلوله
وعدا وخلا للاستثناء اي استثناء ما بعدها عما قبلها فاذا
جرت بهما ما بعدها تكون حرفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت
ههنا نحو جاء في القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد

واذا

واذا نصبت تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل وجه شبهها به
اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي
ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني
الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت
وكان المناسب بها ان يعبر بالاحرف المشبهة على صيغة جمع
القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة
بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع
استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها
اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات
لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت
ولعل اخرها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة
لها صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر اي قسم من اقسام
الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل
على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة
فان بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان يقتضي
عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فلا بد
من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما وح لو وقعت في الصدر
اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس
على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة

لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك ويلحقها اي هذه الحروف
ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة
على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قايم وقد تعمل
على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف
ح اي حين اذا يلحقها ما الكافة على الافعال لان ما الكافة
اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل
فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا
قلت ان زيدا قايم قلت ما افدت بقولك زيد قايم مع زيادة
التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها سماها
جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد
ومن ثمه اي ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع
الجمل اي موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد
اي موضع يقتضي المفرد فكسرت ابتداء اي في ابتداء الكلام
لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قايم وكسرت ايضا بعد
القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو
قال زيد ان عمروا قايم وكسرت ايضا بعد الموصول لان صلة
الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قايم وفتحت
ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب
كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت

انّ

ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا او حال كونها مع
جملتها مبتداءة نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتداء مفردا
وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم
لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة
بعد لولا لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتداء وكون المبتداء
مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا
التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب
دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا اني معادلك رجعت اي لولا
رجعت اني معادلك ولولا انك ضربتني صدر منك وكذلك
قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف
والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قايم اي لو وقع قيامك
فان جاز التقديران في موضع التقدير ان اي تقدير المفرد وتقدير
الجملة جاز الامران الفتح والكسر فان الفتح على تقدير جعل ان
مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل
من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كانت
المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة
وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب
الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانه اما مبتداء او خبر
مبتداء ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفاء واللهازم مما وقع بعد

اذا المفاجاءة فيجوز فيها على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة
بعد اذا المفاجأة والفتح على انها معها مبتداء محذوف الخبر
اى اذا عبوديته للقفا واللهازم وقوله ارى على صيغة المجهول
بمعنى اظن وزيدا مفعول الثانى وسيدا مفعوله الثالث
وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم
قفاه ولهازمه اى همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان فى اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة
مافوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر
عطف على اذا عبد القفا اى مثل عبد القفا واللهازم ومثل
شبهه وما وجد ذلك فى كثير النسخ فى اشباهه قوله اول ما
اقول انى احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان
حاصل المعنى اول مقولاتى تعين الكسر لان اول المقولات انى
احمد الله لا المعنى المصدرى فان المعنى المصدرى اعنى الحمد قول
خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية
كان حاصل المعنى اول اقوالى تعين الفتح لان اول الاقوال هو
المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو
من جنس المقول ولذلك اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير
معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل الرفع لانها فى حكم العدم
اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة

ثابتة وتمام البيت وكنت
ارى زيدا كما قيل سيدا

من جهة

من جهة انه فى محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة
لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة فى حكم المكسورة كما
اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قايم وعمرو وعلمت ان زيدا
قايم وعمرو فانه فى هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة
حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف
على اسمه حمل الشئ على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف
على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض
عدمها ويشترط فى العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضى
الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قايم
وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قايم لانه لو لم يمض قبله
لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد
فى مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر
عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن انه خبر عن اسم ان
يكون العامل فى رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسم ان
يكون العامل فى رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين اعنى ان
والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون
فى صحة هذا العطف مضى الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا فى الاسم
والخبر مرفوع على الابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم
اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اى لكون ان مبنيا

في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا
يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو
ذاهبان فان المحذور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما
يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان
بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه
فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف
على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت
عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي معنى
الاصلي كما انه لا ينافي التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه عطف
شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد لكن
عمروا خارج وبكر ولا يجوز في ساير الحروف المشبهة بالفعل
العطف على محل اسمها لعدم بقاء معنى الاصلي فيها فلا يعتبر
محل اسمها وايضا لذلك اي للزوم ان المكسورة لا تغير معنى
الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة
مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة
لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على
الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر
اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على
اسمها اذا فصلت بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان

في الدار

في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها
نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما خص دخول اللام بهذه الصورة
لان فيما عداها يلزم توالي حروف التاكيد والابتداء اعني ان
المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون
اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في
لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان
لم تغير معنى الجملة لا توافق اللام مثل ان معناه الذي هو التاكيد
وقد جاء مع ضعف في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف
ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد
التخفيف اللام وح يجوز الغاؤها اي ابطالها وهو الغالب
لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها
على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل وهذا لم يذكر
صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق
بين المخففة والنافية في مثل ان زيد وان زيد واما في الاعمال
فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي
لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه
وساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول
الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل
من افعال المبتدا اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا والخبر

لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما
فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما
يقتضى المبتداء والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله
تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
خلافا للكوفيين في التعميم اى تعميم الدخول وعدم تخصيصه
بدواخل المبتداء والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه
متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها
على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر ؎ بالله ربك ان
قتلت لمسلما ؎ وجبت عليك عقوبة المتعمد ؎ وهو شاذ
عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند
التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب
في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة
كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع
كقوله تع وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها
لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظ ترجيح الاضعف
على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى
يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير
الشان خبرا لها فيكون عاملا في المبتداء والخبر كما كانت في
الاصل فهى لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا

وقد

وقد لا يكون والعمل في الظ وان كان اقوى من العمل في المقدر
لكن دوام العمل في المقدر مقام العمل في الظ في وقت دون وقت
فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اى المفتوحة
على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء
كانت اسمية او فعلية داخلا فعلها على المبتداء والخبر او غير
داخل وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة في غيره اى غير ضمير
الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة
نحو قولهم اظن انك قايم واحسب انه ذاهب وهذه رواية
شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط
قال الشاعر ؎ فلو انك يوم الرجا سالتني ؎ فراقك لم ابخل
وانت صديق ؎ ويلزمها اى المفتوحة المخففة حال كونها
مقرونة مع الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان
الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان
سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر ؎ فاعلم فعلم
المرء ينفعه ؎ ان سوف ياتى كل ما قدرا ؎ او قد نحو لنعلم
ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق
بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض
من النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم
وليس لزوم حرف النفي الا ليكون عوضا من النون المحذوفة فانه

لا يحصل بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل
منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال
فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان
كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة و
كأن للتشبيه اى لانشائه وهي حرف برأسه على الصحيح
حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل
انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كأن زيدا الاسد
ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول
الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت
عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة
وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اى كأن
فتلغى عن العمل على الاستعمال الفصيح لخروجها عن المشابهة
لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر ونحر مشرق كأن ثدياه حقان
وان اعملتها قلت كأن ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح
لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم
كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير
لعدم الباعث اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند
البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة
المصدرة بالكاف الزائدة واصله لاكان فنقلت كسرة الهمزة الى

الكاف

الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها
بل هو يخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها
للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام
المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمروا ايضا
جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك
لكن عمروا لم يجئ يتوسط اى لكن بين كلامين متغايرين
نفيا واثباتا معنى اى تغايرا معنويا والضروري هو
المعنوي وهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني
زيد لكن عمروا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمروا
غايب وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة
واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف
ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريا عليه وفي بعض
النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس و
والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة
وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها
مشددة ومخففة الواو وهي اما لعطف الجملة على الجملة واما
اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني
اى لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو
ليت الشباب يعود يوما واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب

المعمولين بناء على ان ليت للتمنى فكانه اتمنى زيدا قائما اى
اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية
بمعنى ليت واجاز الكسائى نصب الثانى بتقدير كان متمسكا
قول الشاعر ؎ يا ليت ايام الصبى كانت رواجعا ؎ والفراء يقول
معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائى يقول اى ليت
ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف اى ليت ايام
الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجى اى لانشاء
ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف
كقوله تع لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب
هو الاول وشذ الجر بها اى بكلمة لعل كما جاء فى اللغة
العصه واشد السيرافى فى ذلك ؎ وداع دعا يا من يجيب
الى الندى ؎ فلم يستجبه عند ذلك مجيب ؎ فقلت ادع
اخرى وارفع الصوت دعوة ؎ لعل ابى المغوار منك قريب ؎
واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص
فى شرحه يعنى انه وقع مجرورا فى موضع اخر فالشاعر حكاه
على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار بالياء
فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد
المص بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من

مثل

مطلب الحروف العاطفة

مثل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما
بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف
فى اللغة الامالة ولما كان هذه الحروف تميل المعطوف الى
المعطوف عليه سميت عاطفة وهى الواو والفاء وثم وحتى
واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اى
المفسرة وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها
كما ذهب بعض الاخوان ان بل التى بعدها مفرد نحو جاءنى
زيد بل عمرو وما جاءنى زيد بل عمرو وليست منها لان
ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير
فصيح واما معها ففصيح مطرد فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك
مثل هذا الغلط فالاربعة الاولى للجمع اعم من ان تكون مطلقا
او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا تكون لاحد
الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع
المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل فى زمان او مكان فقولك
جاءنى زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو او حتى عمرو اى حصل
الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا
لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اى لا ترتيب
فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا
الترتيب فيها وجودا وعدما والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب

وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع
الخفقن فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة
الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح
والكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى
هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز
عن الحد وقد تجاوز هذا البيت بلحوق هذا التنوين
عن حد الوزن ولهذا سقط عن التقطيع وليس للقسم
الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس
موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم
لان معناه الترنم كما ان حرف الهجاء موضوعة لغرض
التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعد تنوين الترنم
من اقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع تسامح وتساهل
واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا
تامل ويحذف اي التنوين اللازم وجوبا من العلم حال كونه
موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني
زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما
موصوفا به والاخر مضافا اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف
التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك نحو
هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا
كان

كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني
رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ
والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا
انه لم يحذف اذا لم يكن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون عمرو
خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا
في حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس به
في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة
ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون وثقيلة
مفتوحة لثقلها لخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف
التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصلة بين نون
جمع المؤنث ونون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما
لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل
المستقبل في ضمن الامر نحو ليضربن للتخفيف واضربن
بالتشديد والنهي لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن
والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب
خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد
في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات
لدلالتها على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يوكد الا ما
يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد

لايقوتن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز
تشبيها له بالنهى ولزمت اى نون التاكيد فى مثبت القسم
اى فى جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان
يوكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يوكد
وبما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفى قوله لزمت
اشارة الى ان زيادة النون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير
لازم بل جائز وكثرت اى نون التاكيد فى مثل اما تفعلن
اى فى الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا
تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقض المقصود من غيره وما قبلها
اى ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين
وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين
ان اشترط فى التقاء الساكنين على حدة ان يكون الساكنان
فى كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة واحدة اخرى او لثقل
الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط فى
التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطب وهو الياء
مكسورة ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل
بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك
المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر
غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوحة طلبا للخفة

فظاهر

فظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث
وحكمهما غير ما ذكر فقوله ونقول فى التثنية ولجمع المؤنث
اضربانّ واضربنانّ بمنزلة الاستثناء عنه فنقول فى
التثنية اضربانّ باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد
واضربنانّ فى جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع
لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما اى التثنية
وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على
غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على
غير حده ويجعله مغتفرا كما فى الوقف وليس بمرضى
عند الاكثرين وهما اى النون الثقيلة والخفيفة فى غيرهما
اى فى غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اى واو
جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة
بمعنى يجب ان يعامل آخر الفعل مع النون معاملة مع الكلمة
المنفصلة من حذف الياء والواو لتحركهما ضما او كسرا او عرضا
من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون
بهما ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث
ما ذكر ومع غيرهما على ضربين وهو شيئان جمع المذكر نحو
اغزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنثة نحو اغزى وارمى واخشى و
واما ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون

مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن
بحذف الواو كما حذفت في اغزي واخشي وارمي الرض وبضم
الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصل نحو
اخشوا الرجل وبكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصل
تقول اخشين كاخشي الرجل فان لم يكن اي مع الضمير البارز
في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون
كالكلمة المتصلة وتعني بها الف التثنية تقول اغزوان
وارميان واخشيان بردها للامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا
واخشيا ومن ثمة اي ومن اجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل
ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى كما يقال
تريان هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح
كما يفتح مع المتصل وهل ترون باسقاط نون الجمع والحاق
نون التاكيد وضم الواو كضمها في لم تروا القوم وهذا مثال
لما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون وهل ترين باثبات الياء
وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال لما فيه ضمير بارز
يكسر لاجل النون واغزون عطف على هل ترين لا على ترين
اي ومن ثمة قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما ترد مع ضمير
التثنية في اغزوا واغزن في اغزوا بحذف الواو المضموم
ما قبلها كما قيل اغزوا القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب

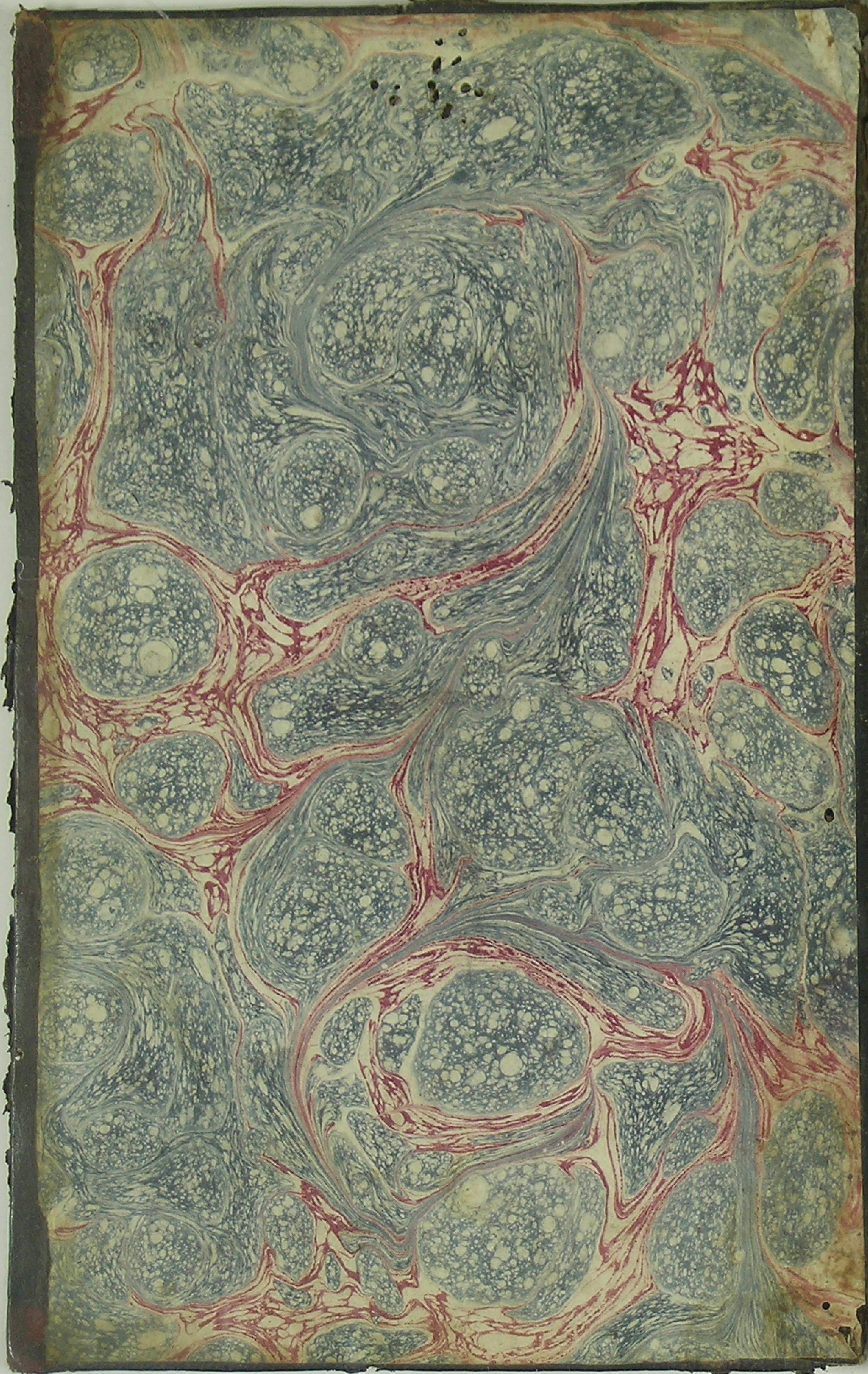
تصريفها

تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير
كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل
كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكن اي لالتقائها
الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء
الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما
والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذفت النون المخففة
لالتقائها مع اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها
لتدل عليها والا فالواجب ان يقال لا تهن الفقير ولم يحركوها
كما يحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل
الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا
وتحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا
اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف
لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت
اغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما حذفت النون
ووجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف
التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في
الاصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم قرينة بابقاء
اثره على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب
الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فانه

اذا انفتح ما قبلها قلبت الفا وان انضم او انكسر حذف نحو
اصبت خيرًا واصابني خير واضم لي بخير اللهم اجعل خاتمة
امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا ضيرًا واجعل
نونات تقايضنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف الندامة
منقلبة بالف اداب عبوديتك على نهج الاستقامة وصل على
على من كلمة شفاعته في بحار قام الضلالات كافية وعن
مضرة اسقام الجهالات شافية وعلى اله واولاده
واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح فرس
 الانتهاض لنقل حفل الشرح من السواد الى البياض
العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في وظايف
عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعواض والاغراض
ضحوة السبت الحادي عشر من رمضان المنتظم في سلك
شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة قد وقع الفراغ
عن اتمام هذه الاوراق بعون الملك الخلاق
من يد العبد الضعيف المحتاج الى رحمة
ربه الغني الراجي رحمة ربه اللطيف
وعفو ذنوبه بشفاعة نبيه محمد
صاحب المعراج والبراق ابرهيم
ابن محمد غفر له ولوالديه







[illegible] على [illegible] المتقدم [illegible]

المتقدم [illegible] بالزمان [illegible] بالطبع

احدها المتقدم بالزمان [illegible] وثانيها التقدم

الاب على الابن [illegible] وثالثها [illegible] ورابعها

كتقدم [illegible] في المسجد [illegible]

بالشرف [illegible] المتقدم بالرتبة [illegible] الصفوف [illegible]

المتقدم [illegible] المتقدم بالعلية [illegible]

[illegible]

[illegible]